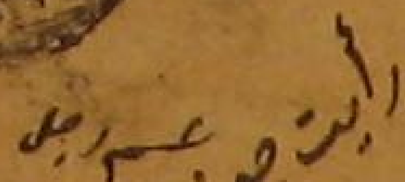




هذا دفع للتعارض بين الحديثين

الابتداء في حديث الحمد	الابتداء في حديث البسملة
اضافي	اضافي
عرفي	عرفي
حقيقي	اضافي
اضافي	حقيقي
حقيقي	عرفي
عرفي	حقيقي
اضافي	عرفي
عرفي	اضافي
الباء للاستعانة	الباء للاستعانة
للملابسة	للملابسة
صلة الابتداء	للاستعانة
للاستعانة	صلة الابتداء
صلة الابتداء	للملابسة
للملابسة	صلة الابتداء
للاستعانة	للملابسة
للملابسة	للاستعانة
الحمد بالجنان	الشرعية بالجنان
لسانا	لسانا

اطوي على الاظهار



رأيت جمعوا ...



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة والسلام على سيد الاولين والاخرين محمد النبي النبيه الامين وعلى اله الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول العبد المفتقر الى لطف ربه المقتدر شيخ محمد بن محمد بن احمد حفوا بالطاف ربهم الصمد لما كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركوي في الاعراب رفع الله قدره الى حظيرة قدسه وسقاه من شراب بره وانه مشتملا على عبارات معجبة فائقة والفاظ مونقة رائقة ومتضمنا على فوائد لطيفة حقايق وفوائد شريفة دقايق حتى صار كمشكاة فيها المصباح بل كانه يطلع منه الصباح طوبى لمن انتشق من روايح انوار وحوانتشر بين فروع ثماره وازهاره وكنت في اوان طلابي ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مرامه ومراده ووجدان ابكار معانيه وفوائده ووفقت لاجتناء اثماره بركض مطيتي في مضاره اشتاق قلبي ان اذلل عن وجوه الفاظه صعابه واكشف عن وجوه معانيه نقابه على طرز يشتمل على فوائد تقر بها العيون وفرائد يتعجب منها الناظرون فها انا بحمد الله تعالى على وجه ينفتح منه الاسرار ويتقبله ابرار واحبار كبار فسميته فتح الاسرار في كتاب الاظهار جعله الله تعالى وسيلة الى رضوانه في دار القرار ونفع به الطالبين من اصحاب التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل وانه قريب مجيب ومن يدعوه نعم المصيب افتتح بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه من شكر نعمه تعالى التي تاليفه اثر منها وصونا لكتابه عن الاقطعية عملا بما قال عليه السلام كل امر ذي بال لا يبداء فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله ثم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبداء به وبالصلوة علي فهو اقطع ممحوق من كل بركة فقال بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني وبفضله رفع الخطاء عن الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة وليسع ظروف الكتاب بتعريف موصولات نعمائه وما لا يأتي بالاشارة اظهار مضمرات آلائه والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين وعلى آله الجازمين العاملين برعايات احكامه والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام وابدل مغفرتك عما جنابه غلطا واجعنا مع الموحدين لا القائلين شططا **وبعد** فيقول العبد الفقير الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزة اسكنهما الله تعالى بفضله في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل صاحب امعان الانظار بديع الفضل في الاعصار ما رأت مثله الابصار خلف السلف الاخيار سند الخلف الاخيار

مولانا

والباء فيه للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير عامله المقدر او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه ادخل في التعظيم لان فيه جعله اسم اسمه تعالى من جملة الآلة والثاني البيضاوي لان اشعار ان الفعل لا يتم الا بتصديره باسمه تعالى وتقدير متعلقه موخرا للاهتمام والتخصيص ولا ينافي الاهتمام في قوله تعالى اقرأ باسم ربك بالامر بالقراءة قدم المتعلق ولانه اهم اذا كانت لاختصاص الاسم به تعالى وضعا فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك والاستعانة به لما كان لكونه اسما له يكون ابلغ في تعظيم المسمى والمعنى ملابسا ومتبركا باسمه تعالى او باستعانة اسمه لا بغيره

مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني والنحرير الحبر المدقق الرباني الشهير المعروف بالبركوي الفائز بالنوال الوفي اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار واركنه في كنة تجري من تحتها الانهار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالتراتيب البديعة ومنكبا في الاساليب البريعة ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا طار كالامطار في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار ونال في الآفاق حظا من الاشتهار اشتهار الشمس في نصف النهار وكان اظهار اسراره والتعمق في اغوار قدا وقد في افئدة الطالبين النار سألني بعض الاخوان واخص الخلان ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال فقلت لهم اني قد وهن العظم مني ووهنت الطبيعة والقوى وفاحت القطيعة والجوى والحب ولا زمني عدة العلل ووجبت وقاربني علة الاجل مع انكدار اواني وانتشار جناني من نائبات وحول واين الصفا هيهات ايفاع الامل

ابتدئ او اصنف لان كل فعل قرنت التسمية به فمتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد وآكل واشرب للشارب والآكل والقاعد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود على ما اختار العلامة الثاني سعد الملة والدين التفتازاني اصله الاله بمعنى معبود حذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم اللام في اللام او ادخل لام التعريف قبل حذف الهمزة ثم خففت الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم بعد حذف حركة اللام الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس لا الادغام وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياسا فكالباقي فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين وجوز سيبويه كونه من لاه يليه ليها اي تستر والظاهر ان مراده انه ليه فقلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو خارج عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث قالوا يا الله بلا توسيط شيء والرحمن فعلان من رحم بكسر العين فتح الاسرار

وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام

الى ان وهب لي ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو

هذا المرام ثم لما وهب لي ربي ولدا سميته فخر الانام

اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت لو كررت د

والالتماس لوصل الى ضرب الخامس بالسادس فلاح

لي ان ليس فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح

فنظرت الى ما عندي من البضاعة فوجدتها مزجاة و

تأملت ضعف استطاعتي فوجدتها غير مرجاة غير اني

الهمت بان الفرودات تبيح المحظورات فشرعت فيه معترفا

بان شروع مثلي في مثل هذا من الفظاعة كما كتابة الاشل

من الضياعة ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير

وما من ممكن عليه بعسير وتوكلت على الحي الذي لا يموت

وكل حي غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه و

من يدعوه صدقا فهو يجيب ثم لما وهب لي شقيقه عبد الله

لوعده الكريم بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم بفضله

العظيم لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام فلما تيسر

الاتمام بعون الله الملك الغفار سميته بنتايج الافكار

سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان وسائر

الطلاب ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقتضى

الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الآخرة انا لله وانا اليه

راجعون لا يسأل عما يفعل وهم يسألون جعل الله

بفضل

والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعله رحم بضمها ليكون لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا بعد الجعل المذكور لكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة ويقال رحيم الآخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه به تعالى صار حقيقة بان يكون قرينا للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة وعلى ان الرحمن علم يكون بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا كان صفة والرحمن علما يكون صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل والعطف على الصفة ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح اي هو الرحمن الرحيم او منصوبين كذلك اي امدح الرحمن وجملة بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية الحمد لله والحمد مصدر حمدت او احمد الله حمدا او حمدا لله نفسه حمدا ثم حذف الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر عليه فبقي حمدا فوقع الابهام في المفعول او الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل كما في قوله تعالى فبعدا للقوم الظالمين وامثاله اي بعد القوم الظالمون بعدا فتح الاسرار

بفضله جنة المأوى لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا

مشفعا وذخرا نافعا في العقبى والمرجو من اخوان الصفاء

ان لا ينسوهما من الدعاء لانهما كالعلة الغائية لهذا العمل

يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا اللهم اذ ذكرت

في نظمي فتورا ووهنا او تبيانا للمعاني فلا تنسب

بنقصي ان رقصي على مقدار تنشيط الزمان ولما اراد

الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب

المجيد وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد صيانة

لتأليفه عن الاقطعية والاجذمية على ما نطقت به المقالة

القاسمية على قائلها الصلوات الاحدية والتسليمات الابدية

قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد له معنى لغوي

وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا

وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام

مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ

عن تعظيم المنعم قصد الانعام على الشاكر وعرفي وهو

صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح

هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء

فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون

باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره واختياريا و

غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه

من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما و

اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم اضيف المصدر الى ذلك المتعلق نحو سنة الله اى سنّ الله سنة وفضرب الرقاب اى فاضربوا
الرقاب ضربا او يبين باد خال اللام الجارة عليه كما في المثال المذكور اى تعسا كائنا للقوم الظالمين بان قام بهم وقولهم خلافا للكوفيين وغير ذلك
اى خالفهم الكوفيون خلافا فذلك الحذف واجب قياسي صرح به الفاضل العصام فمعنى حمدا لله حمد الله الحامدون حمدا او حمد الله نفسه حمدا
ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسي فافاد دوام جنس الحمد لله
تع المستلزم دوام افراده له تع او الاستغراق المفيد دوامها له تع فعلى تقدير كون المعنى حمده
الحامدون يجوز ان يكون الحمد مبنيا للفاعل اى كل حامدية متعلق به تع وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية ثابتة
له تع ويجوز ان يراد كلا معنييه على طريق عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مفيدا ثبوت معنييه
له تع فيه رتبة الى درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمد تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية
له تع لا الغير مختصة به تع لا تتاتى من غيره تعالى فيكون حمد له تع باظهار العجز عنه كانه قال لا احصى ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى
واجل كما لا يخفى

مباين للشكر العرفي بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب
الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي
ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفي
مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود
كذا في الامعان شرح الملخص للمقصود ولام الجنس او
الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيص المسند
كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده
متصفا بالمسند اما في الاستغراق فظ واما في الجنس فلان
المسند اليه هو الماهية في نفسها الا في ضمن الفرد
فيكون المسند لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج
فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله
تع كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية
وما وقع لغير الله تع ظاهرا فراجع اليه تع في الحقيقة
والمصرح اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء
المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها
له تع بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون
في الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى فان قلت في
اي معنيي الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض
افراد الاخر خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف
المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص
على وجه اكمل قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز

لعدم الاختصاص بكون الانعام على الحامد
بخلاف الشكر اللغوي واما عمومه
من الشكر العرفي ففني عن البيان

اذ لو حمل على اللغوي خرج ما بالاعتقاد وفعل الجوارح
وان حمل على العرفي خرج ما لا يكون
في مقابلة الانعام

اي جميع افعال العباد واوصافهم
مخلوقة لله تع
فالحمد بها وعليها
راجع اليه تع في
الحقيقة

اعلم ان الحامد في بدء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان
لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان
قابل بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله
جزء من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما
انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين لله
اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان
يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله
والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين
وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول و
هو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك
ذكره مولانا نور الدين صاحب الهودي وهو
المختار عند المص حيث قال في الامعان ان اللام
للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود و
اصله لاه من لاه يليه اى دستر ثم ادخل عليه الالف و
اللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه من الخط لئلا
يكون على صورة النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة
الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث
لامات وكذا كلها في اول الام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم
اللام نحو للحم ذكره في الامعان رب العالمين اى
مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم
لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع

قال في حاشية الامعان اخترنا هذا
لعدم الشذوذ فيه

وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع ليشمل
ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم
فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع
لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم
على سبيل الاستتباع والصلوة هى فى اللغة الدعاء او التعظيم
تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس
بالفصول فقيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت فى عرف الشرع
من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد
ههنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلثة ولامها
كلام الحمد فى تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص
ذكره مولانا صاحب الهودى ومراده الله تعالى علم
القصر الادعائى والاستغراق العرفى فجنس الصلوة او
جميعها غير مختصة بنبينا عليه السلام ولذا قال فى الامعان
لامها للجنس باعتبار وجوده فى ضمن بعض الافراد والظاهر ان
مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل ان يكون مراده ما اراده
مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او
جميعه وارد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى
له عليه السلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام وكذا التعظيم تعالى
ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة و
الاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين

الانواع

الانواع الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد
كل منها فى اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن
العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف
يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا
مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه و
سلموا تسليما ومحمد فى الاصل يقال لمن كثر خصاله
الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة
واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه عليه السلام انك
لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وآله
اى اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها او لتركه عم
فى تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف نصلى
عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع
ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما
خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد للآل لدفع
احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس
والتنبيه على انها للاستغراق وبعد اى بعد الفراغ عن
البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة
مقام اما او عاطفة لمجموع مسابقة على الجملة السابقة
بطريق القصة على القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة

او الموهومة اجزاؤها مجرى المحققة رسالة وهي الوساطة
بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ه
ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد
العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك
كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما
فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى
الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التي
تتلى بعدا او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة
الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي الالفاظ
او فيهما وفي الكتابة ولو عكس لا حتيج الى حذف المضاف
في المبتدا او في الخبر فافهم في بيان احوال ما يحتاج
اليه كل معرب او في تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب
من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة
على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه
اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب
اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما
لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن
اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة
الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية
والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا
لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها في اثناء

بحث

قوله ولو عكس اي لو اريد بالاول الالفاظ وبالثاني المعاني او بالعكس لاحتيج الى حذف اه اما على الاول فالتقدير معاني هذه الالفاظ رسالة او هذه الالفاظ على تقدير حذفه في الخبر واما على تقدير الرسالة على تقدير حذفه في المبتدا الفاظ الرسالة فالتقدير دال هذه المعاني رسالة على الثاني او هذه المعاني معاني رسالة

ومن جعل اشارة الى الرسالة لم يصب لانه بعنوان كونها رسالة لم يعلم قبل الحكم بانها رسالة على اتصاف الالفاظ او المعاني ما لا يخفى

على تقدير تقدم الديباجة على التاليف

على تقدير تاخير الديباجة عما التاليف

تقدم الديباجة اولا

على تقدير تاخر الديباجة

كما جعل الطرفي نظرا الى انه يحتاج اليه في الجملة

رفع الالتباس والالتعين ... بالحيوانات

وبعد الواو اما قائمة مقام اما ليست للعطف كما اقيمت مقام رب في وبلدة ليس بها انيس وليست اما
مقدرة كما ان رب ليست بمقدرة على ما هو رأي الكوفيين او للعطف واما موهومة لكثرة وقوعها في مثل
هذا الموضع فالفاء في فهذه جوابية ولا يجوز ان يكون اما مقدرة في الكلام على ما هو مذكور في السنة
المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعدها جزءا منصوبا بامر او نهي بعده مثل
قوله تع وثيابك فطهر ونحو وغلامك فلا تزجر صرح به الفاضل العصام كما وقع في توجيه ما في اوائل
الكتب من قولهم وبعد فان اه الا ان الاخرم من انه بتقدير اما فمحل عدم تقدير التقدير كما ينبغي انتهى وبعد
مبني على الضم لانه اقوى الحركات فيكون جابرا للمحذوف المنوي منصوب محلا على انه معمول فيه للواو
او لاما الموهومة لانه قائم مقام مهما يكن من شيء ففيه معنى الفعل ولا يجوز تعلقه بمعنى الاشارة
الموهومة في فهذه لان الفاء في مثل هذا المقام مانع من تقديم معمول ما بعده على ما قبله بل لان الظرف
لا يتقدم على العامل المعنوي اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضي ويمكن ان لا يعتبر قيام الواو مقام اما ولا
توهم اما في بعد مفعول فيه لما بعده والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى ان ...
تقديم المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء في التعلق المعنوي فادخل الفاء في المتعلق
كما في الجزاء على ما قرر ثعلب افرح قال فكانه قال افرح بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض
المقصود كذا في الفاسي في يجوز الواو ابتدائية او للعطف فالجملة بعدها اما معطوفة عطف جملة
خبرية على جملة انشائية على قول من جوزه او على خبرية على قول من جعل الحمد لله جملة خبرية
او على تقدير اقول قبل الحمد لله اي اقول الحمد لله اه وبعد قوله هذا فاقول هذه رسالة او وافرح بعد
قوله هذا او على تقدير افرح فالفاء في فهذه رسالة لتفصيل الغرض فهذه اي الامور الموجودة في الكواعد
اي المتحضرة في الذهن المتحضرة الامور التي سيذكرها في كتابه مجملة ويستعمل فيها الاشارة وان كان وضعه
للامر المحسوس بمرأى المخاطب اشارة الى ان تلك الامور المعقولة حتى كانها كمال علمه بها متصرف عنده
وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت المعقولات عنده كالمحسوسات حتى يتحقق
ان يشار الى المعقولات بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة حث للطالب على تحصيل المراد رسالة
قال في القاموس الارسال التسليط والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في العرف ابتداء
او بعد نقله الى معنى المرسل الى طائفة من الالفاظ او المعاني مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود
معنى الارسال والايصال فيها فالامور التي اشير اليها بهذه اما الفاظ او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد
بالرسالة الالفاظ او المعاني فان اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك او اريد بهما المعاني فالحمل ظاهر وان
اريد باحدهما الالفاظ وبالاخر المعاني فلا بد من تقدير مضاف في جانب المبتدا او الخبر والثاني اولى لكونه بعد
الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلي لان بين الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء
اتحادهما فالوجوه ثمانية فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهذه المعاني معان مختصرة او فهذه الالفاظ
دوال معان مختصرة او فمعاني هذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة
او فمدلول هذه المعاني الفاظ مختصرة او فهذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني الفاظ مختصرة
قوله فيما اي في الاشياء يحتاج اليه اي الى تلك الاشياء والتذكير باعتبار لفظ ما كل معرب اي كل من يريد
اعراب الكلام على القانون النحوي الجمهور ان جعل في فيه بمعنى اللام فلا يحتاج الى التكلف كما في الظرفية
لكن يقدر متعلق خاص اي رسالة مؤلفة او مسوقة في بيان الاشياء فالظرف لغو على اختيار الجمهور
ومنهم المصنف على ما يأتي وان كان بمعناه فان كانت الرسالة عبارة عن طائفة هي الالفاظ فالظرفية
مجازية اي رسالة كائنة في بيان الاشياء كينونة المظروف في ظرفه بحيث يحيط ذلك البيان بتلك الالفاظ
ولا يشذ شيء منها عن ذلك البيان وان كانت عبارة عن طائفة هي المعاني فكذلك اي معان كائنة في تحصيل
معرفة تلك الاشياء فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه

فتح الاسرار

اضافته بمعنى اللام او بيان اللام بمعنى الاستغراق قم

اشد الاحتياج اى الاحتياج لشد الاحتياجات منصوب مفعول مطلق لقيامه مقام موصوفه
او لاخذه المصدرية من المضاف اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا يراد به العموم اذا كان
مفردا كما فى قوله تع ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول كفار به وهو اى ما يحتاج اليه كل موحد الاحتياج
ثلثة اشياء وهذه الجملة ابتدائية ليست معطوفة على ما قبلها والجملة الابتدائية فى عرف النحاة
كل جملة وقعت فى ابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف العطف
او لا بعد ان لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة استينافية ايضا فالابتدائية والاستينافية
واحدة عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود فى تفسير قوله تع وما يشعركم
انها اذا جاءت لا يؤمنون كلام مستانف وقال فى تفسير قوله تع وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا
كلام مبتدا او غير ذلك مما لا يحصى واما الاستينافية عند اهل البلاغة فجملة ليس لها اعراب ولم
تصدر بالواو جواب لسؤال اقتضته الاولى فبين الاستينافية عندهم والاستينافية عند
النحاة عموم مطلق فليتامل العامل والمعمول والعمل كل واحد خبر لمبتداء محذوف تقديره الاول العامل والثانى
المعمول والثالث العمل او مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتداء هو هى او بدل من ثلثة اشياء بدل الكل
ولا مساغ لجعل العامل بدل البعض الا بتقدير العائد لانه لا بد فيه وفى بدل الاشتمال من عائد الى المبدل منه
ويجوز ان يكون منصوبا مفعول اعنى

وهذا هو المشهور وقال الرضى اذا علم البعضية فلا حاجة الى العائد منه

فى الاسراد

٧

فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل العصام فى حاشية التفسير للبيضاوى من ان الشديد بالنسبة
الى الشئ يكون ابشد منه انما اختار لصف اسم التفضيل ليصح كونه مفعولا مطلقا لانه انما يضاف الى
ما هو بعض منه فيكون مصدرا بخلاف الصفة المشبهة فانها تضاف الى فاعلها فلا يصح مصدريتها
فيلزم وصفيتها الكل معرب ولا مشكك فى ذكاكها لا ينقال فليقل احتياجا شديدا انا نقول لما كان سبب جعل المحتاج
اليه ثلثة هو شدة الاحتياج لا نفس لزم الاهتمام به فقدمها عليه فيلزم التعبير باسم التفضيل على انه
ابلغ فى الدلالة عليها واحرى بمقام الترغيب

بحث هذه الثلثة على سبيل التتبع كما لا يخفى على متتبع كلامه
اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر
لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاثر
حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية
واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء
بشانها المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة فوجب ترتيبها
اى جعل الرسالة ثابتة على ثلثة ابواب فعلى يتعلق به
بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ
متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى وهو
وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من
معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين
معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة
او مشتملة على ثلثة ابواب وقصرها او اشتمالها عليها
مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا
فى حاشية انوار التنزيل
فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل
المذكور واورد عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية
بالتضمين ودفع بانه لا بعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم
باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى و
ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين
لا بد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له
اذ لا بعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها و

وليكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل هو عبارة
عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه
من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه
ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق
معمولا من غير تقدير عامل المجرد فهم معناه في ضمن عامل
آخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال
المذكور فيه من غير استعماله في معناه وهو بعيد انتهى
كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه في نفس
الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين
من المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط
فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان امكانه شرط لا تحققه واما على ما اختاره في
شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحققه
شرط فلا حتى يحتاج الى دفعه ولكن يرد ان الموضوع له
في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكني عنه واما في
التضمين فمعنى المذكور والمضمن مقصودان لذاتهما فلو
فرضا انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد
بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره
معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به في الفرائد والعلامة
التفتازاني في التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله
من غير استعماله فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن

غير

لان زيد في جاءني القوم خلا زيدا كان خلافه ... المفعول به بلا حرف الجر ... فضمن معنى ... لا ... ذكرت ... جاوز فلو كان معناه ... عليه ... العامل ... جعل المفعول به القوى معمولا ... من غير تقدير ... منه

غير تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفا حتى يرد المذكور
الباب الاول الذى عقد جزء من الرسالة لفظا او معنى كائن
في بيان احوال العامل وهو قوله وجعل المعاني ظروفا للالفاظ
بتقدير البناء توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها ما
يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه
كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعاني
باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص
بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا فانهم
يجعلون انفس المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث
قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز
ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد لا يكون
مستقرا في محله ومجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل
ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل
بهذه المعاني من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل
بغيرها فكانه شيء يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في
لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قال السيد السند
او التعليل على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل
كما في قوله تعالى فذلكن الذى لمتنني فيه فيقدر متعلقه
يصلح ان يكون معمولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكره
من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات
المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة

هذا ان كان ظرف الاول حـ

ان كان المراد بها الالفاظ والعبارات على ما هو المختار منه

ان كان المراد بها المعاني والدلائل على ما قيل منه

اى قوالب تصب فيها المعاني كالذهب والفضة منه

وما يحذو في حفظها كما يحفظها ظروفها الاخر بالاعتبار منه

ناظر الى الثاني منه يعبر عنها بالباب

اذ المراد بالمعاني التى ادراكات احوال العامل

ما به يحصل ادراك الاحوال المعلومة لا نفس الاحوال منه

كما اختاره البعض وعلى على ما آثره البعض

والمعنى دال او مشتمل عليه منه

التفصيل والاجمال

قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين
ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان
البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه
ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على
تمهيد بتعلمه موقوفة على معرفة اقسام الكلمة
معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم
الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون
كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل ويقسمه
ثانيا فقال اعلم بخطاب عام اولا اي قبل الشروع في
المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت اول صفة
لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول
لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي
الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لامها للجنس من حيث وجوده
في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية
على ما هو رأي البعض والتعريف تبعي فعلى هذا في الضمير
استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف
للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام في اوائل
شرحه للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث
هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي
كلا او بعضا
بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية
والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون

اللام

احترز عن النوعية والجنسية فانهما ليستا بمعنى التاء في نحو تمرة

احترز عن الشخصية المعينة فانها ليست معنى التاء اصلا

احترز عن العارضة كما في تاء تمرة

اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو
اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراضية اللفظ هو في الاصل
بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه ان يخرج من
الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما دوري لتوقف التلفظ على
اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو
كون المراد مما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح
تفسير الاصطلاحي به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج به الدوال
الاربع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب عرفه
باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن
قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول ادل على
وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف الماضي فانه يفهم منه
بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد والوضع
المطلق تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني
ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو
تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته و[illegible] جوهره لمعنى
وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي و
الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه منه فهو
فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال
الوضع باللام دون الباء يأباه وليشمل التعريف وضع

وههنا سؤال وجواب ومن اراد الاطلاع فليرجع الى الحاشية الامتحان

قال الشيخ الرضي

اي المعنى المجازي والكنائي

لانه لو قيل تخصيص شيء بشيء يرد عليه ان الباء ان كان داخلا على المقصور خرج عنه
وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين وان كان داخلا
على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين
فيحتاج في دفعه الى تكلف تجريد التخصيص عن جزئه السلبي او حمل التخصيص
على الاضافي لا الحقيقي او جعل معنى كل من المرادفين من حيث انه من اثار جعل
ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر
على المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اي بالتعيين
زائد على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة
افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات والمصغر و
المنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبية كما في المركبات
كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كالديز
والمين ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا
كالمبشوم المحرف من المشئوم فان المحرف الاول لم يقصد
جعله لمعنى بل قصده به بتوهم انه مجعول له وبقي الحرف الثاني
احتياجه الى متعلق في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين
والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع و
اما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال
ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز
استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل نسميه وضعا
فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل
مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
فيكون نقل اسم العام الى الخاص
الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم
مفعول وهو في الاصل معني كمرمي ثم خفف ونقل اليه
قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب
المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به حروف الهجاء الموضوعة

وجعل المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد

ونحن نسميه الاستعمال ولا نسميه وضعا وتعيينا الا ما ذكرنا

اي نقل اسم المحل الى الحال

لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه
داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام
مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر
الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل
دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها الذكره في مفهومه
كما سبق وللمص في هذا المقام تحقيق مذكور في
الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع في هذه
الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال
مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان
قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى بالافراد وليس الامر
كذلك فان اتصافه بالمعنوية انما هو بعد الوضع
فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا وذا مما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز فيه لان
زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد
وبالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا
لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك
نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير
معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد اذ
القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك
فالقتيل حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان في
بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها

ومثل قائمة وبصرى مما المعنى يدل جزء اللفظ على جزئه

لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا

مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها اى دلته

تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض

تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المص

كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ

نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ

ابى سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج

مثل عبد الله علما لانه مما المعنى لا يدل جزء اللفظ على جزئه

وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثانيه

فعل سمى باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث قدمه على الاسم على

عكس ما فى الكافية لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل

ولان كل عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وهو اى الفعل

ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة

وكان ظ عبارة القوم وهى الاقتران باحد الازمنة غير

مفيد لذلك بل مفيد اقتران لفظه مع انه كذلك ولذا احتيج

الى التاويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيد اقتران

المعنى فوجب ان يراد المعنى التضمنى الذى هو الحدث

وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل

وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير فى دل

باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا نعى

لفظها

مع ان الظاهر المعنى المطابقى

وبل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه المطابقى مجموع هذه الثلثة والتضمنى كل واحد منها
وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جائت من الهيئة التركيبية مثل ضرب زيد كما فى الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا ينكر
جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث والزمان مستعدا لان ينسب الى شئ
فيلزم اسناده الى شئ الا لا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا
منه الاسرار

لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامى

بهيئته وضعا اى دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او

حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اى

الماضى والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له

بوضع نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى و

لكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم

لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على

الزمان اصلا ايضا كوجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته

لا بهيئته كامس وغدا والان وكذا الصبوح والغبوق وكذا

يخرج اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان هيئة كل

منها غير موضوعة للزمان حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل

كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان

قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال

ومجاز فى الاستقبال بالاتفاق يشعر بكون هيئته موضوعة

للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة

فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن فى الحال فلا يلزم كونه

موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان

بحسب الاستعمال الدالة هيئة كل منها فى الاصل عليه وضعا

ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته

للزمان كما لا يخفى على من له الاذعان فان قيل ان المضارع

لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة

ومن خواصه اى بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء قبل الحكم لان المقصود كما عرفت تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل واحد منها وليس المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يتجه ان بعضية كل من اوضح الواضحات لحصولها بالمشاهدات ١٢ الاسرار

فينتقض التعريف بجمعها قلت ذلك ممنوع لانه لا احد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدي بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادة التمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتداء التقديم مع ما يتعلق به فيقدر مع مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان مع مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر في الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير كون من للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز

المتصل

المتصل ونوني التأكيد وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون الا شاملا دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما الا باشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان ووجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليلا او توقعا او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبره الواضع ولو عرف الاختصاص الاصطلاحي به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم والسين اى سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف ويسميان حرفي تنفيس لكنه في الثاني زائد وجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولا النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم النفس او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضي او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في حواشي الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد

يزاد في آخرها الهمزة كما اذا جعلت اسماء وقد
لا تزاد فاحفظ وكله عما على ما سيجي في بحث العامل القياسي
والاسم مأخوذ من السمو وهو العلو وسمي به لاستعلائه
على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده
بخلافهما وهو ما اي كلمة بقرينة جعله قسما منه دل على معنى
وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون
الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الوضعية او اكتفى
بما ذكره في تعريف الفعل ولما كان كون المعنى في نفسه او
في نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا
غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله مستقلا بالفهم
اي بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعني
يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه
او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال
على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير
مستقل كما سيجي غير مقترن وضعا ترك الاكتفاء بما ذكره
في تعريف الفعل فيه اي في الفهم بما دل عليه باحد الازمنة
والظاهر المناسب للسبق ان يقول غير دال بهيئته على احد
الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على
معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة
لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم في
الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي عبارة

ابن

ابن الحاجب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم فهم ذلك
المعنى من لفظ الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون
المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضارب والضرب
مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع
لكونه غير مقترن في الفهم والا كونه مفهوما قبل فهم الزمان
من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل الضارب في قولنا زيد
ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد
الفعل ودخل بما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان
وامس ورويد وهيهات خواصه يذكر منها ذكره في الفعل دخول
التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد
والمراد به ما سوى الترنم والغالي فانهما غير مختصين بالاسم
لم يستثنهما كما استثنى البيضاوي لانهما لكونهما في غاية الندرة
لا يرادان عند الاطلاق صرح به في الامتحان اما اختصاص
تنوين التمكن فلانه للتمكن مدخولا اي لتقرره واصالته
في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل
اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى
المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت
ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض
عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجي وجهه
واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون
الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد

وتنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كتنوين مسلمات والجمع السالم في الاسم ولذا ما يوجد فيه وهذا
عند ابن حاجب لانه جعل نحو عرفات ومسلمات علما غير منصرف للتانيث والعلمية مع وجود التنوين فيه
فلم يكن للتمكن لانه لا يوجد في غير المنصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات علما منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود
عنده لتنوين المقابلة لان تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلهذا يكتب بالتاء فتح الاسرار

فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع
المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على
وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذي
لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأي ابن
الحاجب وانكر الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد
التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنى
الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا اياها ورد
بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين الذين للتعدية
فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل
الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزء من حروف
المباني وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود
الافضاء في كل منها ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد
في البعض دون الكل كما يجيء والمقصود بيان اختصاص
الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المص
في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا
كما صرح في الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قوله
اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في ذلك على
الاشتهار وقد بينه في الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدى
ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد
عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب

اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من
انه كلاهما ووجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابقي
المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد
الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا
اليه وهو معنى التزامي مجازي او الحقيقة اولى واظهر
عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ او فاعلا وانما لم يقل كونه مسندا
اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه على اختلاف الرأيين
المبتدأ او الفاعل والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى
ان حق التقديم وحق الثاني التأخير ثم الظاهر ان الضمير
راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص معلوم عقلا
فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم
والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم
الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم
وهو الشيء فح لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه
باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كون الشيء مبتدأ او فاعلا
وجه الاختصاص ان الفعل موضوع الاسناد مفهوم معناه
الى الشيء والمسند اليه مبتدأ او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو
كان مسندا اليه بان كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن
وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا
في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه

كما يجيء فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اى
كون الشيء مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة
المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان
استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما لا يو
معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص
هي به وبعضه عامل كاسم الفاعل سيجيء في بحث العامل
القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي وحرف
وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في
طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح
ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل
آلة وتابع لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد
بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من
في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من
حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما
ولذا لا يصلحان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء
قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه
ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة
وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ
معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو
المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من

ظاهره

من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج
به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد
بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته
على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع
غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه
الشريف وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه
على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه
على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة
الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقية قلت
المراد الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل
عليه كما صرح في الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كحروف الجر
وبعضه غير عامل كهل وقد ثم اعلم اى بعد ما علمت الكلمة
واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي هو
المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الظاهر
الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة
اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل
ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول فليس
على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد ما عرفت
هو ما اى شيء لفظا او غيره اوجب بواسطة
التنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها والا ينتقض

التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها له
ليست بسبب الواسطة كون بالنصب آخر الكلمة فعلا او
اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص
من الاعراب مبنيا للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم
لئلا ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة
المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر
ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعاني
الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ما بينه
فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا للكسر ليس له
الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكرتما ظاهر من الاعراب
ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور ولذكره العامل
في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي
يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها
فيجوز فيه التعاكس نحو القعضب القود القود القعضب
فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد
به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح لان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها
وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين
الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته و
المراد بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف
ما لا يعمل بالاصالة بل يحمل على الاصلي من الحروف الجارة

الزائدة

الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان
الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا
للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادا
مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب
او حمل عليه لاصاب كذا اعترض في الامتحان على تعريف
البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط
رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما
سيجيء هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرورات
في الامتحان وهو اي مقتضي الاعراب في الاسماء
حال من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر تواردها المعاني
المختلفة عليها اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية
والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من
الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فالمقتضي في التحقيق هو المعاني كما يشعر
قوله فانها اي هي تقتضي ان لا تواردها لكن اضافه اليها
اشارة الى ان اقتضاءها بسبب تواردها عليها فانها اي
المعاني المختلفة امور خفية تستدعي علامة اي كل
امر منها يستدعي علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع
من ظهورها مانع فان كان حالا في آخر الكلمة فتقديرية
وان في نفسها فمحلية كما يجيء في الباب الثالث لتوقف

مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر
زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اي
بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية
على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق
الوقوع بالثاني واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا
بواسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوبا اليه الغلام و
بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء بسبب
تعلقه بها وهي اي المعاني الخفية تقتضي نصب علاماتها
هي الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل
العامل محصلا وموجبا للمعاني وعلاماتها انما هو باعتبار
النحويين واما في التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل
هو الآلة وجعلها النحويون كانها هي الموجدة على ما هو أولى
الرضي وقال الفاضل العصام بل الآلة هو الاسم وجعل
العامل آلة مبني على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين
عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون
دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي و
الامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاسم
اللفظي والتقديري وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على
من تتبع كلامه وفي الافعال اي مقتضى الاعراب فيها الشامل
التامة للاسم اي اسم الفاعل كما يجيء التصريح به وهي في المضارع
فقط لا في سائر الافعال وانما يقل في المضارع او لا حتى

لا يحتاج

حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا البحث القابلية بالاعراب انما
اتى بصيغة الجمع مع ان المكاسب للمضارع الافراد للمشاكلة
او للتنبيه على تنوع المضارع كالجحد المطلق والمستغرق
الى غير ذلك او للنظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل و
لو صورة دخول اللام عليه فانه فعل معنى كما يجيء لفظا
ومعنى واستعمالا اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا
فلموازنته اي المضارع لاسم الفاعل في الحركات اي في
مطلقها ووافق في نوعها ولا والسكنات في عددها و
ترتيبها وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة
قال المص رحمه الله واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية
باللام فليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان
اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال
اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه و
كونه بمعنى كل الافرادي اي ان يعتبر كل فرد منه كانه ليس معه غيره
نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل بمثالين من
الاصليين واما الثاني وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما
اي المضارع واسم الفاعل الشيوع والانتشار بين
المعاني والاحتمال لهما على سبيل البدل عدل عن العموم الشائع
في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوع
بعيد والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اي اسم الفاعل عند
تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول

حرف التعريف عليه تخصص انما قال حرف التعريف ولم يقل
عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى
مقتضى الظ للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل
عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف
ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما
ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاما فضلا عن
المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو رأى
الجمهور كما سيجي انما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة
الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان في اختيار اللام اشارة
الى ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف انه الالف او اللام
او كلاهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام
وان المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف نحو
ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب فانه
يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب
كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال قدم
الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا
ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال
عند التجرد عنها بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة
الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان
الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب عند

الصواب لعدم تبادره

دخولهما

دخولهما اي دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال
او الحال نحو سيضرب وما يضرب وللمبادرة الفهم
فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهي حرف
الاستقبال في المضارع وامس في الاسم وحرف الحال و
الآن وغد ادخلها الى الحال لاقتضاء مفهومها الوقوع
واما الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما
صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فجزء اول منها
نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فانها في الاول
مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني
على المسامحة لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم
الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا
لضارب او ليضرب فهذه المشابهة اي المشابهة لفظا
ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل المضارع اي تبعيته
للاسم فيما اي في شيء هو اي الاسم اصل فيه وهو
اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا استعداد الآخر
للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا
ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضي تطفل
اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل و
لهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا
الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر الصادق

وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهته لكل منها تامة كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في كلا الجانبين ولانه لا يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل المراد به ما يعم الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد فيما سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب وهو اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح هو الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما يجي

وانما

وانما قدمه على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها لجري الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر تمام الظرف المستقر وبعض اسماء الافعال المنقول عن الظرف مع المضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجي فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجي كما تحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم كما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبل اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعي فللاطراد لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كاللفظي على نوعين عامل في الاسم وعامل في الفعل والعامل في الاسم ايضا اي كالسماعي على قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتداء والخبر في الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا اي يسمى الاول والثاني خبرا والعامل في اسم واحد قدمه لكون معموله اسما واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على الكل

قوله ان تحصى متعلق ببعيدا تقريب [illegible] اي الفعل

اذ قلما يخلو الكلام عنه

الفيكتى للاطرآدة حروف بجرة اى اسما واحدا سماعا
ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصلى وللحمل عليه
فى غيره فتسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودها فى
مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم
او المؤول به او ما جاء عليه وهى عشرون الباء هو للالصاق
اى لافادة لصوق امر المجرور وهو اما حقيقى نحو به
داء وامسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت بزيد
اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم و
لذا لا يذكر بابه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا
قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج
ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق
اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى
به ولم يذكر بسائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل
لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم
خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف
اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا لم يكسر
فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن هى للابتداء فى المكان بلا خلاف
وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل
علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو
اعوذ بالله منه اى التجى اليه منه فانه لا يتمشى فى نحو من
التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه بعض الكمل

باه

بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير
ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور
فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون
انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى
الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان و
العامل لا استيفاء المعنى قدمها ليناسب معناها فى الجملة
والى هى للانتهاء فى المكان نحو خرجت الى السوق و
الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف وغيرهما نحو
قلبى اليك اى منته ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى
مع لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك ممنوع
بل الحق عنده كونها على معناها بتضمين معنى الضم
كما ذكره فى الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على
من لمقابلتها لمن لم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها
لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على المظهر
فلا يستحق التقديم على ما قدم عليها وعن هى للبعد
لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدمامينى فى
شرح التسهيل والمجاوزة اى لتعدية شىء عن شىء
الى آخر وهى انما يكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى
ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد
والاول عام لها ولما كان بالوصول بلا زوال كاخذت عنه
العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره فى

الامتحان فذكرها بعدها للاظهار وما ذكروا من عمومها
للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا
بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها المناسبتها
لمن اذ قد يجوز استعمالهما في محل ولو باعتبارين نحو
سقاه من الغيمة اى بعده عنها بالادواء ويجوز من ه
بمعنى سقاه من جهة الغيمة قال مولانا السروري يقال
خرجت من البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا
لم يرد وعلى هي للاستعلاء شيء على شيء حقيقة كزيد
على السطح او مجازا كعليه دين كان ثقله يحمل عليه [من الاستعلاء]
قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها المن
فانهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن عليه [اي من جانب يميني]
وبمجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت على بنو قشير اى عني لعمر
الله اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اى لبيان علة شيء
ذهنا كضربت للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك
لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على
انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان والتخصيص
اى لبيان اختصاص شيء وارتباطه للمجرور اما باعتبار
الملكية المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او
الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب الابن لزيد
فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله كما

مشتمل

بالغين المعجمة العطش وحرارة الجوف

مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على ان اللام الاختصاص كما ذكره
الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد
اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التكرار
التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر
تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على في لبساطتها
وفي هي للظرف اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او
٤ مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها
فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال
والاستعلاء يصلح لفي وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك
قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على
قلة في المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل
ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في والكاف هو للتشبيه نحو زيد
كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على
المضمر اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها
ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا
قدمه على رب ورب هو للتقليل اى لانشائه نحو رب
رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح
والذم نحو رب نال يلعن القران قدمه على واو القسم

وفي القاموس وربما قالوا تربي ورب الكعبة
وتالرحمن وتاربنا الا الشذوذ كما صرح
به الرضي

وتاء لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب
لعدم بدلية من شيء آخر
انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر
والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر البدا او واو القسم وتاؤه و
لم يذكر باؤه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا
المعنى وانه داخل في الالصاق قدمهما على حاشا لانه
قد يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو للاستثناء
اى للاستثنا ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيد
اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل في الاقل كما هو
ويشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما في الخروج
عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومذ
قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد
التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة
عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على
ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير
موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن
العرب ومنذ هما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل
حال كونهما في الزمان الماضي يعني انه اذا اريد بما بعدهما
الزمان الماضي فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا
او منفيا هو ذلك الماضي لا جميعه كما اذا قلت
الزمان
سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا او

ولم تكن

ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي
او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن و
اما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار
البعض بان مضى بعضه فمعناهما ظرفية لفعلهما مع
التساوي كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا
وكنت في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان
عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران لانهما
لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فلا يصح
اعتبارهما مبدأه وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة
او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبره فهذا
البيان استطرادي قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن
الجارية اقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه لتقدم الخاء
وعداهما للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر يجيء
التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا لان كونها حرف
جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي لامتناع
شيء لوجود غيره فانها تجرها اذا اتصل بها ضمير كما ورد
في بعض اللغات نحو لولاك لم يهلك عمرو فسيبويه تصرف
في العامل لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف
جر يعني نزل منزلة لام في المآل واقع موقع لام التعليل
فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش تصرف في الضمير
لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعارا

للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت ولا اكثر لولا انت بانفصال
الضمير لكونه مبتدا حذف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كي
قدمها عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال
الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية
وكي فانه يجر به اذا دخل على ما الاستفهامية هو للتعليل نحو
كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت ويدل على كونها حرف جر
حذف الف ما كما في لم وعم قال الدماميني في شرح التسهيل ان
فيه ثلثة اقوال احدها انها حرف نصب دائما وهو قول
الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش و
الثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة و
هو قول اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في
لغة عقيل فلذا اخره بضم العين مصغر ذكره الدماميني كقوله
قاله كعب بن سعد الغنوي من الطويل وروى ابا المغوار
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار
منك قريب ولا بد اى لا فراق حاصل لهذه الحروف اى
لحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظ
لا بد لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال
الرضي يجب صرفه عن الظ بجعل الظرف مستقرا
متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف
الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك
المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى
لا تثريب عليكم اى حاصل عليكم وحكى ابو علي عن

البغداديين

البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب
اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك
الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف
هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه وهو ما دل على
الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل او معناه والمراد به ما
سيذكره من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء
الافعال والظرف وسيجيء تحقيقه الا الزائد بالجر او النصب
مستثناء من هذه الحروف منها نحو كفى بالله مثال
للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدا او الا رب وحاشا
وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق فانها اى
هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل
او شبهه او معناه اى لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها
بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما
التاكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب
التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل
على غيره مما هو لا افضاء للاشتراك في الصورة والحرفية
وتصور معانيه فيه بضرب من التاويل ورب اما على
الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره للاشتراك
في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة
التاكيد ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وجماعة
الص وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر

شيخ زاده على قواعد

للحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد
بنفسه وايضا قد يستوفي معموله كما في مثل رب رجل
صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف
وهو حصل ومثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما
يستغني عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما
ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد
جاز في الفصيح كما يقال رب رجل واخاه اكرمت او واخوه
اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما
فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما من
كونه فاعلا او مبتدا كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا
كقوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل
صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في الثاني و
مبتدا في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر
الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور
حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا
على ما يجي في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلا
في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل
ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير
ذلك مما يذكر في بحثه وذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة
بشي كرب وتبعه المص واستصوبه ابن هشام وقال لانها
لا توصل معناه الى الكلم بل تزيله كالا فحملت على الزائد في العمل

للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية
ما ذكر ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم
اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي
يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع
مكابرة والا ينتقض تعريف حروف الجر منعا باداة
الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى
فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشي كسائر حروف
الجر ومجرور لولا ولعل مبتدا مرفوع المحل وما بعده
لفظا كما في الثاني او تقديرا كما في الاول خبره فهما غير
متعلقين بشي ونحو لان في العمل اما على الزائد او غيره
لكن نحو لولاك موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم
ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول
المتعلق اي ما عدا هذه ان كان الجار في او ما كان بمعناه
كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا على راي
ابن الحاجب واما على راي الجمهور فمفعول به غير صريح اذ
المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه مفعول له
للمتعلق ان كان الجار لاما او ما بمعناه كاللام نحو ضربت
زيدا للتاديب وكيف عصيت وهذا كالمفعول فيه في
الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار
ما عداها نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق
الى الجار والمجرور اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة

الجار ففي العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة في
افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق
الذي هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الا
هو من قبيل المعمول كما حقق في الامتحان فيكون اي
مجموع الجار والمجرور على ما هو المطلب للسباق م
فعلى هذا يكون في قوله مرفوع المحل تسامح او تجوز بتسمية
الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط فلا تسامح
ولا تجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد و
يجوز تقديم ما عداه اي ما يكون نائب الفاعل من الجار
والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف
يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم
فيدخل فيما لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل
كما يجيء في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في
شرح مختصر عز الدين ظ كلام صاحب الكشاف ان النائب
اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال بزيد
مر وانه ذكر في قوله اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا
قدم عليه وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف
فعلا اصطلاحيا فاكتفي به عما يشابهه او المراد به الدال على
الحدث فيعمها عاما كالموجودات كالكائن والحاصل و
الموجود والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اي مفهوما
معناه منهما عرفا يسميان اي الجار والمجرور في الاصطلاح

ظرفا

واما معنى العموم فلا يتصور فضلا من المتعلق بطريق مستقر كون الفعل فلا يحذف

ظرفا مستقرا في كلمة قرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه
يشير الى انه من الحذف والايصال منهما
فيهما اما الاول فظ واما البواقي فبانتقال كل منهما اليهما
لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا نحو زيد في الدار اي
حصل وحاصل وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن المحذوف
عاما متضمنا فيهما او لم يحذف متعلقه اي الجار ولو عاما يسميان
ظرفا لغوا اي فضلة مستغنى عنه ابدا في الكلام لعدم انتقال
معنى العامل منها وعدم انتقال شيء من الامور الثلثة
منه اليهما ولا لهما اعراب في انفسهما واما الاعراب المحلي فللمجرور
فقط كالمتعلق نحو زيد في الدار اي اكل او اكل بقرينة حالية او
مقالية وما حذف فيها كالمذكور والظرف مع المذكور يكون
فضلة ولغوا بلا اشتباه فكذا مع الخاص المحذوف فيها هذا
مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا
ومررت بزيد ووجد زيد في الدار وقد يحذف الجار
وهو اي حذف الجار على نوعين قياسي مضبوط
بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات يحتج
الى السماع فيه بخصوصه وسماعي اي غير مضبوط بضابط
كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزئي فالقياسي في ثلثة
وقع فيه حذف الجار
مواضع الاول المفعول فيه فان حذف في الا بمعناه اذا لم يقدر
الا الشايع للتبادر وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا
منه قياسي اي قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان
مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح

احمد نائلي

انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بتشبيهه اومعا
وان لم يكن ذلك جزء من مفهومها فالحمل عليه والثاني محمول
على الاول لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا و
صمت شهرا ويوما الاول للاول والثاني للثاني اوكان
ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة
الابهام وهو اي مدلوله او الاسم ما ثبت له اسم بسبب امر
غير داخل في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم
بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع
لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل
وغير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات
الست مثل غير ومثل في عدم التوقف بالاضافة ومنهم من
فسره بما لم يعتبر لحد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع
انها مما يحذف منه في ويجب ان يستثني منه مثل جانب ولذا
لم يسلك المص مسلكهما واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب
على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثني
وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضي كالجهات
الست وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال
و فوق وتحت كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا
بوقوعه ازاء وجه انسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب
آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه
غيره وكعند نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند

لوقوعه

لوقوعه حول المخاطب او ما في حمايته كداره ومملكته اعاد الجار
لتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس
بصحيح اذ يلزم ح كونه من الجهات الست وليس كذلك
ولدى بمعنى عند الا انه يختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره
ووسط بسكون السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل
موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست
وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء و
تلقاء والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالممثل ظاهر و
كالمقادير الممسوحة اي المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة
الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث
قال ان كان مبهما او محدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة
يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه
وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة
آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من
المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثني عشر
ميلا الآجانبا يعني يحذف في قياسا من المكان المبهم الا جانبا
وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين وهو محدود
على التفسير الثاني لانه اسم لعين ما بين طرفي الشيء ومبهم على
تفسير المص لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار و
جوف البيت والاكل اسم مكان هو في العرف ظرف مشتق بزيادة
الميم في اوله لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا

من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار و
لو في الجملة نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب
اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات ثم
فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا من كونهما لعاملهما ظرفا
اذ معنى الظرفية كون الشيء مستقرا لآخر فلا بد من في للتنصيص
على الظرفية وكذا اي كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن
بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان بمعناه اي الاستقرار و
لم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما
ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما لعاملهما مع انه المقصود
لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص على ظرفيتهما
ثم ان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها مع كون
كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه ما ثبت ابهامه بسبب
الاضافة الى شيء خارج عن المسمى واما ابهام اسم المكان
فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث
الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت
سره في اسم المكان ولعل سره في مثل جانب انه كما خارج
ليس باصل في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى
المحدود ويرشد اليه قولهم جانب الدار ويؤيده قول البعض
الكل ويستثنى من حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب
المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة
الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم الاضافة
الى

اي بناء على كونه جانبا مبهما بلا في خروج الدار من داخله خروج البيت من جوفه احمد نائل

الى المحدود وليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره
بلا اضافة بخلاف [redacted] مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل
في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في للتنصيص
على الظرفية لا يقال اكلت جانب الدار وجهة البيت ه
او وجه الخان او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه
او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب الدار
او في مضرب زيد او في مقامه وان كان عامل القسم الاخير
وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار
كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه
او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه متضمنا المصدر بمعناه يشعر
بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكره نحو قمت مقامه
وقعدت مكانه الاول للاول والثاني للثاني وان كان ظرف
مكان محدود وهو ما ثبت اسمه بسبب امر داخل في
مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء
لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد
والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت فلا يجوز
حذف في منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا و
صفة ولا على المحدود لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا
بل يقال صليت في دار الا ما يجيء من مكان محدود وقع
بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف
والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها ولكمال

[illegible marginal notes]

مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن ر
بكسر الجيم وسكون الراء منسوب
الجرمي انه مفعول به وليس كذلك لمجيء استعمالها بفي على اتيه
مصدرها على نحو دخلت وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج مما
ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول
مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم
عقلا بمدخلها كما يتم جلست بمجلس تماما عقلا ولا يعد بذلك
متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
البلد والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا
اذا كان فعلا اي حدثا لا عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل
المعلل به اي اتحد فاعلهما ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن
الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد
الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح
وان لم يوقع الشاهد فالمقارنة ليست مما لا بد منه لوجوده
في قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها
فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت
زيدا تاديبا اي ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب
والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب
عليه ذاتا قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب
عنه الفاضل العصام بان هذا وهم بل هو احداث الادب

وما يليق

عن ان الرضي اشترط ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل حلبي

فان زمان الجبن غير منفك عن زمان القعود وان لم يطابقه في الابتداء والانتهاء معه

لانه اذا وجد الشروط المذكورة يكون كالمفعول المطلق في الكون حدثا وكون الفاعل العامل والمفعول واحدا وكون المستفاد من الفعل مقارنا في الوجود والمستفاد من الفعول المطلق والتشبيه فيجري حكم المفعول بلا واسطة في المفعول فيكونه منصوبا هو الشبه احمد ناظم

٢٨

وما يليق بالشخص والضرب بسبب ووسيلة له كالشتم و
النصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم
الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي بذلك امس
لعدم المقارنة في الوجود و في هذين الموضعين اي
المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار
ينتصب المجرور وان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان
نائبه يعني لا يبقى مجرورا الا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق
ثم ان الرفع على النيابة وقوعي في الاول فرضي في
الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل والثالث
من المواضع الثلثة ان بالسكون وان بالتشديد وبفتح
الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا للتخفيف الثقل
الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدها في تقدير الكلم
نحو قوله تع عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه
الاعمى وقوله تع وان المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد
لله والسماعي فيما عدا هذه الثلثة مما سمع من العرب
فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اي بعد بيان مواضع حذف الجار
القياسي بعد الحذف قياسيا او سماعيا في غير الاولين
من السماعي والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى
مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقا الى المجرور
فان تظهر الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار و
هو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث

اي المفعول فيه زمانا كان او مكانا مبهما والمفعول له مشروط بجميع الشروط الثلثة احمد نازلي

يعني لا يبقى المجرور في هذين الموضعين مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق بين سيبويه وبين الخليل والكسائي احمد نازلي

علة لقوله الحاصل بالطول يعني ان الجار والاعلى عليهما مع مدخولهما فقط فاذا لم يحذف حصلت الثقل مدخولهما فقط فيحذف لدفعه احمد نازلي

يعني ان الجار لا يدخل الا على الاسم ليس بعدها ولا بد دخولها بل هما مع مدخولهما فاذا دخل الجار حصلت الطول فحذف للتقليل

وما عدا هذه الثلثة مفعول له ان لم يوجد فيه الشروط الثلثة ولم يكن ان و ان مفعول فيه من المستثنى من الظرف والمكان المبهم والمفعول به غير صحيح والمفعول فيه ان لم يكن مدلوله زمانا او مكانا احمد نازلي

ناظر

علة لكون ذلك قياسا

لمانع اخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه
لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما ابهم حاله و علة لذهب
ذهب الخليل والكسائي الى ان القياس بعده الابقاء على
ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان يبقى على ما كان بالاحكام
وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم نظيره
فيه لمانع آخر من بعض السماعي وهو النصب على المفعولية
او الرفع على النائبية ويسمى اي ما ذكر من حذف الجار و
ايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا و
ايصالا وجه التسمية ظ مثال النصب من السماعي نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو
قولهم مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه
فحذف الجار ورفع المجرور واقيم مقام الفاعل واستتر ومثال
النصب من ثالث القياسي مر ومثال الرفع منه نحو عجب ان ضربت
او انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض
مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق للقياس النصب
او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله فقط و
الكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق و
التفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر لافعلن اي
والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين حال كونهما
ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والابدال اذ بالتبعية يحصل
نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت من ثمر من تفاح ولو قال بلا

تبعية

بلا تبعية لكان اشمل واوجز بفعل واحد اصطلاحي بقرينة المثال
فاكتفى به عن تشبيه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيهما
لان مبنى الحمل على الاقتضا واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل
في مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل
فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغني عن الآخر
فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان
بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت
بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم
الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر
الاول مثال لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما مفعول له على عكس
ما يأتي من المثالين قيل لانه يلزم في الاول حصول مرور واحد
في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة
واحدة في زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد الشخص فهو
ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع
كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمر من
تفاحة فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا
بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول
الاول في الاول وبكونه مبتدأ وناشيا من الاول في الثاني فكان الاول
متعلقا بفعل عام والثاني بخاص فلم يتحد متعلقهما بخلاف المثالين
الاولين فان الثاني فيهما لم يتعلق بالمطلق كالاول فيتحد
متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف

فالاول بدل الكل والثاني بدل الاشتمال او بدل البعض من الكل صح

في بيان كون ضربتين متعلقين احدهما ذلك بمحذوف وفيه ومدخولهما مفعول فيه صح

يعني ان المرور والضرب الواحد بالعدد مرة مع المرور والضرب واحد
اي المرة هذه الوحدة مدلول الفعل فاللزوم ممنوع ولهذا اريد به
لو كان اي الوحدة جنس الضرب فاللازم ملصوق الجنس
الجنس وجود جنس الضرب فاللازم في الوحدة واقناع اللازم
المرور وفي وجود اذا تم التوحيد والا فلا تامل
ثم وهذا انما يرد من وجهين من جهة تناوله
فان في الضرب مثلا عموما من جهة تناوله
لما يكون في جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره
ومن جهة تناوله لما يكون في جميع الامكنة من
امام المسجد او غيره فاذا قلت ضربت فكانه يقال
لك في اي زمان فتقول يوم الجمعة فخص اولا
ويقال لك في اي مكان فتقول امام المسجد وكذا الاكل فانه
بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول وكذا الاكل من ثمر
فيه عموما من جهة تناوله لجميع المأكولات من تفاحة او غيره
او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من اي
شيء من المأكولات فاذا قلت اكلت فكانه يقال لك من ثمرة فيقال
من اي نوعه فتقول من تفاحة فخص اولا
بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول صح

والبيضاوى والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تعيين فوائده
كلما رزقوا منها من ثمرة الآية فقول الشارح الاول ان الجواز لعدم
اتحاد معنى الجارين لان معنى اللام فى الاول ظرفية الزمان ومعنى
الثانى ظرفية المكان ومعنى من الثانى عام وهو ابتداء او معنى الثانى ف
خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقة الكلام هو الاول فى
العظام قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام لان المفهوم
من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التسليم مع انه
لا يكفى لانه لا يجوز اكلت من تفاح من ثمره مع وجود المغايرة
المذكورة ولذا لا يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول
بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يجمع
التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة التقييد معنى العامل
بمدخوله وتخصيصه كما حققنا والعامل فى اسمين يعنى المبتدا
والخبر فى الاصل على قسمين ايضا اى كالعامل فى اسم قسم منها
منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اى مرفوعه قبل منصوبه
القسم الاول ثمانية احرف ولذا احسن فى اختيار العلامة تسمية
منها تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على
ان لهذه ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما
شابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة لاحظها
اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة
لفظا بالفعل الماضى لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اى لكونها
منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كعل وكان

ولكن كلكن ولفتح اواخرها اى لبنائها على الفتح ومعنى ولاستعمال
بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل وهو الحدث فى كل منها مثل
التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى ولملازمتها
الاسماء وبالمتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين ولذا عملت
عملا الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعى لتنبيها على
فرعيتها فى العمل وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين
بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب ان لا مشابه بلا لنفى الجنس لان
فى التاكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل لعدم عملها
الفرعى وايضا لا مشابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل
فيهما لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان الاغلب ان
يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به
الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم مزية الفرع اعنى لا على الاصل
اعنى ان وحملها عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
للفاضل العصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصبه
المفعول به اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه
وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهته
وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه
لما ثبت لها شبه بالمتعدى اقتبست اولا ما هو من
خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع
الافعال من عمل الرفع ان وان هما للتحقيق اى لتقرير مضمون
الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى ككليجى وكان حرف

برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب
هو للتشبيه اى لانشاء تشبيه كلمة بخبره جامدا كان الخبر
نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم و
قال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر عبارة
عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان التقدير
كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة
الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل
العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان الشخص
في شرح الكافية منه
القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره
فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة ه
التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير
موجود هنا والمص كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك
متابعة للجمهور او حملا على التوسع ولكن ايضا مفرد
عند البصريين لان هو للاستدراك اى لدفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن
ثم قدر اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة
فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي
وفي القاموس استدرك الشئ بالشئ حاول ادراكه به
فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك
ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه ه
فطلب

سمى به لانه صانع الزجاج او بايعه
فالصفة للنسبة منه
لان ضمير المشتق عين الاسم و
المشتق عين الضمير منه

وهو كون الموصوف بعضا مما قبله نحو منهم
ظعن ومنهم اقام وكقولك ما في القوم
دون ذلك اى رجل دون
هذا او الحذف بدونه نادر
منه

فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل
الهندي بطلب تدارك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم ورده
الفاضل العصام بان المستدرك هو المتكلم هو من يطلب
ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر
لكن عمرا غائب او لفظا ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ
وليت هو للتمني اى لانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او
ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى
الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به
ولعل هو للترجي اى لانشائه هو ارتقاب شئ لا وثوق
بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو
لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك
نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي ورضي به المص على ما
هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثاني بناء
على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب
الكشاف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق قال المحقق في
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان هذا قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما
كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي ان لعل اذا
وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند
سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها

قال الرضي ما حقيقة التمني محبة حصول الشئ
سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل
في الممكن المرتقب وغير المرتقب وفي المحال منه

فلا يقال لعل الشمس تغرب منه

الظاهر ان قول الرجاء المخاطبين يشتمل
لارتقابهم المحبوب ولارتقابهم المكروه
لان الرضي قال بعموم الترجي
احدنا ازلي

كان سر
كان والفيه للشك اذا وقعت
في كلامه تحمل على التشكيك
والابهام لانه متعال عن الشك
منه

بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القرآن قد يكون
للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها
للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع
اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكريم او ليكون على دأب كلام
العظماء او لينبه العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها
للتحقيق كما مر ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام
بان المتوقع احد الامرين ويحتمل التخشي وان لم يتذكر نعم ان
العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي
الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما
بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من
ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل موضع
امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون
او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المص يعني
صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اتفقوا في بيان
معناها التحقيق على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها
لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك
تقول دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي
اشربه ولا يصح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب
وابو علي ورده بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك
لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه

الفاضل

الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى
اي شيء يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها في
نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك
فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل
زيد قائم ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها
لئلا يبطل الصدارة في غير ان واما فيها فلانها حرف موصول
كان المصدرية ومدخولها صلتها وشيء من اجزاء الصلة
لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها
في العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملايم لما ذكره الرضي والفاضل
العصام في وجه العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا اي
الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودة لذاته كان زيدا قائم
او لا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اي
قسم من اقسام الكلام تأكيدي ام تشبيهي او غيرهما واما قول
الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان الجملة في
الاول فاعل المضمون الا انها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة
تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه
بغير ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب
عدم الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع
في الصدر اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه
خرج عن الكلامية وصار في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام
جعلت معه جزءا منه كما في مثل عندي انك قائم لالتباسها

[هامش: متى الاقتصار في الوعيد المقطوع بها على الكلام بلعل وعسى]
[هامش: لانه سبق عليه العلامة الاول وهو قطب الدين الشيرازي]
[هامش: من الكوفيين]
[هامش: تلميذ سيبويه ... الزجاج]

بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجوان الحمل
على سبق التشكال لان الصدر موضع المكسورة والمذكور
بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها وتلحقها
اى الحروف المذكورة ما الكافة فتلغى اى يبطل عملها وتدخل
ح على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم
ح كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو
انما ضارب زيد فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى
المفرد بل تؤكده وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها
والنسبة بينهما باعتبار الكون قال الفاضل العصام الاصح
ليست لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية في حكم المصدر
فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما في
الخبر المشتق فظ نحو اعجبني ان زيدا قائم اى قيامه واما
في الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا
انسان اى انسانيته كذا في الرضي وقال الفاضل العصام
هذا ليس بواف فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل نحو
من صفتيه مصدران يضاف احدهما الى الآخر وهو الى
الاسم كما في قوله تع ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى
بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزئه مصدر مضاف
الى المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك
ابوه اى مشكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد
يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا ابوه

قائم

اى قيام ابيه

وهو اى المصدر الآخر مضاف الى الاسم

ولخبر مجموع الشرط والجزاء

اى مضاف الى الاسم مضاف الى المضاف

اى قيام ابيه ومن ثمه اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة
وتغيير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجمل الاولى اما جمع المفرد
او افراد الجمع على طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت
ان اى مادتها هذا خبر في موضع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر في
محله قال الفاضل العصام في الابتداء اى حال كونها في ابتداء
الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تع ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظ نحو ان زيدا قائم
وفي جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين
والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام فانهم يجوزون الفتح فيه لتاويله
بالمفرد واستبعده الرضي بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف
يؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة
كما يجئ نحو قوله تع وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء
بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لا يصح الحمل
بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى انك
قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن نحو زيد انه قائم وفي جملة
دخلت فيها على خبرها اى ان لام الابتداء لانها للتاكيد
مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل
على خبرها اللام تفتح كما يجئ نحو علمت ان زيدا القائم وحال
كونها بعد القول العاري عن الظن لانه لا يتعلق القول بجملة
انما هو لحكايتها فلا يتصرف في مضمونها مع انها مفعوله لان
مفعوليتها انما هي باعتبار لفظها فهي بالقياس الى معناها

اى ما كان مفردا هو لفظ الوضع او لفظ المفرد

الذي هو بمعنى التلفظ

باقية على حالها ولذا لا يدخل فى قوله مفعوله لان مفعوليتها
انما هى باعتبار معناها وانما قال الوى بمعنى الظن اذ لو لم يو عنه
لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله
وبعد حتى الابتدائية اى التى يبتدأ بها الكلام قيد بالان
العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل
على الكلم حقيقة او حكما فتفتح بعدهما نحو اتقول ذلك حتى
ان زيدا يقوله وجه الكسر هنا ظ وبعد حروف التصديق
مثل نعم وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم
او ان زيدا قائم وبعد حروف الافتتاح اى حروف يبتدأ بها
الكلام وهى الا واما وقد يقلب همزتها هاء وعينا وقد يحذف
الالف فى الاحوال الثلث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع
بملاحظة فروعها والا فالظ حرفى الافتتاح نحو الا ان زيدا
قائم وبعد واو الحال نحو قوله تع وان فريقا من المؤمنين
لكارهون لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة و
فتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والنائبة اما داخلة
فيها لكونها فى حكمها الا للجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل
العصام او فى مفعوله نظرا الى اصلها نحو انك قائم
ومفعوله معها نحو علمت ان زيدا قائم اى قيامه ومبتدأه
نحو عندى انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث
ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها مفردا او ما يضاف
اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله
ان

ان تنفتح لا محالة وحال كونها بعد لو قدمها لبساطتها
لانه اى ما بعدها فاعل المحذوف لا مبتدأ كما جوزه
الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم
نحو لو انك قائم لكان كذا كذا فى الجامى والصواب ثبت
بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا مشتقا ليكون
كالعوض عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر
قيامه مقامه كذا فى الامتحان وعزم فى بحث حروف
الشرط والجواب بان الخبر فى الحقيقة جامد محذوف وقائم
صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع
الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر فى الحقيقة هو
الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى
اى لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتميم التحضيضية
لا يساعده قوله لانه اى ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما
زعم الكسائى والفراء اى لولا وجد ذهابك فان ما بعدها
فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان
كذا اى لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التو
قيتية اى المنسوبة الى التوقيت بد لالتها على الوقت و
اختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضيه الفاضل
العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل يعمل فيها
لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاصها المصدرية توقيتية اولا
ولذا اظهر وانما قيدها بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت

لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بأنّ كما لا يخفى بالفعل لفظا
او تقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره وان كان
قليلا نحو يقوم في الدنيا ما الدنيا باقية ح لـ الرضي وهو الحق
نحو اجلس ها ان زيدا قائم اى ها ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق
ما قال الرضي أنّ صلتها ماض مثبت او منفي بلم غالبا والمعنى على او
مستقبل في الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية
ما ومصدريتها وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم للزوم
كون ما بعدها مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان
للواقع لانها لا يكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازاني
في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب مع الا
شارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة
على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف وكلام
العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو
الاول لان شرط العطف بحتى الذي ذكرت في محله لا يتحقق
في الجمل على انه لو تم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الا
مران فافهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ
الاسمين لدخول الحرفين في حرف الجر لانهما حينئذ يكونان
مبتدأين وان مع جملتها خبرا عنها بتقدير زمان مضاف
ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا فتأمل نحو
ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران اى تقدير
كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد
بالجواز

بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو من الحذف
ارجح ذكره الفاضل العصام جاز الامران اى الكسر والفتح
كان التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجأة نحو من
يكرمني فاني اكرمه او اذا اني اكرمه فان كسرت وهو
الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة
لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامي اياه ثابت فان مع جملتها
مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال الفاضل
العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى ثابت اكرامي اياه
ثم قال وهاهنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع
الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لان
الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز
الفاضل الجامي كون التقدير فجزاؤه اني اكرمه فيكون المحذوف
مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم
الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد
الجزاء لان حمل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال
ان ضربتني فجزاؤك اني ضربتك بل يقال ان ضربتني
ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع
حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حينئذ الا
لفاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة
المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا
عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي

فان مع جملتها خبرها مبتدأ محذوف الخبر كذا في الرضي وتقدير الخبر مقدما في بيان المعنى لا يوجب تاخيره اذا اصح بان حتى يرد ان الخبر اذا كان ظرفا عن ان يجب تقديمه ويكون المبتدأ يكون معناه فجزاؤه اني اكرمه بتقدير مبتدأ كما ذكره الجامي وايراد لفظ الجزاء قبل الحاجة يغني فبين في كلامهم وارد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في الكلام المعجز مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ٥٥٥ تم الاصل

واما فى اللفظى فللاطراد اللازم عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف
النفى كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقول الشاعر عند المدح
وان مالك كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل
العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب
سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق
لجامعتها بعض غير فعل المبتدا على مذهب الكوفيين كما سيجئ نحو قوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم التعلق بها فى باب علمت
كما فى المثال الآتى فافهم فخبرها لفظا ومعنى اى المكسورة هو
المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف
ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض
المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم
يصح ودخولها مبتدا وخبر على فعل من افعال المبتدا والخبر
كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها
الذى هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون
يعممون ويمكن عطف دخولها على اللازم بمعنى انها لو دخلت
على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منهما
لانه لا يدخل على الاسم اصلا ولم يجعل عطفا على الغاؤها مع
القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه
ضعيف لان دخولها على غيرهما لندوره او شذوذه كالمعدوم
كذا فى الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها

المكسورة

المكسورة المخففة كما فى التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا
الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا
لقائم صرح به الدماميني فى شرحه وكذا المفعول الثانى لباب
علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت
على اول مفعوليه وما دخل هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم
المانع لزم ان ينصب الثانى ايضا لامتناع الاقتصار كذا فى
الرضى وتخفف المفتوحة فتعمل اى المخففة فى ضمير شان مقدر
وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد
عملها فى ظاهر فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف
ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة
كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل
يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى وآخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتى من قوله تعالى وان
عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج فى الدفع الى التعسف حمل
اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة فى التحقيق وهى وان
لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء
ثم ان التى كان قبلها الظن تحمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع
والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن نحو علمت ان
زيد قائم اى انه وتدخل اى يجوز دخولها على الفعل
مطلقا من افعال المبتدا او لا متصرفا او لا شرطا

والاخفشين احدهما سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة الشهير بابى الحسن وهو الاوسط اخذ النحو من سيبويه وكان اكبر منه سنا والاخفش على بن سليمان بن الفضل هو صغير العينين مع شوف البصر ... عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسع فى علم النحو وليس له تصنيف فيه وهو الاصغر واما الاخفش الاكبر فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة عند البصريين فتح الاسرار

وقوله ان قتلت لمسلما ان عندهم والكوفيون تمسكوا به وبامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا ورد عنهم انهم جعلوا ان المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت لمسلما ما قتلت الا مسلما فتح الاسرار

واما التى كان قبلها فعل التحقيق الحقيقى فلا تحتملها الا ان الفعل المصدر بها الكذب سطوع والتصاء غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق

او دعاء اولا اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة
فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية
انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز
كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى المفتوحة
بمعناه فى المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل المتصرف
غير الشرط والدعاء اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة
الامثلة حرف النفى لا وما ولن ولم ولما وان نحو علمت
ان لا تقوم بالرفع اى انه وتبينت ان ما تقوم وقوله
تعالى ايحسب الانسان ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب
ان لم يره وظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم او
السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا او قد نحو علمت
ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة وللفرق
بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها
وبين فعلها لانها مع ما بعدها بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه
الا بلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها
فانها لكثرة دورانها تدخل فى مواضع لا يدخلها اخواتها نحو
جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعدها ان كان
منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عنى به
الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق
حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه
اى حين اذا كان الفصل بلا

وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها
الى فهم المستفيد والشواهد هى الجزئيات
التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها
من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم
فهى اخص من الامثلة
قوله فهى اخص من الامثلة اه اى كل ما يصلح
شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى اذ لا يلزم
... ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى
... عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا
... لايضاح او لاثبات عارض عرفى دق
... اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر
فيهما ... بتباينان وربما يتصادقان
وهذا على هذا التقدير تباين جزئى
على ان الظاهر ... فانه خفى
... سلكوت
فعلم المرء جملة معترضة وان سوف يأتى
معمول واعلم والالف فى قدرا للاشباع

فانه

فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر فى الجملة فافهم ولو
اى الفصل
كان اى الفعل الداخلة هى عليه غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج
الى احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس حينئذ بالناصبة
لانها مع مدخولها فى حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء
لا يؤولان بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم مثال لغير المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا
يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة ان فى قراءة
نافع غضب الله عليها مثال الدعاء والمخففة كان فتلغى اى يبطل
عملها على الاستعمال الافصح لفوت بعض المشابهة بانتفاء فتح
كان المخففة
الاخر نحو قوله كان ثدياه حقان صدره وصدر مشرق النحر
اى اول البيت
على ما فى الرضى ووجه مشرق النحر على ما فى شرح التسهيل ونحر
مشرق اللون على ما فى شرح لب الالباب ولو اعملت على غير الا
فصح لغيبتها ثم ان الظاهر انه لا يقدر بعدها ضمير الشان
اى كان المخففة
لعدم الداعى اليه كما كان فى المفتوحة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك
اى لعدم الداعى
انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر والاية لا يلزم ان
يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا
كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضى مثل
قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كان قد وردت الاظعان
والمخففة لكن فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء
فتح الاخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
لكن المخففة
مجراها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت
اى العاطفة

والاضافة الا دون ملابسة من قبيل المجاز فى الاسناد
او على الاسناد من النسبة الاضافية والوقوعية
ان علم الاستعارة فى الهيئة اذ الهيئة الاضافية
او من قبيل الاستعارة على الاختصاص للكلى كقولنا
وضعت بتبع اللفظ على الاختصاص فى غير الاسم
مال زيد وحل الغرض وان استعمل فى غير المنابة
ختصاص للكلى يكون استعارة بعلاقة
وهكذا يتعلق المضاف بالمضاف اليه وهو قوى
فى الاختصاص الكلى فتدبر
الحسينية فخلصه لفظا لفظ البحث مقداره مثل

هي عليه نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف الجملة
على الجملة او للاعتراض ويجوز حينئذ اي حين التخفيف والا
لغاء دخولها اي المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه
وهو العمل نحو كان قد قام زيد لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو
ما قام زيد ولكن قعد والسابع من الاحرف الثمانية التي
منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع لانه في المتصل
ليس عاملا على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على راي
البصريين وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعدد
لمعلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كما ان
المعنى والمراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة
خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى
لكن فتعمل عملها باتفاق المتأخرين فيقدر له الخبر في الاغلب
نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد يظهر
والثامن من الثمانية لا الكائن لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه
ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة وشرط عملها ان يكون
اسمه نكرة لامتناع تأثيرها في المعرفة لعدم الجنسية مضافة
او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به
كما سيجيء غير مفصولة عنها اي لا لانها لضعفها لا تؤثر مع
الفصل مثال المضاف نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف
للخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب
بنفي الجلوس عن جنس غلام زيد رجل وانما لم يجعل خبرا

بجعله

بجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون
خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا
ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم الثاني
وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان
بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال
كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او النفي للاستقبال
والدخول اي دخولهما على المبتدأ والخبر قال الفاضل
العصام ومن وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره
كما في خبر ليس يرده ما قال لو ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة
من اعملها واعتبر مشابهته بليس وشرط عملهما ان لا يفصل
بينهما وبين اسمهما بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة
ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فتنتقض النفي اثباتا وفي
هذا اختار لما نقل الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال
ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في
لا اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة
حيث لم يذكروها في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في
عمل لا لانفهامها دلالة والتصريح اولى وما قال الفاضل
الجامي نقلا عن الغير ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس
بوجه وجيه لان الشرط عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال
بل يكفي الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود
ولذا مرضه ولا بخبرها مطلقا خلافا للبعض فيه وللاخر في الظرف

حيث قال قيل

قياسا على ان ولا بغيرها اى ان والخبر كمعمول الخبر وان لا
ينتقض النفي اى نفي الخبر لا نفي لبدل مثل ما زيد شيئا
الا شئ اذ انتقاضه لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان
التبعية للمحل بالا قيدبها لانه لو انتقض بغيرهما لا
يبطل عملها بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما
ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام ولعل وجهه ان
العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال
انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل واقول
تركه لندرته وشرط في لا معهما اى مع عدم الفصل وعدم
الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا
من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف
ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس
وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها في عدم
العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها
لعمومها فان لا لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه
ظاهرة فيه فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة واما
عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة
نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذ
كورة لم تعملا اى ما ولا لضعفهما في العمل لا مع الفصل بان نحو ما
ان زيد قائم ولا بغيرها نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا
بغيرها نحو ما زيد الا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة

في المشابهة

في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة
اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم
معمولهما عليهما لما مر والناصب في الفعل المضارع من السماعي على
نوعين ناصب وجازم اذ لا عامل في الفعل والرفع معنوي كما يجئ فا
الناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها بان في المادة لا سيما
عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تاويل المصدر وهي اصل في هذا النوع
واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها في الاستقبال هي للمصدرية احترز
عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم
الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه وعن المخففة ولن اصلها لا كلم عند الفراء بدل الالف في احدهما
نونا وفي الاخر ميما ولا ان عند الخليل كايش في اي شئ وحرف براسه عند
سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصل ولو رد فالظاهر ما خطر
بالبال ان اصلها لا لحقه النون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا قال
الفاضل العصام هي للنفي المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة
كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو
يناقض التابيد قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء
اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول
معمولها عليها وكي هي للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او
سببية كل منهما للاخر باعتبارين نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد
تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله لكي تقضيني رقية ما

وعدتني فاللام بدل وان تأخرت كما في قوله تعالى لكيلا تأسوا
على ما فاتكم فكي بدل وقيل تأكيد في الصورتين وقد يذكر
بعدها ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها
ويدل هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه
ما فيقال كيما يضر بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي
جارة والمعنى للمضرة ولا يتقدم معمول معمولها عليها
ذكره الفاضل العصام ولجارة الكسائي على ما في الرضي واذن
عند سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها با
النون مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف
عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف
وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس اذا الزمانية واذا عملتها فاكتبها بالالف اذ العمل
يميزها عنها فمبني على ما نقل من المبرد انه يجوز الوقف عليها
بالالف والنون آخرها عن كي على عكس ما في الكافية لطول
بحثها واشتراط عملها بشروط بخلاف كي هو للشرط
والجزاء في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء
لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او جوازا مراد به
الامكان العام ان يكون فعل المدخول عليه مستقبلا لا
حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب
فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال
اغلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله

اعلم انه قد [illegible] ان الامكان اما امكان خاص وهو
سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم كا
الانسان اذ ليس في وجوده ضرورة والا لم ينعدم
اصلا ولا في عدمه ضرورة والا لم يوجد اصلا
واما امكان عام هو سلب الضرورة عن احد
الطرفين فان كان سلبها عن طرف العدم
فهو امكان عام مقيد بجانب الوجود وهذا
الوجود اعم من ان يكون واجبا كوجود واجب
الوجود او ممكنا كوجود الانسان الموجود
وان كان سلبا للضرورة عن طرف الوجود
فهو امكان عام مقيد بجانب العدم وهذا
العدم اعم من ان يكون واجبا كعدم شريك
الباري ومن ان يكون ممكنا كعدم الانسان
الغير الموجود وكل من قسمي الامكان العام
اعم مطلقا من الامكان الخاص فان الممكن
الخاص بمعنى ما لم يكن وجوده ولا عدمه
واجب وهو اخص مطلقا من قولنا ما لم يكن
عدمه واجب ومن قولنا ما لم يكن وجوده
واجبا ولذا سمي امكانا خاصا وسمي كل من
القسمين امكانا عاما كما سمي مقسمهما
امكانا عاما وهو سلب الضرورة عن احد
الطرفين فان احد الطرفين اعم من طرف
الوجود ومن طرف العدم فالامكان بهذا
المعنى اعم مطلقا من الامكان العام المقيد
بجانب الوجود ومن الامكان العام المقيد
بجانب العدم ومن الامكان الخاص ايضا
لان الاعم من الاعم من شيء اعم من ذلك
الشيء منه دام ظله على الحسينية في بحث الدليل

٢١

تعالى

تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال غير معتمد
اصلا او كاملا على ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم
عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم
والدعاء والنداء ليشبه عمله الضعف واما بها نحو اذن
والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلو لكثرة ورودها
ولا يصح هذا في اخواته وان اريد به الحال او اعتمد فعله على
ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبر عنه او جوابا للقسم او
شرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه
الثلثة او فصل بغيرها ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول
فلعدم كونه على حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه
واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين
ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا
يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في السابق
حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض فاضل العصام بان
ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع
الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو
اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال
لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال جئتك
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيد

حيث منع كونها جوابا وجزاء ونفى الامكان
في غير الاستقبال مع كونها جوابا وجزاء وتعين فيه
ومن قال لكونه جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال اراد الحصر بالنظر الى الحال
لا بالنظر اليه والى الماضي بقرينة المقام فلا يرد
عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته فتح الاسرار

تضربُ بالرفع ونحو ان تاتني اذن اكرمْك بالجزم قال الفاضل
العصام وقد يكون ما يختص بما بعد اذن جزاء في كلام المجيب
بمثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه
وبيان جزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع
بعد الفاء والواو نحو ان تاتني آتك فاذن او واذن اكرمك
فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه
جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل
والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز
اضمار اَنْ تدخل فاصة او مطلقا لكونه مخصوصا من بين النواصب
بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع فينتصب المضارع به
اى بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول
عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد تحولها من
العطف الى السببية لان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى وان
يكون قبلها ما يمنع من احتمال كونها عاطفة ظاهرة وهو الانشاء
لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو
إمّا امرٌ نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيادة فاكرام مني
رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال
الرضي التقدير زرني فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان
ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون
لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب
الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف اَنْ التي بسببها تهيّأ

وانما قال ظاهرة لانه يجوز عطف الانشاء على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر

للابتداء

للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان
كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من ان تراه
فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير
المفرد عندهم نظرا الى المال لان معنى قولنا زرني فاكرمك
إنْ تزرني اكرمْك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم
ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء
فتقول في زرني فاكرمك زرني اكرمْك بالجزم ولذا لم يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصّدّقَ واكُنْ او نهي نحو
لا تشتمني فاضربَك اى لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوزَ ولا تؤاخذني فاهلكَ
وألحق الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل
الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر
المقدر نحو الاسد الاسد فتنجوا ووافقه ابن جني في نحو نزال
لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجيء
او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تاتينا
فتحدثَنا اى ما يكون منك اتيان فتحديث منا ويلحق به
ما جرى مجراه نحو قلما تاتيني فتكرمني ولولا للتحضيض
لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا او تمنٍّ نحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال
فانفاقا مني بالنصب او عرضٍ نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
اى لا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل

عندك ماء فاشربه اى هل يكون مثل ماء فشرب منى ولما كان مقصوده
بيانا عاملية ان مضمرة لا ضبط المواضع التى يضمر فيها ان اكتفى فى التمثيل
بالامر الذى هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك
المواضع على ما هو دأبه فى هذه الرسالة والجازم خمسة عشرة كلمة اربعة
منها حروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما ولنفى الماضى بعد قلبهما
المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم ولنفى المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احتراز
عن لام الجر والابتداء ولاء النهى هما للطلب اى لطلب الفعل وتركه
استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما
وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب
معنى مدخوله واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان
كانا مضارعين وان ماضيين فمحلا او ان احدهما ماضيا فلا جزم
لفظا الا فى احدهما تسمى كلم المجازاة اى الجزاء على ما فى القاموس فالمعنى
كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها
تغليب الجزاء على الشرط قال الفاضل العصام وهى ان هى للشرط
سمى به لانه شرط لتحقق الثانى والجزاء مجاز بطريق التشبيه
من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
لاقتضاء اياهما وجعلهما كشىء واحد المقتضيين طولا فى
الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها
معنى إن لمناسبتها اياه فى الابهام وحيثما لا يجزم به الا
ما وهى كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية

المحتملة

ولاء النهى باضافة لا بارادة تسمى بلا واجاز الرضى مع بقاء التعريف فتأمل

المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها معناه واين
يجزم بها وبدونها وهى ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام و
ذكره بدونها ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى وانى كل من هذه
الثلثة للمكان واذما قال السيرافى ما علمت احدا من النحاة
اثبته الا سيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين
بل هى فعلى كما ان مهما فعلى وقال المبرد هى اذ الظرفية كفتها
الحاق ما عن طلب الاضافة وهيأها للشرط كما هيأ حيث
وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام و
المصنف اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذا ما
لا يجزم بلا ما الا على قلة لقلة مناسبتها لان فى الاحتمال
اذ هو للقطع المنافى للابهام الا انه لما احتمل فى الامر المقطوع
ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها
معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة
كما فى حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها
لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة للزمان ومهما
بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكره معه قال بعض الكمل اصله ما
الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها
هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى
الكف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان
الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية
الكلية مثلهما وما وما فى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان

ومنه قوله ومالك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما تخاف ولا
افتقارا ومن واى اى مع ساو بدونها المامر ويجوز اضمار ان
خاصة لاصالتها فى هذا النوع فينجزم المضارع بها اى بان
المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرنى اكرمك
اى ان تزرنى اكرمك فان المطلوب بزرنى الزيادة وفا
ئدتها الاكرام وهى تصلح للسببية له وقصد اذ هاوقدر ان
مع الفعل المأخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد
المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال اكاتلك
وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان
لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى
الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفا وما بعده قد يقع
فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر
ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر فى ان
المضمر غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط
ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسى فقال
والعامل القياسى ما لا يتوقف عمله بخصوصه على السماع
بل يمكن ان يذكر فى بيان عمله قاعدة كلية اى قضية
كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل
ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى
موضوعها غير محصور افراده فى عدد بخلاف السماعى
كما عرفت ولا يضره اى كونه قياسا اختصاصه ببعض

الاحكام

الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما فى الصفة المشبهة واسم
الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح والذم
والتعجب وعسى وليس ونفى حموله بالتقدم والفصل كما فى
فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى الفعل اللازم
ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى
كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى الافعال
الناقصة ومثل عدمه كما فى الافعال التامة وغير ذلك ولا
شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع
وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغى ان يجعل
بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل
قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف نحو
كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها
وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة
بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب
المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل مطلقا فكل فعل
لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او لا يرفع
معمولا واحدا يسمى فاعلا واسما لان النسبة الى المرفوع
مأخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل
على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل وغيرها كالخبر
والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه

اقول وقد صرح فى التلويح بان المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى شئ واحد وانما الاختلاف بالاعتبار فالشئ الواحد من حيث انه يدل عليه اللفظ مدلول ومن حيث انه يحصل من اللفظ مفهوم ومن حيث انه يقصد باللفظ معنى ومن حيث انه وضع اللفظ له مسمى شرح طوالع

عليه لقوته فى العمل وما يجئ من عدم جواز التقديم فعلى الاستثناء

منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قدمه لكون

مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اى فهم مدلوله بغيرها وقع

عليه الفعل اى بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا

ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها

فمنه اى اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها

اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل

العصام او مشهورة بهذا اللقب عليها قاله الفاضل الجامى

ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على

الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة

الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد

عن الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام

مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فمنه اشارة الى

الى هذا الفرق وتصريحا للرد وهى اى افعال المدح والذم

مبتدء خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اى لا

نشائه وقيل فى محله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من

نسبة الخبر الى المبتدء ورد بان الخبر المجموع وقال

المصنف رحمه الله وايضا لم نر من ذهب الى جوازها

من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها

من المبتدء وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل

نعم مبتدء ثانيا بتقدير منها خبره وللمدح حال من

فاعل الظرف

اى ليجعل لفظ العموم حتى يحمل المخصوص عليه فى الحكم

فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة

للذم وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما وشرطهما

من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام

للعهد الذهنى فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء

ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد

الاجمال فيكون اوقع فى النفس وقيل للجنس وقيل

للاستغراق ورده الرضى بان علامة صحة وضع كل موضع

ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان

ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل

من حيث هو هو او فى ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل

على كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس

من حيث هو هو او فى ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه

متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا الا ترى من مثل ما يجعل الجنس

او كل من افراده من الناقب او الثاقب وباعتبار انه

فى ضمن اى فرد فرض العقل اذ لا فرد الا اياه فاى فرد فرض

فهو هو واختار المص هذا لان كلام الجنس والاستغراق

لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلائم المقام او

مضافا اليه اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد هذا

فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا هذا فى حكم المعرف

باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اى مفسرا بنكرة منصوبة

على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر

قوله للعهد الذهنى فانه ...

اى الكون بالواسطة والمفهوم العام له ولغيره احمد نازلى

لفظا نحو نعم رجلا زيدا وتقديرا نحو نعم فتى زيدا او محلا نحو فنعما هى فان ما نكرة منصوبة محلا على انه تمييز من المضمر اى نعم شيئا

عصام الدين

المخصوص ثم العامل في التمييز المضمر لا نعم لانه لابهامه في حكم اسم
نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر
من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا
ذكره في موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد
الابهام فلابد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة
معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما اشرنا
من اشارة اسم الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد
بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى
ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة
حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث ولكن للفاعل المعهود الذي هو الموصوف
بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار
الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند
بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد
المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق
له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين
المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر
بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلة الاتحاد
لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن
في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم
وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف

هو هو مثلا مستانف مما قيل من هو فعلى هذا يكون
جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان
الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في
الافراد ونعم غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه
بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف
اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما
باعتبار العهدية او الاشتمال مدخولها على المبتدا ورده المعرب
بانه لا يتمشى في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء
واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه
كان في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام
الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد
مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص
مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا
ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما
لان الابهام في المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث
وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة كقوله نعم انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب
عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره عليه السلام وقد يتقدم
اي المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدا التقديم
وتاخيره في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد
كونه مبتدا كما لا يخفى ولذا اختار المص نحو الزيدون

مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند احمد نازلي

نعم الرجال وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل
الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا
هو مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل
قوله تع ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي مثلهم و
حبذا يقال حب كظرف اي صار حبيبا الكائنة للمدح
وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت
ان الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم
ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل
لان شدة الامتزاج جعلتها كلمة واحدة وغلب الفعل
لتقدمه على الاسم وازال الاسمية ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله
او فاعلها او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص
الذي هو واحدها لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المص قال
بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذي هو المقصود
من الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال
حبذان الزيدان ولا حب اولاء الزيدون ولا حبتا هند هند
بل حبذا في الكل ويذكر بعده اي حبذا او فاعلها او ذا المخصوص
بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره المص او بعدية
مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا راسا على ما ذكره الفاضل
العصام واعرابه اي مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم في ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن
السراج ومن وافقهما لزعمهم ان شدة امتزاج حب مع ذا

جعلتها

اشارة الى ان المخصوص محذوف فعلى هذا يكون الذين كذبوا صفة القوم ويحتمل ان يكون اشارة الى ان الذين كذبوا مخصوص بحذف المضاف اي ساء مثل القوم مثل الذين
احمد نازلي

جعلتها اسما لغلبة ذا الشرف على الفعل فصار مبتداء
وجه الرد فوت الغرض كما في الزعم السابق نحو حبذا زيد
والفعل المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير
ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل
الناقص فانه وان كان لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس
مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف
تعقله على متعلق لرده الرضي بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد
مما المعنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه
مع كونه من اللازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان
المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة
تقتضي ذكر متعلق مخصوص وفي مفهوم مثل ما ذكره لم يعتبر
هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقا اجماليا
لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه
وهو اي المتعدي على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لو منويا
كقوله تع اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه ويجوز
بدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو
فلان ياكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب والثاني متعد الى
مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان
مفعوله الثاني مباينا للاول اي لا يصدق احدهما على الاخر نحو
اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما

وفيه ان كون هذه النسبة المقتضية ذكر متعلق مخصوص معتبرة في مفهوم الفعل المتعدي لان الحدث الذي له طرف الصدور وطرف الوقوع ماخوذ في مفهوم الفعل على هذا الوجه فيقتضي ذكر متعلق مخصوص كما يقتضي ذكر ما في الصدور مخصوصا كضرب والذي له طرف الصدور فقط ماخوذ في مفهومه على هذا الوجه فلا يقتضي ذكر متعلق مخصوص وان كان يقتضي متعلقا اجمالا كقرب
احمد نازلي

قوله معا ظرف مستقر حال من مفعوليه اي لا يجوز حذف مفعوليها حال كونهما ... متعلق

فقط مع قرينة لو منويا مثل مثال زيد عمرا درهما فاعطى
وبدونها لو منسيا نحو فلا يُعطي ويمنع والقسم الثاني
منها افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهي
افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به القائم بالغير لا
التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال و
لا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب كما في
الامتحان لكان اظهر قلبي خرج به غيره داخلة على المبتداء
والخبر ناصبة ايّهما مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجي دفعا
للتحكم على المفعولية فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف
وفهم نحو علمت ورأيت ووجدت هذه الثلثة للعلم و
زعمت مشترك بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت
هذه الثلثة للظن وهب على وزن دع تقول هب زيدا
منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم واضرب هو
غير متصرف لا يستعمل فيه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم
بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز
حذفهما معا كقوله تع هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون ثم قال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المص
بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي
وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد

التعميم

اى فتيب الصورة الحاصلة فى العقل
ان فسر بحصول الصورة
ان فسر بانتقاش الصورة الحاصلة فى العقل

ان يقال علمت مثلا واما اذا
اريد بالاخبار بين مضمونه
وغيره كما فى الاية السابقة
ففيه فائدة تامل احمد نازلى

حذف المفعولين منسيا هذا تنبيه هنا
احمد نازلى

التعميم فيفيد ان نفس العلم باى شيئ تعلق غير مساوٍ للجهل
بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول
العلة مشتركة على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم
اذ نفي العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات مع
قرينة كثر حذفهما معا نحو من سمع يخل اى مسموعه صادقا
وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تع ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن
بيني اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال التلاقيا فان
المفعول الثاني محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونهما
بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني
مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام
زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف
حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون
المؤول بشيئ في حكمه من كل وجه ومن خصائصها جمع
خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب
والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما
مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها
افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها
في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر واحترز

اذ المدعى حذف المفعول فيهما
من افعال القلوب والدليل
قائم على حذف من العلم بمعنى
المعرفة وهو ليس فيها
احمد نازلى

فلا يتم التقريب
بالتنزيل للمفعول من الاستغناء
اى علة قصد التعميم وهو
اى كما توجد في العلم بمعنى المعرفة
توجد في العلم المتعدي الى مفعولين
فتسليم احدهما دون الآخر تحكم
عطف على كونهما

القلة تشتمل على معنيين احدهما
عدم الكثرة والثاني الجواز فالوجه
الاول للاول والثاني للثاني

بهذا القيد عما اذا توسطا بين اسم الفاعل ومعموله كلست بكرم
احب زيدا وبين معمولى ان كان زيدا احب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احب يقوم زيد فان
الالغاء وبين العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب
عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء
واجب فيها كذا فى الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير
مذكورة هنا العدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام
ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على المذهب البصرى
بل يجوز على ما فى التسهيل واحترز به ايضا على ما فسرنا
عن مثل زيد ظنى قائم غالب او زيد قائم ظنى غالب
لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدم
نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى لان الالغاء نوع
تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا فيرجح او تاخرت
عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء اولى لعدم التقدم
اللفظى واساسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد
ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق
بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مر وما قاله الرضى
ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه
لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا
قائما غالب انتهى يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير
متمش فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا

قال الرضى معنى زيد قائم ظنى غالب ظنى زيدا قائما غالب

بخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه فى هذا
المثال لا ينافى توجيها آخر مذكورا قبل لامكان كون معنى
زيد قائم فى ظنى الغالب فلقد اشار الى امكان التوجيهين
الى احدهما فى احد الموضعين والى الآخر فى الآخر ومنها اى من
خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ
متصلين متحدى المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتنى
وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتنى بل يقال ضربت نفسى
لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا
النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب
الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم
من بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة
النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان وقال بعض الكمل
تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر
بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى
الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن
الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر عما فات واما الوجه المشهور
فقد زيفه الص فى الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع
اليه ومحل عدم وفقد فى هذا الجواز على وجه حمل النقيض
او النظير فانهما نظيره فى عدم التأثير فى المفعول نحو عدمتنى
وفقدتنى ومنها اى من خصائصها جواز دخول ان
المفتوحة على مفعوليها فى الجملة نحو علمت ان زيدا

على سبيل الندرة

فى وجه زيادة النفس

الا هو الغالب

قائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن
الثاني قليل والتشريح ان مآلهما وان كان واحدا لكن
بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة
في الاول فهي احق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي
ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال مكتفية بمعمول
واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب
ايضا عند التحقيق الا واحدا وهو مضمون الجملة واذا
وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي
هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل
التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا
ولما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني
حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني
وهي ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة
اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام اذ
لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات انها
تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورتها وهذه
الافعال تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق
هذه المذكورات تقتضي لفظا وحقوق تلك الافعال معنى
فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقهما معا
كلا وجاء اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير
للتعليق وهو ماخوذ من قولهم امراة معلقة لمفقودة

الزوج

الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح
فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب
ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى انه
يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب
البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على
احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل
في اللفظ فقط فيقدم خبر للتعليق هذه الافعال اي افعال القلوب
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح
امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا الاحتمال الى ما قال
البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال
علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم
بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام
والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا
وشيء منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه
زيد عندي او عمرو عندي فلا بد من وقوع ما يكون جوابه
بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا
مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد
نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو قال انه
لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال

لان معنى علمت لزيد منطلق
علمت انطلاق زيد كما ان ذلك
معناه انتصاب الجزئين

واما على الاحتمال الآخر الذي صرح به
الفاضل العصام واشار اليه الرضي
فالابطال في الالغاء يكون في
اللفظ لا في المعنى كما في التعليق
فافهم

ومنها علمت هل زيد منطلق و
وعلمت ابي جلوسك
انت الخبر بين احصى

قال لبيد بن عامر كذا قالوا ولكني لم اجد في ديوانه الا الشطر حيث يقول صادفن منها غرة فاصبنه ان المنايا لا تطيش سهامها
قاله في جملة قصيدة طويلة من الكامل في وصف بقرة صادفتها الذئاب فاصبن ولدها وقد اكد قوله ولقد علمت بالواو
للقسم واللام للتاكيد وقد للتحقيق واللام في لتاتين جواب القسم والمنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف
عدل والمعنى ان الموت لا يعدل سهامه عن احد
من شرح الشواهد للعيني

للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت
زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين
وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما
كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها
وان دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا
يسري فيها مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني
اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره الفاضل
العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في
الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت
لزيد منطلق وقوله لقد علمت لياتين منيتي وعلمت
ان زيدا القائم ويعم كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال
نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر و غيره
تبينت اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو
امتحنت ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر ومنه اي
من الفعل الذي يطلب العلم افعال الحواس الخمس
الظاهرة كلمست اهو لين ام خشن وابصرت ما زيد
اسود وسمعت ان صوته كريه وشممت اهو طيب
وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت
منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام
المتعدي الى مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب
في مجرد الدخول على المبتداء والخبر ونصبهما على المفعولية

مخالفة لما نقلنا وجه ان فيه بحث تخفيف المكسورة
عن الرضي في ما هو المذكور هنا وان الواجح فافهم
وعلامة لام القسم لحوق نون التاكيد بدخولها

اخره ان المنايا لا يطيش سهامها

وق

وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط
بلا قرينة لو منويا وفي مجرد قلة حذف احدهما فقط بها
لا في خصائصها انما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم
اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق
نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تع وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا
او بمعنى صير كقوله تع فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان
بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثالها حذف احد
مفعولي الجعل زيدا وجعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا
حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تع وتركنا
بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلى
فلا يكون من هذا القسم واتخذ كقوله تع واتخذ
الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى وجد كقوله والفى
قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا
فلست اعد فقيرا فيان غنيا وحجي وادرى مجهول اري
وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا
وهذه الثلث بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه
تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما
زعموا حيث عدوها من السماعي هكذا استفيد مما
ذكره المص في تعليقاته بعض فافهم والضرب الثالث مما
المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وادى وانبا

وانباء واخبر وخبر وحدث فالاولان هما اصلان
في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها
اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل
متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تع انبئوني
باسماء هؤلاء وهذه اى الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل حقه
التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه
مع تأخره كما علمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا
اخته زيدا كالاول كمفعول باب اعطيت في كونه مباينا
للثاني وجواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته
وفي الاستغناء عنه كما علمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما
وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي و
اللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة
ح فافهم والاخيران اى الثاني والثالث كمفعولي
باب علمت في كون احدهما عين الاخر وعدم جواز
حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما
وقلة حذف احدهما معا وفي جواز دخول ان عليهما
وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا
الله مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق
بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا ابكرا فاضلا ثم اى بعد
ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي و

انقسام

اى اعلمت زيدا اباه فاضلا و زيدا هندا اخته [illegible]

وانقسام المتعدي الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان
للفعل انقساما آخر وهو انه لا بد لكل فعل من مرفوع
لما تم فان تم به كلاما اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما
بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه
ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل
في الاصطلاح فعلا تاما التامة بمرفوعه الذي هو كالجزء
منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكأنه
مؤثر فيه وموجد اياه اولوجود التاثير في اكثره ويسمى
منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به
بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لالتصاق معنى
الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج
الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى
فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام و
النقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه
مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض
عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان هذه
التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان
جديرة بان يسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها او
قال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى
بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي
هو قيد لها وشيء منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان

اى لهذه النسبة منه

الاسم والخبر منه

النقصان بهذا المعنى استعمالي لا وضعي حتى يلزم كونه حرفا
ويسمى مرفوعه اسمها ومنصوبه خبرها اشعارا بانهما ليسا
من حكمي الفاعل والمفعول ولا يدخل اي الفعل الناقص
الا على المبتدا او الخبر في الاصل لان وضعه ليعطي الخبر
حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل
الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به
في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل
المتعدي في اقتضاء معناه شيئين وهو اي الفعل
الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة
اي القرب من الحال وهو الشايع المتبادر من اطلاق
الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه في
الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو
كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا قدمها لبساطتها
واصالتها ولغلبة الاول قدمه على الثاني وكذا
آل ورجع وحال واستحال كقوله ان العداوة تستحيل
مودة وتحول وارتد مثل فارتد بصيرا وزاد
هذه الثلثة ابن مالك ايضا وفي هذا وكما ياتي من
اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة
فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعي وقال

الفاضل

من غير دلالة على عدم سبق او انقطاع لاحق مله

الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة
متعدية بالى تقول صار الى الفقر وجاء قال الامتحان بمعنى
كان وقعد اذا كان اي المذكور من آل قعد بمعنى
صار ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر واخر
الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسي
لا يتجاوز ان الموضعين الذين استعملها العرب فيهما
هما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة
فكانه ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوزانهما
لمجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المصنف
اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى
قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه
على ما قبل لكان اوجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل و
لكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل
النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على
ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف
ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى
صار بلا دلالة عليها وآض وعاد يقال آض او عاد زيد
من سفره اي رجع وغدا يقال غدا زيد اي مشى في وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال
راح زيد اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال

جاءت وخبرها اسمها ضمير مستتر فيها يرفعها على انها اسمها بتضمنها معنى صارت وينصبها على انها خبرها واسمها ما قدمت باعتبار كونها ضمير راجع الى ما ومانافية و عبارة عن الحاجة او الضمير راجع الى ما تقدم من القرية او نحوها اي لم تكن هذه على وفق مرادك

ارهفت شفرته اي قول الامام ابي حنيفة العظيم حتى قعدت اي حد سكينه هذه الشفرة كانها اي صارت حربة اي رمح صغير منه

اي المعنى الماخوذ منها والمساء والضحى وهي الصباح والبيتوتة اي جميع الليل والظلول اي جميع النهار منه

الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة
وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات
كما صرح فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته
لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح
وامسى فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين ليكونا فى
هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله
على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط
اراد الشروع فى المأويات فقال وما زال من زال يزال اما
ماضى مضارعه يزول فهو تام فلا يقال لا ازول امير او ما فتئ
بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء وما برح فى الاصل
بمعنى زال عن مكانه وما افتأ من الافعال وما ونى
بالياء من ونى فى الامر يني بالكسر اى ضعف يقال فلان
لا يني يفعل اى لا يزال يفعل وما دام من دام يدوم اى
برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل ان هذين
الفعلين الاخيرين غريبان لا يكاد ان يعرفهما من
النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب كلها اى كل واحد
من المذكورات من ما فتئ الى ما دام بمعنى ما زال الا ان
ما فتئ يختص بالجحد على ما فى مختار الصحاح وهو لدوام
خبره كلمة مذ قبله يعنى ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم
له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى
اوائل زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزمه النفى

لان نفى النفى يفيد دوام الوجود

من مذ زمان امكان قبوله مضمون خبره منه

في كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها
مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى آتيك
خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كما جلس ما دام زيد
جالسا وليس لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره
مع اصالته وبساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف
فى الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام
معنى صار اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى والذاتى
وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا
التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه
الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المآل للتأكيد
والمبالغة كما فى قوله تع تلك عشرة كاملة كما يشير اليه فى تفسير
المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده
كما اشار اليه الرضى فى قوله تع فتمثل لها بشرا سويا حيث
مثل به ايضا للمتضمن وفسره بقوله اى صار مثل بشر فلا وجه
لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا
وسكوته عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة المعنى فى كل
منها وليس المراد بهذا التضمن الذى سبق ذكره ان المتعلق
وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبى للفعل
التام كما لا يخفى على ذوى الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن

عند سيبويه ومن تبعه

فيه الكل

فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل
ان يكون حالا او تمييزا او مفعولا لكما صرح به البيضاوي في قوله
تع وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا نحو تم التسعة بهذا
عشرة اي صار عشرة تامة ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي
وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل
زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اي
هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما اي فعل
ناقص في اوله لفظ ما من ما زال الى ما دام اما اذا دخلها
او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم
عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما
ان قائما كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل
بينها وبينها لشدة امتزاجهما معها وكونها بمنزلة افعال
مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما
ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها
اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها في ما قبلها او
مصدرية وسيجي ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا
لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية فانها كما في اقتضا
الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بنا على
ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن
فلم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة

من ان العدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها الا
مجرد كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاتم لا
يقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى
في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل بلم لم يذكر
لما لا انفهام حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما
لم يزل ولما يزل او لن يزل زيدا اما في لم ولما فلانهما لاختصاصهما
بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صار كالجزء منه
وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانتفى اي اقتضا
الصدارة واما في لن فالحمل على سوف الذي لا يمنع
تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض
كذا في الرضي وبقي لا مهملا قال الدماميني ينبغي ان
يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال
الرضي لا صدارة لها لانه لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار
مبتذلا فنزل عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها
على اسمائها فيفهم في بحث المعمول المنصوب من قوله
امراة كامرجز المبتداء والقسم الثاني من القسمين ما
اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به النقض
المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك
مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد واوشك وما في صاحبه
فخارج من الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما

تعرض ابن الحاجب ويسمى افعال المقاربة لدلالتها عليها و
لا يكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما ولا ماضيا
بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال
مرجوا او مجزوما او مشروعا فيه صاحبه وهي تقتضي كون
خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل
عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا
مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان الدالة
على الرجاء والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي
فيه زمانا او استقبالا الا غالبا نحو عسى حال زيد او ذا ان يخرج
ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى لتضمنه معنى كان على ما
اختاره المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان
يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب
ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار
لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير
المضاف تكلف بل تشبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي
قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء و
المفعولية وان لم تبق لكنه لشبهه بالمفعول الذي كان
قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام
بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا
عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى
يرجى زيد خروجه فعسى ح تامة وارتضاه الرضي لان

فيه

لا يقال عسى زيد منطلقا واما قولهم عسى الغوير ابؤسا فشاذ كما في مختار الصحاح

اي في الحذف بتقدير المضاف يعني في مثال الشيخ

الرجاء توقع وجود الفعل الذي لم يحصل بعد

في اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها
لها بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد يكون
تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع
الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان
مع المضارع ويجعل فاعلا نحو عسى ان يخرج زيد
ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن
استغنى من الخبر وهو حاصل لاشتمال الكلام على
المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولما
كان في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول
وان بقي الثاني ايضا في الامكان وقال الشيخ الرضي و
يحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل
العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا
يجوز في هذا الباب كما سيجيء وكاد في الاصل بمعنى قرب لكن
لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا
ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء قال
الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال ورده
المص بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد
حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمال الاني في او شك
مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال
من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها
له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها

بإشراف الخبر على حصول الكلام

قال الرضي مثل هذا التركيب يدل على المبالغة كـ لو ل و صرصر

والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال
كرب الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد
في وجهيه اي في كون خبره بلا ان وبها وهلهل بمعنى
قارب فينبغي ان يكون ككرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته
على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع
فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى
شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه
واخذ بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ
فيه اي شرع وانشاء بالهمزة في الاصل بمعنى اوجد و
اقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن رد قال الدماميني
وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر هببت
الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم
اغريه وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تع وجعل
الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال الدماميني وهي
ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك
علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل
كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصا واخبار
اي خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لما مر واوشك
في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو
يستعمل استعمال عسى يعني يستعمل بان تاما او ناقصا
يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد

اذ قد



اذ قد يستعمل في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل
بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبار
افعال المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها
لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر
الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعا لا
لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها
على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف والقياسي الثامن
من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم و
عاملا في الفاعل ويجيء من المتعدي واللازم بخلاف اسم
المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في
كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من
حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من
مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي
كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوي
مخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل عمل فعله للمشابهة
المعلوم لازما او متعديا لاشتقاقه منه والثالث من التسعة
اسم المفعول قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة
من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط
ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو
يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما في الفاعل
اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لا المتصل مستترا

فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتباری محض لا يظهر
فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباری محض فلا يتوقف
عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما
عن المشابهة بالفعل بخلاف المفعول فانه لثبوته واستقلاله
يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى وعدم المبعد عنها واما
الباقي المتصل فمختص بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول
قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى فلا يعملان
فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما في غيرهما من المعمولات
فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا
يكفيه رايحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تع ما انت
بنعمة ربك بمجنون كالحميم للعامل لعدم خلوه منه لولا عن زمان ما
ومكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه مثلا نسبيا
بمعناه دائما واما المفعول معه فصاحب المعمول فيكون في حكم
ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لان التصغير
الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب
صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد
اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة
بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه مع انه مختص بالاسم و
لو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره
لئلا يفصل بين قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما
السابق لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا

الحال

بين المعطوف والمعطوف عليه منه

الحال الفصل نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد
ثم ان كانا باللام اي لام التعريف صورة لا يشترط لعملهما
غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما
فعل معبر الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونه
في صورة حرف التعريف نحو الضارب اي الذي ضرب
غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط فيه
الاعتماد على المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا
عمرا او الموصوف كجاءني رجل ضارب عمرا او ذي الحال
نحو جاءني زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او اسما نحو
اقائم الزيدان وهل ضارب زيد اخوه وما صانع البكران
او النفي حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم
الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران
عمرا وجه الاشتراط تأكد المناسبة للفعل فاقتضاؤها ما
اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لا يكون
مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال
كالخبر في المآل والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات
اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط
مع الشروط المذكورة في نصبهما المفعول به اذا كان اسم
الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى
اثنين ورفع الاول على النيابة الدالة على الحال تحقيقا كزيد
ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا

فلا يكون الواقع موقعها مخبرا عنه ايضا

احترازا عن فعل الله ...

في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور موجود الآن
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا
كزيد ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة
للتمكن على العمل في المعمول القوي وتثنيتها وجمعها صحيحا
او مكسرا كمفردها في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع
الصحيح فظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد
لكونه فرعه وكذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول
في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتها وجمعها كمفردها
فيها ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعّال وفعول و
مفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر
ولكن لا يشترط في عمل هذه الثلث في المفعول به معنى
الحال والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما
اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي
بالدلالة على زمان فعل يوازنه قصدا بخلافها فيها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا
تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة
جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام
بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة
بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب عنه للص بان الاصل
في افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظ الغير هي التي
بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث

فقرب

بل ثبتا وانما يدلان قصدا على الذات فلا بد من التقوية به

فانها تدل عليه قصدا اذ المبالغة انما تكون في الحدث دون الذات فافهم

علم ما ذكره الاندلسي

اي المشابهة بالمواقع معنى كما كانت لفظا

التي بها يشابه اسم الفاعل والمفعول بالمضارع

فقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على معنى
الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والالم
كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعد
عنها لا الزيادة والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث و
تكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة
في الفاعل الظ بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل
واذا تحقق المشابهة فهي تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان
بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير والموصوفية
ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال والاستقبال
غير معنى الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال والاستقبال
لا يشترط في عملها اي في نصب معمولها تشبيها بالمفعول
لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان
نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على
المصدر مع كونه عاملا في الظ مطلقا وللمفعول المناسبة
لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه
وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه
اصل المشتقات وكذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب
المص انسب بمرامه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به
القوي بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل

بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير

اي الصفة المشبهة

متعلق بقوله

اي بلا شرط

متعلق بالمناسبة

عن مبنيه فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظ
لقوته بالاستقلال الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم
التفضيل في المعنى وفي نفس الامر وصفا حقيقيا للمتعلق
بكسر اللام وهو الكحل في المثال لما اي شيء وهو رجلا في
المثال الجري اي اسم التفضيل في اللفظ عليه اي على ذلك
الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه
ويحصل له مظهر متعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان
في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقا ما جريا عليه بخلاف
فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك
المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اي تعلقه بما جرى
عليه على نفسه اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي باعتبار
تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون
او حال كونه او تفضيلا منفيا يعني ان المتعلق لا بد ان
يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي
يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات
ومختلفا باعتبار القيد فيخرج اسم التفضيل عما هو
اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل و
المفضل عليه فيستعد للخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج
عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فينتفي الزيادة و
يبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال

فيفهم

والعجب كل العجب من الشارح الاول
حيث قال وصفا مسببا تقليدا
الفاضل الهندي ولم يدر انه اي
ما ذكره من الجامي ابن الحاجب
يصلح للنسخ كما لا يخفى على
دون المعنى
الناظر المتامل بادنى تامل

قوله باعتبار التعلق باعتبار غيره
حالان والاول من ضمير
مفضلا اي ملتبسا باعتبار
التعلق ومقرونا به والثاني
حال من نفسه فلا يلزم
تقدم عامل واحد بحرفي جر
متعلقين لفظا ومعنى
عالم محمد

فيفهم الزيادة في المفضل عرفا لان المساواة يأباها
مقام المدح مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم التفضيل على الخبرية
وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي
وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه ما
رايت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل
حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على
ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين
غير زيد ومفضل مفروضا في عينه ولولا النفي لكان الامر
على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرها اي في غير المفعول به و
الفاعل الظاهر المستكن فانه لاعتباريته لا يكاد يأبى
عن عمل عامل هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف
والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر قال
الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا
نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعوليه
بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بالفعل المقدر عند
البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب انتهى و اي اكسوه الثياب صح
اذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه في العامل القياسي
كما اسقطه الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والسادس
من القياسية المصدر وهو اسم الحدث الجاري على
الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة

قدم على المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به
الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي
الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة
في وضعه فهما اجنبيان له فيحتجان عن العمل فيهما ولما
في غيرهما فيعمل بلا اشتراط لما مر ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا
قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق و
ذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مشابهته
الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدر ان بها اذ الفعل
لا يصغر ولا يوصف ومجرد المشابهة لا يكفي في العمل فيهما
فلا يقال اعجبني ضربيك زيدا وضرب شديد زيد عمرا او
لا مقترنا بلام الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع
اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال وللاحتمال في الماضي
للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم
جريان التأويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الا
فيد للكل واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه
الشروط اذ المؤول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من
كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما
مع المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند
الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر
استعمالا فيحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند
ذلك البعض عمله فيها فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمله

الموف

فلا بد ان صحة تاويله بان يعتبر
النسبة في وضعه ليحصل له قوة
يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجنبية
وهي انما تكون بوجود هذه
الشرائط كما يجيء

اعلم ان التاويل بان مع الفعل
قد بينا في بعض المنفيات
من جهة ان وبعضها من
جهة الفعل ثلثة اشياء
في شرح ان لا يكون مصغرا
وواحد في شرح ولا مقترنا
بالحال احمد نار
فانه اذا دخل عليه ان يبقى على
المضي وان يفيد مجرد المصدرية

الموف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند
غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول
علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة و
عميدهم قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على
الحذف والايصال اى صلت وحملت على مسمع وفيه ان
حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ
عبد القاهر نقلا عن على الفارسي فالوجه ان يجعله
منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوفا
للضرورة اى اوجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء
قوله او بدلا بدل البعض من الكل وهو قوله اولى المغيرة
اى علمت انا مسمعا منها عاجزا عن المقاومة لي على حذف
المفعول الثاني بقرينة العرف او عرفت انا حالهم حاله
مسمع منهم من العجز منها قوله اى مقدم تلك الطائفة
اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف
تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير
فافهم فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استينافا كانه قيل
ما عاملت معه بعد العلم به فاجاب انني كررت عليه
فاذا علم حال من هو عميد ومعتمدهم علم حال من سواه
بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على
نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا لفعل مقدر

اذ التقدير عن الضرب بمسمع
فالنصب بنزع الخافض

قال المرار الاسدى وهو من قصيدة من الطويل اى الخيل المغيرة ولقيت ضرار
وروى لحقت وعند الزمخشري كررت وعند البعلي جزت ولم انكل عطف على
لقيت ويروى الفاء
من شرح الشواهد للعيني

قوله اولى المغيرة بضم الميم
مؤنث اول اى متقدمة
الجماعة المغيرة اى سمي فاعل
من اغار على العدو

اى لم ارجع ولم اعجز عن ضرب
مسمع بسيف

وهو ابن شيبان احد بني
قيس ثعلبة

اى كررت على مسمعا فلم انكل
عن الضرب به فيه محذوف

وهو اعني فالتقدير فلم انكل من الضرب لشخص اعني
مسمعا او المصدر آخر منون تقديره من الضرب ضرب
مسمعا اي هو ضرب قال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة
فاما علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة
على وجه التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم
كانوا بحيث لم يبق لهم مجال الانكار ما يدعيه ولا عددا
ولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اي بدون
الفعل والفعل مراد غير لازم الحذف مبينا وتوضيح
لكون الفعل مرادا اذ ح يكون العمل للفعل لا للمصدر
لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامتها
مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة او ضربا ضربت
ان ضربت كذا ذكره في شرح لب الالباب واختاره المص
وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي ورده
المص بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل
لازم الحذف فيعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته
وكونه مقدرا بان مع الفعل بل القيام مقام الفعل حتى
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كا
كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافي لانه
لولاه لم ينصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم
المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب
لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان الواضع

نظر

نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز
هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة
الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة و
لا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل و
الصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا وذلك لما ذكر في الحذف
وقيل لو اضمر في مفرده لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما اجتماعان الى
الفاعل فيهما بخلاف فانه اذ في نفسه تثنية وجمعا ورده
المص في الامتحان بما لا مزيد عليه ولا يتقدم معموله ولو
ظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما في مثل
قوله تع ولا تاخذكم بهما رافة فلما بلغ معه السعي وذلك
لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول وكذا ما في حكمها لكن المرضي عند الرضي والبيضاوي
والمص على ما يجيء في بحث المفعول فيه جواز تقدمه
لو ظرفا اذ قد مر ان الموول بشيء لا يلزم ان يكون في
حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحجيم للعامل لما مر فيدخل
فيما لا يدخله الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف
يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل في حرف النفي نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون والقياسي السابع الاسم
المضاف مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون

اي في الامتحان

اي حذف الفاعل بلا نائب

من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما

فان الضمير فيه بارز لا مستتر

بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر
لانه اما بتقدير حرف الجر او بحمول على ما بتقديره لكونه
فرعه وشرط اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما تجرد
عن تنوينه ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين
لجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت
الله لمنافاته الانفصال الذى يقتضيه الاضافة لكونه
علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية والجمع و
ظاهره مخالف لما ذكره فى الامتحان فى بحث المثنى
ان حذفها فى الاضافة لشبههما بالتنوين لا لقيامها مقامه
لانه يقتضى عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل
كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله
كما حقق فيه فى بحث المعرب ولعل مراده هنا ان نائب
عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن
نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث
جعلوا اختلاف آخرها ذاتيا فاعترض عليهم بانه
ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق
بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة
على الاضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها فى الوجود ايضا
فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى ان يزيد او محمولا على
ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم
الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز

حملا

دفع لما يقال ان التجريد يقتضى
سبق الوجود ولا وجود للتنوين
فى بعض الاسماء قبل الاضافة حتى
يجرد عنه لاجلها وحاصله ان الامكان
منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق
فم الركية اى احفره ضيق
فلان ابتداء

يعنى ان التنوين فى المفرد وان كان
ليس بموجود عند وضع صيغتهما لكن
اعتبر كون نونهما نائبا وعوضا عنه
لتنزيل قوة القريبة او امكانه منزلة
الفعل او الوجود

حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى ان هذا القيد
غير مفيد فى المحمول عليه اذ لا تجريد فيه والا حمل فيلزم الجواز
بدون الشرط الآن يعم النائب غير التنوين كذا فى الامتحان
وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع اليه وان لا يكون
مساويا للمضاف اليه فى العموم والخصوص بالترادف كليث
واسد او لا كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان
وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهى اى الاضافة
مطلقة وليس فى كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير
حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب على نوعين
معنوية مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا سميت
بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث ظاهرا و
عكسها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع
المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيئا فى اللفظ
فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية
بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء
لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كانت صفة مضافة الى
غير معمولها كما ذكره بقوله ضارب عمرو امس واحترز بهذا
القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن

بالعجب كل العجب من الشارح الاول
حيث ارجع الضمير الى الاضافة
بتقدير حرف الجر بلا اشعار ولا ادعاء
مع تصريح المصنف بانه ليس بمعقول
ولا منقول
بخصوص اللفظى المعنى
فى بحث المجرورات

وانما قال ظاهرا لان المحدث
فى الحقيقة هو الله

نعت الى النكرة اضيف الى المعرفة

الوجه وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان
ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن (او اضيف المعرفة الى المعرفة)
يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر
والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد و
الخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه
او معرفة مجردة وهو اى المعنوية اما بمعنى من البيانية و
ذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الا
الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل
الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة
وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده ان كان
المضاف اليه جنسا للمضاف اعم من وجه مع كونه اخص اشار قال
ان المضاف اليه فى هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف
كما اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره حتى كان المضاف
شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه فيكون بينهما (مطلقا)
عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما
انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام فى غيره اى الجنس (على المشاكلة المبالغة)
الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب وهو الاكثر
سواء كان مباينا له نحو غلام زيد وراس عمرو او اخص
منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله
(اى من المضاف له) (كمن المضاف له)
كفضة

وهى التعريف والتخصيص

كفضة خاتمك لم يذكرها بمعنى فى كضرب اليوم بل ادخل فيما بمعنى
اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم
فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى صحتها
بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام و
لا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة
كذا فى الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت
وذا فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره
كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءنى غلام لزيد فمعناه غلام
مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون
نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه
ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او
اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة
هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد
كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى (واخره فمضيت ثمة قلت لا يعنينى)
ذكره فى الامتحان والمضاف نحو غير ومثل وشبه ونحوها (مثل نظير ومسوى)
فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها فى الابهام و
انعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره
ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف
بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد
فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير (بين المتكلم والمخاطب)
دون غيره عند عدم الاشتهار

[illegible]

الى ضد واحد لتوقف لكن جعل المدون في حكم العدم
وقيل لا يتوقف اصلا نحو غلام زيد و تفيد تخصيصاه
للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل
لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف
الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه ورده المص
بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب
الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة
الفرق ظ بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى
معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل
بل هما كضارب زيد وضارب زيد في حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية فاوجه تسمية الاولى معنوية
والثاني لفظية واقول لحصول التخصيص في غلام رجل
قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار و
انيب المضاف منابه وجعل عوضا له بحيث انقطع نسبته
الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما
صرح به نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور
وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة
التقدير ليست بموجبة لبلاداع وحصول شيء بشيء
لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كما في الالفاظ المترادفة
والمتساوية فحينئذ القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد

منها

منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان
اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموذن
للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا
لم يستحق الانابة منابها بالحقيقة المذكورة فلا يحق
القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها
والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظ ومراد
النحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع
الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته
الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون
المضاف صفة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد اللفظية
شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان
عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في
تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيد
او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم
التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا
نحو عمرو وضارب زيد الآن او غدا او حواج بيت الله
من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من
المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن
الوجه اصله حسن وجهه ومجيء اللام بدل لكونه اخف منه
مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة

الى الفاعل ومعمور الدار اى معمور داره من اسم المفعول المضاف
الى نائب الفاعل واما بحذف نائبه وحده نحو الضاربا زيد
والضاربوا زيدا او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربوا
الفرس وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف و
سقوط التنوين باللام لما سبق وجاز الضارب الرجل
مع عدم حلال فيكون مفعولا لفعل دل عليه جاز و
هو اجيز او المحولية على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا موقين باللام
وكذا الضارب ذى المال فانه في حكم ذى اللام وكذا
المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه اصله
الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه
والستادة في المضاف والثامن من التسعة الاسم المبهم التام
باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا
يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب
تمامه باحد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعده حقيقة او حكما كما
في الضمير المبهم بالفعل التام الذى يذكر بعده حقيقة او حكما
كما في المضمر المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه
معنى التمام لان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التمييز
بها على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة
الى التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بيانين اى على التمييز
تشبيها له بالمفعول في المجىء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم

بالتمام

بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم
بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ كون الثانى جزء من الاول
وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا
ما هو العرفى لا اللغوى فقال اى كونه على حالة يمتنع اضافته
معها الى شئ واتصاله به يكون باحد خمسة اشياء بان يدل
على الاستقلال وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد
عد في العرف من تمامه بنفسه لا باخر وهو في حكم النكرة
وذلك اى التمام بنفسه يكون في الضمير المبهم في الاكثر
بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد فيا
له رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل
يا لزيد رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة و
التفخيم كمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيت اى لقيت
رجلا اى رجل ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه
من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب
وقوله يا لهر اما ما بعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى
ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد
المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين
لما مر من اختصاص رب بالنكرة وفي اسم الاشارة لانه من
المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأى من قال انه
تمييز عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما لفظا نحو رطل
زيتا او تقديرا نحو مثقال ذهبا واحد عشر رجلا فانه

وانما امتنع الاضافة في المبهم من الضمير واسم الاشارة
لعدم شرط الاضافة المعنوية وهو التجريد عنه
الاضافة وكذا الاسم التام باحد الاربعة المذكورة
من التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة فانه
الاسم يمتنع اضافته بهذه الاشياء فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شبه به الفعل اذا تم بالفاعل وصار به
تاما فيشبه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد
الاسم وهو الفاعل كما ان المفعول انما يجئ بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء الاربعة انما كانت
مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما ان الفاعل
عقيب الفعل حاشيه

لان الالفاظ الموضوعة للمعانى موضوعة لانفسها وضعا ضمنيا على ما قال سعد الدين التفتازانى احمد نازلى

كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكايّن وكذا انما
يمنع عنها التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقها فى اصل الوضع
فى عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعى كالشيخ عبد
القاهر ومن تبعه لم يصب كذا فى حاشيته ولما كان لتمييز
العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها فى هذا المقام
توفية للمرام فقال ومميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونها
علما لنفسها او فى حكمه والزائد عليها منتهيا الى عشرة بل
عشرة لا ينصب بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف ومجموع
ولو معنى نحو ثلثة رهط وتم ليطابق المعدود العدد نحو
ثلثة رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيها مائة
وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين
وكان القياس مئين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم
جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين
مثلا لانه اما وصف وهو فاقد معنى افادة الغرض من
التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد فى جمعه من اللام
والتمييز نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم جواز
وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث واخواته لكونه
خلاف المعتاد الذى هو وقوع ما هو فى صورة الجمع المذكر
السالم بعدها اعنى عشرين واخواته ولانه يلزم عند
ذكر مميزها كان يقال ثلثمائات رجل مثلا ان يلى التمييز وهو

رجل

فلا يرد انه لا امتداد ولا انتهاء فى ثلثة ... ويلزم ... لعدم ... من الكلام ... ان يخرج عشرة من الكلام ... تناول صدر الكلام اياها وخولة فيه قطعا مع انه يجب والتناول على ان الامتداد ... فيكون هذا التقدير قطعى ... الغاية ... كذا فى الامتحان

اى ولو وجد جمعية من جهة المعنى دون اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين من تمييز تعيين بان يكون اسم جنس او اسم جمع

رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف
المعتاد وهو وليه ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون
اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
قال بعض الكملاء لاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع
ومميز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بل تسعة وتسعين
منصوب لتعذر الاضافة اما فى مثل عشرين فلكمال اهتمام
جعل ثلثة اشياء كالكلمة الواحدة بخلاف نحو خمسة
فان المضاف اليه لما كان تمييز العدد كان منبها على التعدد
وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاوليين يمنع
الاتحاد ومفرد دائما لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة
فى الفضلة اولى ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما و
مميز جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا
ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعض نحو ثلثة
فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد
عليه لاطراد الباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله
ثلثمائة سنين بلا اضافة والافراد فمحمول على البدل
وحذف المميز اى ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومائتا درهم
والف درهم والفا درهم والآف درهم وبنون التثنية
نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض نسخ القصيدة
مائة بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن
مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه تاما

نحو مائة رجل ومائتا رجل والف درهم ... احمد نازلى

بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة بيانية لحصول
الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا تجوز
الاضافة في غيرها اى القسمين اما في الاول فلما مر من
تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرها
الذى هو شرط الاضافة المعنوية واما في الرابع فلما
مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في الثانى
فلامتناع اضافة المضاف وبنون شبه الجمع لاه
بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها
فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة في شبه جملة
وهو اى شبه الجمع عشرون وزائد الى تسعين بل
تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في العمل
لكونه جامدا والناصب من التسعة معنى الفعل ولكان
الظاهر اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له
وهو ليس بمراد هنا الظاهر المراد بانه كان مجازا تسمية
للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى
القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه
في الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به ما
يشملهما كما في تعريف الفاعل يفهم منه معنى فعل اصطلاحى
اى معناه المطابقي كما في اسماء الافعال او التضمنى كما في
السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه المستنبط
من

من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله
لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما
داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول
وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه
معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر
عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسى
مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط
كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبين في التفصيل انه
يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فهو لم يعده
من القياسى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب
فنه اسماء الافعال اصله اسماء معانى الافعال لانه لا يفهم
منها الالفاظ بل معان هى معانى افعال مخصوصة فحذف
المضاف ايجازا ذكره في الامتحان وهو اى اسم الفعل
الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهى والاول
اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع
الثانى ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح
رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد
التى تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية
اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم
الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من
اول الوهلة ما اسم كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضى

لم يذكر للمضارع الكلة ماكان بمعناه كاف بمعنى اكتفِ واوه بمعنى
اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضى لم يقل ما وضع
لمعنى آه لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع
بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو
قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب امس
نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى
الفعل الذى هو المقسم ويعمل اى كلم الفعل او ماكان آه
عمل دال مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول
وارادة الدال ولو كان معنى قوله ماكان بمعنى الامر او الماضى
ماكان بمعنيهو الامر او الماضى لكان هذا اعنى ظاهره
لكن لا يساعده ما نقلناه من الامتحان ولا يتقدم معمول
اى كلم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى
الفعل مطلقا كما يجئ فى بحث المفعول فيه وفى اكثر النسخ
معمولها عليه والصواب هو الاول وتانيث الثانى كالاول
وارجاعها الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم
البال اما الفاعل فظ واما المنصوب فلضعف فى العمل ان
المراد بهنا عمله باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بوضعى له
ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه
هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من
قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول
كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم لاصل الاول

وهو

بمقام التعريف والانسب صار كما كان بمعنى
صار مقام [illegible] صح والفظ كان
لان التعريف للتعريف ضار وبين غيره
لفظ مشترك بين معنى
والاشتراك ينافيه احمد زكى

بل عارض بغلبة الاستعمال

عيشى الغزوى

واما المنقول عن الصوت
كصه فليس له معمول منفصل
فلا يتصور فيه التقدم

وهو ماكان بمعنى الامر نحو ها زيدا اى خذه ورويد
زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من الافعال وقوله
نحو هلم شهداءكم اى احضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل
نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية و
هل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال
كلها كما سبق من قوله نحو هلم شهداءكم الا فى بنى تميم فانهم
يقولون هلما هلموا آه كما وقع فى الحديث الشريف
هلموا الى اخوانكم وهات شيئا اى اعط وحيهل اصله
حيهلا الثريد اى ائته وحى وحده بمعنى اقبل ويتعدى
بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا
بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون
المركب ايضا بمعناه فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد
وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى
اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اى دعه
وعليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اى
خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك من نحو آمين
بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم
واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثانى وهو ماكان بمعنى
الماضى نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد
وعمرو اى افترقا وسرعان زيد وشكان عمرو اى قرب او
غير ذلك مثل بطان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء

فى جميع الاحوال كلها فى جميع اللغات
الا فى لغة بنى تميم ولا يتغير
فى لغة اهل الحجاز احمد زكى
افصح
الاول اى عدم التغيير
صحاح وتصريفها بان يقول
هلم هلما الخ ليس بفصيح
فيقال هلما للاثنين عصام
وهلموا للجمع وهلمى للمرأة
وهلممن للنساء ويستوى
فيه التذكير والتانيث
محى رضى الدين

بمعنى
وصه
اسمع احمد زكى
نحو قلا بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف
ولها صلات الى ترب اما بمعنى ائت
فيتعدى بنفسه واما بمعنى اقبل
فيتعدى بعلى واما بمعنى ائت
فيتعدى بنفسه احمد زكى

وفتح النون واشار بقوله وغير ذلك في الموضعين الى انها
غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض تعليقاته انها كثيرة جدا
ماذكر واخسها ولا عشرها تعريضا لمن عدها سماعية نيب
ومنه اي من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر تقديره
في حرف الجر وهو لضعفه في العمل لا يعمل في المفعول به القوى
بالاتفاق ولان عامله الذي ناب هو منابه لو وجد لا يعمل فيه للزومه
ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه
امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل
والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط ما مر او الموصول
ليكون نائبا عن الفعل الذي هو اصل في العمل اذ الصلة
لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على
انه هو العامل على ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدر
كما زعم البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر
المواضع المقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت
برجل في كمه كتاب وجاءني زيد وعلى كتفه سيف وا في الدار
احد وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه ويجوز
في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ
مؤخرا كما في مثال اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا
ففاعله ضمير مستتر فيه اي في الظرف منتقل من متعلقه
بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرهما اي المفعول به والفاعل
الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلما مر غير مرة

وأما

متعلق بالافعال والفعول به بلا سبب
اي انتفى العمل في احمد نازلي
بالاتفاق
الاعتبار والفرض
اي منسوبا الى الاعتبار والفرض لا في الخارج ولا في
وليس تحقق احمد نازلي
نفسه
من تأكيد المناسبة للفعل بسبب وقوعه بعد
ان لا يكون خبرا عنه بسبب او حالا الا عن الحال
المبتدأ حقيقة او الموصوف كالفعل وبسبب ان يقع
بعد النفي او الاستفهام الا يقين وهو
للفعل بسبب تعلقهما بالحكم
في الفعل لا في الظرف احمد نازلي
وهو المرجح لكونه زائلا عن المركز الاصلي
لكونه زائلا عن المركز الاصلي
الذي هو تقدم المبتدأ على
الخبر والاول راجح عند الحذاق
لخلو التركيب عن الزوال عن
مركزه الاصلي الذي هو تأخر
الفاعل عن العامل
احمد نازلي

وأما في الحال فلكونها في حكم ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل
اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت برجل هاشمي اخوه
اي منسوب الى الهاشم ويشترط في عمله اي المنسوب
ما يشترط فيه اي في اسم المفعول ومنه الاسم المستعار
نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على
اي مجتري ولذا اي لاجل ان الاسد بمعنى المجتري عمل عمله
ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى
وهو الله في السموات اي المعبود لمن فيها اي يعبده من
فيها لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم
الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير
حال كونه جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا
يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمنى او اترجى يوم الجمعة
عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضي ليس المعنى
على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبرها به اقول ليس هذا
بقطعي بل محتمل للامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل
مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحروف النداء
والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عداها ليس بعامل
لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف
النداء نحو يا زيد راكبا اي ادعو وحرف التشبيه لفظا
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا وكأنه اسد صائلا او تقديرا
نحو زيد اسد صائلا وحرف التنبيه كما مر من مثال اسم

الشاذة الا انه يؤول ح بانبه وحرف النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا وغيرها من مثل ما شانك قائما اى ما تصنع فهذه اى المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل والمفعول من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض تعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل في ضابط كلى فلا لاسقاط في بيان القياسي كما اسقطوا والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المص والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل الاول

دافع

رافع المبتداء والخبر اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول د في مفهومه كما يجئ يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه والثانى في كونه جزءا ثانيا وقدرا مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون عامل لفظى اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه الذى هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتداء وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظى ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل والامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظى وعدل الى المعنوى فكانه جرد عنه او المعنى او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفى اكثر النسخ التجرد اى التعرى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما في تعريف المبتداء وموافق لما في نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى

احمد نازلى

صح شيخ محمد افندى

بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق عمله
علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ليس باصل وفى الثانى الباء
زايد ملحق بالاصل كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد
اليه او اسناده الى شيء وخرج به تجريد الكلمات المعدودة فانه
ليس بعامل قبل التجريد عدمى فعده مؤثرا ليس بمرضى
لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدميا فلا يحسن تشبيه
العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يعتبر تكون الاسم فى
فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات
لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخالص يجوز ان يكون
علامة ويرد على ما جعلا اولى ايضا انه اعتبارى فعده مؤثرا
ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتباريا
فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثانى
رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب
والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة
او حالا نحو جاءنى رجل او زيد يضرب فيضرب واقع
موقع ضارب لان الاصل فى هذه المواقع وقوع المفرد
لكن يجيء فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا
فلم يرفعه قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا
فى الموضعين كما يجيء وذلك الوقوع اى وقوع المضارع
بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب
والجوازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا

لم يتجرد

اذا لم يتجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب
الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع
لانه يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى
مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب
وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد
يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير
بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب خبر مبتدأ هو على ان ضارب
مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما
غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بانه
الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده
وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه
بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لامر
واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد
عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى
التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجريد عما ذكر حاصل قبل
التركيب كما فى الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما فى نحو
العامل المعنوى للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف
فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه
فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون و

وأما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا
فانه زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلثة
الاخيرة من حروف الجر والنفي للجنس واذا ما من كلم المجازاة
واثنان في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني
فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال
اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة و
ثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب اد
ادخل كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها
اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي
وهو معنى الفعل واربعة اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع
احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في
الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة منها خمسة حروف
النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع
اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم الباب
الثاني الذي عهد جزء من الرسالة لفظا او معنى كائنا
في بيان احوال المعمول او في تحصيل الادراكها اعلم اولا
اى قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة للمعنى
اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف
مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد
بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العلل كما لا تكون عاملة
لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلثة اقسام

القسم

القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام
اى لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا العدم
مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان
الاول الحرف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر
بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة
التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة
تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج من المشابهة لذهاب
سببها جواب لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال
الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي منسية
عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني
ما يكون معمولا دائما اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا
او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اى كما لا يكون
معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على
الافعال قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها
معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في
تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وعلى انها
سادة مسد الخبر كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب
في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية
فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض بحد تعريف
المبتداء جمعا وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق
اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ

وحكم على ضمير الفصل وهو صيغة مرفوع بين مبتداء معرف وخبر معرف باللام او اسم تفضيل مستعمل بمن دخل عليها النواسخ [illegible] زيد
وزيد ظننته هو الكريم وانه هو الغفور وما زيد هو القائم وكنت افضل من عمرو او لا نحو زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون مطابقا
للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة والغرض من اتيانه الفصل بين كون الخبر خبرا ونعتا ثم اتسع
وجيء به فيما لا التباس فيه بالصفة باختلاف الاعراب كما اذا دخله بعض النواسخ او يكون المبتداء ضميرا او الخبر افعل من طردا للباب ويسميه
البصريون فصلا للفصل المذكور والكوفيون عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده عن الخبرية لا يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط
بالحرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع الالتباس الخبر ذهب بعض البصرية استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب والكوفيون يجعلونه تاكيدا

فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا
عبرة باللفظ كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه فانه مبتداء لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه
فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية
اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا اي رود ارودا
زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال
ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا
موجب للبناء لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة
لا لها وان قال بعضهم وهو المحققون على ما نقله ابن مالك
والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال
الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب
لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق و
نائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل
وعلى ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كانا
معرفة او افعل من ولو دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين
كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو
القائم بالحرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع اللبس فلا
يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير
لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية
فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان
وهذا بعيد لعدم نظيره في الكلم ولما كان السابق اسما و

اللاحق

ولما كانت صورة اللام حرفا وما سبق اسما نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات
ولم يقل على اللام اراد بالصفات اسم الفاعل والمفعول بارادة ما فوق الواحد او الانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة
المشبهة واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم تاويلها بالفعل لكون الاول للثبوت والثاني للزيادة فتح الاسرار

٧٢

واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب
فقال واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل و
المفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو
المازني انها حرف لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة
عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول مدخولها
وقال اكثرهم وهو غيره هي اسم موصول لا حرف بمعنى الذي
في المذكر او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما
فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فبين وجهه
بقوله اعطي اعرابها اي اللام لما بعدها لما انتقل اي لانتقال
ما بعدها من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل
لكونها في صورة الحرف فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني
الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول لكونه فاعلا جاءني
والثاني اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان
اصل جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع
وانما اختار الاول لكونه اظهر من التمثيل فلما غير هذا الكلام
بان غير الذي الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءني
الضارب صار الاول اي الذي في صورة الحرف اي حرف
التعريف وهو اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما والثاني
اي ضرب في صورة الاسم اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة
والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من
الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول

ترجيحا اى انعكاس ترجيح او مفعول له لعكس المدلول عليه بالعكس ولا يجوز ان يكون له لجانب اللفظ اى لجانب هو اللفظ فاللام بيانية واللام زائدة لتقوية المصدر على جانب المعنى اى جانب هو المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى اى منسوب الى اللفظ المحل لان معناه لسارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب فى الحقيقة للام وظهر فى مدخوله والذى حمل الجمهور على هذا التطويل بل عملها فى المفعول به بمعنى الماضى باللام دون الاستفهام والنفى كما عرفت مع ان طلبهما للفعل اقوى من الموصول والثانى من الاثنين الفعل المضارع وان كان مبنيا باتصال نون المؤنث ونون التاكيد لانه اذا وقع فى التركيب لا بد له من عامل رافع او ناصب او جازم لوجود المقتضى وهو المشابهة التامة مع الاسم الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او مجزوما فتح الاسرار

ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا من الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين والثانى من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم الثانى الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما سيجئ يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف على ذلك الماضى نحو اعجبنى ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء وفى غير هذين الموضعين لا يكون الماضى معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثانى من الاثنين الجملة

والثانى من الاثنين الجملة فانها مبنى حيث لا يكون لها اعراب لعدم موجبه فيها فاذا وقع موقع الاسم او المضارع تكون معمولا لنيابتها عنه لوجود المقتضى ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال وهى على قسمين ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه لان التصنيف للمبتدئين ولنبين بعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة اللفظ المركب الذى فيه اسناد مقصود لذاته فلا يكون له اعراب فى موضع فنحو زيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يقيد الاسناد بكونه مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ورد بان الجملة ان استحقت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد قسما مستقلا من الجملة استحقت بدخول اداة الترديد نحو العدد اما زوج او فرد واداة وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية فى الفعلية والظرفية وان استحقت ان تكون قسما برأسه كما اعتبره المص فى الامتحان بسبب انتقال العمل والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد الا انه

الجملة وهى على قسمين فعلية وهى اى الجملة الفعلية على ما هو رأى صاحب الالباب ومختار المص فى هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اى صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام فى الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاء نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمنى اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا تخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض الترديد مثلها ان يكون العدد زوجا او فردا او الحالية او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض لحرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتق ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان فى الاسمية ان فسر الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو رأى الجمهور وهو المشهور وفى الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها فى الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها

لما بين القسمين من الجملة اراد ان يبين المواضع التي يكون لها فيها اعراب بوقوعها موقع ما لابد له من اعراب فقال فان اريد بالجملة اظهر في مقام الاضمار لبعد المرجع ولئلا يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية لقربها لفظها لوحظ معناها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة او لا نحو ضرب زيد جملة فعلية فلابد له اى للفظها من اعراب محلي كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديري على ما اختاره المص لان في اخره اعرابا اعرابا محكيا لكونه متعلقا بلابد اى انتفى البد لكونه الخ

في حكم الاسم المفرد الغير الجملة ... الاسرار

مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحق ان تجعل قسيما برأسها فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة من المبتدأ والخبر او مما اسمه الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلابد له اى للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه موؤلا به كما يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اى الجملة التي اريد بها لفظها في كل موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ او فاعلا او نائبه وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومنه اى مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها مقول القول نحو قوله تع واذا قيل لهم امنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله وكذا اى كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها فانه لابد له من اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدري

اما بواسطة

يعني ان المص اعترض في الامتحان على من جعل الجملة ثنتين وفسر الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا او تقديرا فعلية واسمية داخلة فيها لكونه مقدرة بالفعل بان قال ان الظرفية وجعل الظرف لكن جعل وجعل وان قدرت بفعل منه اليه بوجه مقامه وانتقل الضمير البصر العمل له ولذا اشترط الاعتماد فيه من الفعل والاعتماد امتازت الظرفية عن المفرد بالتفسير المذكور وبالنيابة عن الفعل وانتقال الضمير اليه امتازت عن الاسمية واستحقت الظرفية ان تجعل قسيما برأسها فالائق ان تجعل الجملة ثلثة ثالثها الظرفية وهذا الاعتراض لا يرد على من جعل الجملة ثنتين اوليها فعلية وفسرها بالمركبة من الفعل لفظا او معنى وفاعله لان جعل الظرفية داخلة في الفعلية لان الظرفية لم تميز عنها بشيء مختص بها فلا يرد ما قال عبد الوزير الشروي ان هذا الاعتراض الذي اورده على من جعل الجملة ثنتين يناقض ما اختاره في اظهار الاسرار حيث جعل الجملة في قسمين فعلية واسمية احمد نازلي

اما بواسطة ان بالفتح والتشديد او ان بالفتح والسكون او ما المصدريتين صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم اى قيامك وكقوله تع وان تصوموا اى صيامكم خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه او بغيرها اى بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التي اضيف اليها من الجمل التي اسند اليها ان اريد بها مجاز مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل مع النسبة وارادتها تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضي ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع التام لا المطلق كقوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا في ان المضاف اليه في مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمص صحح الثاني في الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تاويل كما اشار اليه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل الاسم فلا يخالف وفي كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من يتتبع كلامه ونحو قوله تع ان الذين

وقوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث سواء لانه في الاصل مصدر وهنا خبر ان اى ان الذين كفروا مستوا ومستويان عليهم في عدم النفع انذارك وعدم انذارك وحسن دخول الهمزة وام عليه لتقرير معنى الاستواء

كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر

مبالغة كما في قوله تع تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم

عليهم متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان و

قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعل او

انه مبتدا وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر

ان اى ان الذين كفروا مستوا ومستويان عندهم في عدم

الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد

بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة

وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما

كما جرد الامر والنهى عن معنيهما في قوله تع استغفر لهم او لا تستغفر لهم

وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد والتوسل

الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء

وتأكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر حين رأى

المعيدى وستخره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع

بالرفع مبتدا بان جرد عن النسبة التامة والزمان و

اريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير

الاتى وجه العدول مثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه

بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحن

فيه بالمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد على طريق

الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا لاجتماعه بياء التصغير

خير من ان تراه وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته اى

اى سماعك وهذا الاخير مثل تسمع مقصور

على السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف

غيره مما سبق والواقع في غير هذين الموضعين اللذين

اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى مصدرى

وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها فيه معناه المطابقى

لا يكون له اى للواقع في ذلك الغير اعراب الا ان تقع

اى الجملة خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية

او خبر الباب ان نحو ان زيدا قام ابوه مثال للجملة الفعلية

فيكون الجملة الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل او تقع خبرا

لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد

اى الافعال الناقصة اى الافعال المقاربة

يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا

ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب علم نحو اعلم زيد عمرا

بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل

نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان

جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع

حالا نحو جاءنى زيد وهو راكب فيكون الجملة

الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة

المحل او تقع الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذى

يجئ للربط فيها لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه و

سيجئ تفصيل ما يؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع

فيه او يجب او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التى للمفاجاة

الفاء

وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط
لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
الفاء التعقيبية كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم
فتكون الجملة الواقعة بعدها جوابا لشرط جازم مجزومة
المحل لكونها جوابا الشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها
ولو تقديرا فيكون محلا وسيجيء الفرق بين المحلي والتقديري
او تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح
التاويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب
ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد
ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من احدها اي المفرد
والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه في تادية المراد
مثل قوله تع هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى
في قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له
وقوله تع لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تع سواء
عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى في تادية المراد
الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل
عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما و
بيانا على وجه كما صرح به الفاضل العصام في حاشية
انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي

اوردها

او صفة لنكرة حقيقة نحو جاءه رجل ابوه عالم او حكما مثل ولقد امر على اللئيم يسبني مع المراد

او تاكيدا للثانية اي الجملة ولا تقع تاكيدا للمفرد لان تكرير اللفظي بتكرير اللفظ الاول وفي المعنوي بالفاظ مخصوصة والجملة
ليست منها نحو زيد ابوه عالم ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه او بيانا لها اي الجملة على راي وهو راي اهل البلاغة
نحو لا يؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك قالوا عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعة لها كالصفة وبعضهم
انكر كون الجملة بدلا فتح الاسرار

اوردها المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب
في اوردها في هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع
الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا الا تمثيلا لما هو تابع لما له
محل من الاعراب او تاكيدا للثانية اي الجملة التي
لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه
قائم ابوه قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها على راي
اي راي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني اللبيب
في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا
لها كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع اخر ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها
على حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابه رفع
وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين
احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر
اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه
وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذه الجملة اي من
قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم
في تاويل المفرد فيكون الاعراب في كل موضع كالمفرد اذ
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا
اي كالجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه والثاني
ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجملة صرح بها
مع ظهور تقسيمها لبعدها ولئلا يتوهم من اول

[illegible]

مثال البدل في الوصل والفصل في باب قال العلامة حيث امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ونحو قول القائل اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما وقالوا في مثال البيان نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقالوا في مثال التاكيد نحو لا ريب فيه ونحو هدى للمتقين احمد افندي

الامران هذا قسيم من القسم الاول منها لا يكون في تأويل
المفرد بالتأويل المذكور وان صح كونها في تأويله بعين فلا
تكون معمولة في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا
في خمسة مواضع خبر اي خبر كان ومفعول ثان او ثالث
وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا او حال وتابع
لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت
ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على
نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اي بكونه تبعا
وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة
النوع الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع
فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة
بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول
جزئها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في
وضعه يقتضي الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ
فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان
عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية
من المبتدأ وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته
بالنسبة

اي مفعول كان ما يتعلق حتى المعلق عنه فتح الاسرار

وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقديرا او محلا فتح الاسرار

معمول بالاصالة اي معمول ملتبس باصالته فيه لا ان
يكون معموليته لذاته لا لتبعيته لمعموله فتح الاسرار

... تعريف المرفوع بما اشتمل على علم الفاعلية ... الكافية لانه مع اصطلاحه ... لا احتياج اليه هنا لانه بين العامل ... منه المرفوع فتلا يوهم ... المعرفة بالتعريف ...

قيد به لئلا يشكل بمثل زيد
قائم ابوه فان ابوه فاعل
مع انه ليس بجزء الفعلية

مطلب الفاعل
اربعة اقسام لان المعمولية بحسب ...
اقتضاء العامل وهو رافع وناصب وجار
وجازم فالمعمول مرفوع ومنصوب مشترك
بين الاسم والفعل ومجرور مختص بالاسم و
مجزوم مختص بالفعل اصالة وما شرق
الاجمال التفصيل قال اما المرفوع الخ فتح الاسرار

ومن آثار قوته انه يغلب
على عامل المبتدأ وينسخه

اسند اليه اي نسب اليه بقرينة او ما بمعناه والنسبة التعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة بعض ما بمعنى الفعل
لا يصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات في التعريف فلا ينتقض منعا
الفعل الاصطلاحي خرج به المبتدأ التام الذي لا يحتاج الى خبر منصوب خرج به اسم الفعل الناقص المعلوم خرج به نائب الفاعل
ذكر المعلوم لا يغني عن ذكر التام لان المعلوم ما لا يكون مجهولا وهو لا يلزم ان يكون تاما فكان معلوم كضرب وليس بتام
نعم ذكر المجهول في تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا ضرر فيه
فتح الاسرار

بالنسبة الى المبتدأ الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة
الى سائر المرفوعات غير النائب ثبت اصالته
بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب
فمبني على البناء وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على
ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان
افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ في المرفوعية
التي هو المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة
الاصالة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الا
الاقوائية في كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبتين
هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما مرفوع ولو محلا
بقرينة المقسم اسند اي نسب بقرينة قوله او ما
في معناه اليه نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي خرج
وبقوله او ما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس
بفعل ولا بمعناه بل جامدا او مركب مع المرفوع سواء
قدم الجزاء او اخر ولذا لم يذكر التقدير كما ذكره ابن الحاجب
التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا
عنده بل اسما لكان المعلوم خرج به النائب قيل ذكر
المعلوم يغني عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام
مهجور في التعريفات على ان اغناء المتأخر عن المتقدم

يشير الى انه ليس المراد بالاسناد
الاصطلاحي الذي هو النسبة
التامة التي يصح السكوت
عليها

مما لا بأس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات
والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان
ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان
ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود
النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة
فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية
وقال فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه
نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون
ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدي في المنع لان الغرض
من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو
الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم
لكن قد بين في هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا
بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله وشرائطها و
ان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله
وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد
هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف
المرفوع او المنصوب بسابقه او غيرها واحتاج الى
مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث
لم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب
زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم
الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة تامة لا مر

وانما لم يقل نسبة قيام [illegible] لئلا يرد نحو [illegible] وتعميم [illegible] المعروف [illegible]

انه جملة

اوما بمعناه من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل المبني للمفعول والمصدر المجهول نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان وزيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي غلامه واشغل من ذات النحيين واعجبني ضرب زيد اي مضروبيته ولا يكونان اي الفاعل
ونائبه شيئا الا اسمين صريحين كالامثلة السابقة او ما في تأويله اي الاسم الدال عليه اسمين من الجمل الذي اريد بها لفظها او معنى
مصدري لكونهما مسندا اليهما كل وقت غير وقت ان النائب قد يكون جارا ومجرورا لما قد سبق ان المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور
فيكونه مرفوع المحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا في ~~[illegible]~~ الاستثناء المتصل اعطي اعراب [illegible] مدخولها
اياها لكونها اسما فكان مستثنى مفرغا لكن المشهور في السنة المعربين انها هنا الا بمعنى لكن ولا يلزم من كونها عاملة عملها لانه كم من شيء يكون بمعنى
شيء ولا يأخذ كل حكمه ولو سلم يقدر خبر فيكون المعنى الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا ثابت فاعطي اعراب مدخولها اياها لكونها
اسما واحدا واضيفت اليه فاحتيج الى عامل يصح المعنى به

انه جملة فعلية ومثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير
تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد
اي بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما
لما مر انه جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل
عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر
وهو ظ واظهر فانه لا يتناول نحو درهما في اعطي
زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب
المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه قدمه لئلا
يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع
ولو محلا اسند اي نسب اليه الفعل خرج به وبقوله
او ما بمعناه المبتدأ التام خرج به ما اسند اليه الناقص
المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول
نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان ونحو زيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكونان
اي الفاعل والنائب الا اسمين او ما في تأويله اي
الاسم المدلول عليه بالتسمية لكونهما مسندا اليهما غير
الا ان النائب قد يكون جارا او مجرورا وقد سبق
ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع
المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد
عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور وتذكيره
لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا و

ط ولان فيه دلالة على نيابته عن الفاعل نحو اعطي زيد

اعلم ان كلمة ما يحتمل ان يكون عبارة عن الفعل وشبهه فاضافة المفعول الى الفعل بمعنى اللام اي مفعول لفعل او الى ما بمعنى لم يذكر فاعله وكذا الاضافة الى ضميره الاسمية ويحتمل ان يكون عبارة عن المفعول الذي هو مفعول الفاعل الى الضمير فالاضافة بيانية اي المفعول الفاعل الى لم يذكر فاعله واضافة المضاف ضميرها الادنى ملابسة محذوف اي لم يذكر فاعل عامله احمد نائلي

وذلك والله تعالى اعلم لحصر المفهوم من الكلام على معنى ويصح حصرها على الاسمية حال كونها غير ثبوته كون النائب جارا ومجرورا

نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور لان العامل اذا اسند الى غير الضمير المتصل يجب افراده فلا يجيء في افراده تثنيته ولو كان تذكيره اي العامل ولو كان حقيقيا او مؤنثا حقيقيا المجرور مؤنثا ولا يجوز مرت بهند نحو بهند ولا يجوز بوجوب هذا ثم ان قولهم الى الجار و تذكير ما اسند الى [illegible] لكتابة المجرور وتعليلهم حتام والام وعلام وحتى ما الاستفهامية لصيرورة كالشيء مع هذه الحروف لشدة الاتصال الواحد كانها في الوسط فصار الالف كالجزء فيلان على ان الجار كالجزء من المجرور فكان الاول من المجرور [illegible] المسند اليه هو الجار والمجرور فصار كالمركب المجرور [illegible] الاعراب وان اعتبرت اتصاله [illegible] في المجرور حيث [illegible] وهما [illegible] بالتانيث يوصفان ولذا يجب تذكير العامل وبهذا يصلح [illegible]

اي ليس من مفعول ما لم يسم فاعله بحسب المفهوم الاصطلاحي الذي هو المراد من اللفظ المذكور

ط انما قال بحسب المعنى اللغوي الاضافي لانه بحسب المفهوم الاصطلاحي الذي هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه لا يتناوله ايضا لان نحو درهما وان حذف فاعله لكن لا يقام مقام الفاعل احمد نائلي

ولا شيء من المسند اليهما بفعله فعلا وحرفا فلا يكونان فعلا او حرفا المستفاد من التخصيص فهو علة للجزء السلبي احمد نائلي

اذا اسند اليهما نعم يعتبر الجار معديا للعامل بالاسناد من تتمة العامل فكان الجار ذا الاعتبارين والا يليق بالاسناد اليه اعتبار الاتصال اللفظي وهو اتصاله بالمجرور لا المعنوي وهو اتصاله بالمتعلق فتح الاسرار

ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه
وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف
الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا
كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا
كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما
بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل
لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النائب لاخذه
حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه فى هذا الكتاب
ولا حذفهما معا لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم
عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما
الا من المصدر وقد مر بيانا حذفهما معا منه وكل
منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع
لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى
ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذى هو قسيم
منهما ايضا اى كل منهما على قسمين مستتر اى منوى
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بانه
حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلا
ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل
بقرينة ما سيأتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة
ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمر قسمان واجب
الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله

الا اليه لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث
يسند اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون فى
المتكلمين اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك
والمخاطب المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة
المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور يجىء
من غير الماضى فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب
المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو اصله
بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه و
مخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون
المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة
الاصل بل يستتر لينحط درجة عنها فان البارز لكونه
لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما
اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون
فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه
بلا انحطاط ونقيصة ولذلك لم يبالوا المساواة بين الاصل
والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا
الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم
دخله فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر
للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب
فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم معه غيره وتضرب
للمخاطب المفرد المذكر وفى اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى

والتقدم المعنوى ان يكون الدال على مدلوله السابقة حقيقة او رتبة او تضمنا او التزاما الضمير الاعلية مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى
احمد نازل

مضمر هو ما وضع لمن يحكى عن نفسه او يخاطب اليه اى وضع لمفهوم كلى يستعمل فى فرد واحد منهما منه وهو مذهب الكلى ... والشىء ليس ... لكل فرد من المفهوم ... ذكره لفظا او معنى ... مذهب المحققين ... تقدم مثل اعدلوا هو اقرب ... المتكلم هو مفهوم المفهوم الكلى ... المتكلم فى الضمير المتكلم والمفرد المخاطب فى الضمير المخاطب ... للتقوى او حكما كما فى ضمير الشان والقصة والضمير المبهم ... ومفهوم ما تقدم ذكره فى الضمير الغائب ... مثل ... لتعينه كانه ذكر
ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى الامتحان وكلتينا له

مستترا اى منوى غير ملفوظ ... واعتبارى ... حقيقة بل حكما بان حكم بملفوظيته لاجراء احكام اللفظ عليه من الفاعلية والمؤكدية والعطف عليه وغيرها وبارز متصل وهو لفظ ولا يتخلل الا ما اتصل به ... فالمضمر الواجب الاستتار صو فى الاصطلاح ما لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله الا اليه فبالقيد الاول احترز عن الجائز الاستتار الذى فى انت زاغب فانه يجوز ابرازه بان يقال ازاغب انت وبالقيد الثانى احترز عن المنوى فى زيد ضرب فانه قد يسند عامله الى ظاهر وهو عبارة عنه بان يقال ضرب زيد لكن القيد الثانى مغن عن الاول واغناؤه عنه اغناء اللاحق عن السابق وهو ليس بمضر فالواجب فى تعريف الجائز اثبات جواز الابراز لادراج المستتر اليه الجائز فى انت راغب الآن بقال انه اراد بالظاهر ما ليس بمستكن او بقال يجوز فى صورة جواز الابراز انه قد يسند الى المظهر تأمل فان تفتيش عظيم احمد نازل

وتارة الاسم ظاهرا او اسما ضميرا منفصلا نحو زيد ما ضرب الا هو والا انت ... والتخصيص بالاسم الظاهر ... كلشرنه

وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل وفيها يعمل في الفاعل الظ وفي غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما من قال في مغني اللبيب ومن
المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتدا لزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف
وان قدر مبتدا لزم الفصل باجنبي بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدا ومنكم متعلق لمنكم المحذوف و
التقدير فخير منكم نحن فحذف فخير وخرجه ابو علي ومن تبعه على ان نحن تاكيد لضمير افعل والمبتداء نحن المقدر بقرينة المذكور فتح الاسرار
ولكن لا نظير له في المفصلات

وكون في الدار زيد امعاد نحو لئلا يتوهم انه داخل تحت المجيء
لا معطوف عليه ثم ان كون هذا المثال مما يجب فيه الاستتار
ليس وجهه ظاهرا لان الاسم الظاهر الذي بعد الظرف
ان قدر مبتدا كما هو مذهب الجمهور فالاعتماد ثابت
فيجوز في الدار غلامه زيد لان مرجع الضمير وان كان متاخرا
لفظا الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار وان
قدر انه فاعل كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لان عندهم
يجوز عمل الظرف وشبه الفعل في المرفوع بعده بلا اعتماد
فيكون مما يجوز فيه الاستتار لان عمله في المرفوع بعده و
اياما كان فالمثال لا يخلوا عن خلف نعم جعل المثال المذكور
في النفي مما لا اعتماد له تكن على تقدير ان يكون المرفوع
فاعلا لا مبتدا فتح الاسرار

بمعنى انزل وصه ومه بمعنى اسكت واكفف وحكمه
حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل
يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل
التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظ للسبق
فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل
واسم المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستعار و
المنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد
شرط عملهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول
وما بمعناه الظ واما اذا وجد فلا يجب الاستناد تارة
اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى البارز
لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد
فيما يشبهه لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل
بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءني ضارب او مضروب او
اسد اي بحتري ناطق او هاشمي منسوب الى هاشم
او حسن ونحو في الدار زيد فان زيدا مبتدا متاخر
لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا
ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم
ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا
متعلقا بجاءني ثم ان في كون هذا المثال من واجب
الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في ظاهر
آخر عند جعل زيد مبتدا متاخرا لجواز في الدار غلامه
زيد

واختصاصه مبان الاختصاص
وانما خص هذا بالمنع الاختصاص
لاختصاصه بالنسبة الى المنفصل و
كثرة استعمال الفعل بالنسبة
الى ما يشبهه

هذا قرينة الاستعارة فتح الاسرار

وجمعها السالم قيد به لان المكسر لا يجب الاستتار لانه يجوز هم رجال قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت
مطلقا ولم تقيد بوجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لزم ان يسند الى الظ وما اسند الى الظ يجب افراده
على ما سياتي والعلامات حروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير لا يتغير فتعين الاستتار لكون النسبة
معتبرة فيها فتح الاسرار

زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة
وقد جعل فيما سيأتي مثل وزيد في الدار من جائز
الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق بحكم فافهم
ويكون في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول مذكرتين
او مؤنثتين وجمعها السالم مذكرا او مؤنثا كونا او ثانيا
مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه و
سيجيء في كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا
فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوي
الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما وجمعهما
السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز
اسناد تثنيته وجمعه الى الظ لئلا يلزم تعدد الفاعل
في الظ او التاويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما
وجمعهما اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه للمشابهة
المذكورة نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان
او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لمثال ما لم
يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد
وفي عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احترز عن كونهما
حرفي جر اذ لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب
وفي ما عدا وما خلا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل
فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس ولا يكون
في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد من عدا

ان الفرق بين الفرق ومعنى لا فرق بينهما شيع

وجه تثنية وجمع في تثنية الفاعل او
وجمع تثنية الفاعل والفاعل او
دال على الاعم دال على الاخص
جعل الظاهر

وجاءتني نساء
صالحات اي
مستورات
فتح الاسرار

الا في رواية
عن الاخفش
فتح الاسرار

في باب الاستثناء اي مستعملات
في الاستثناء بان يكون قبلها
متعدد ويكون الاستثناء مابعدها
عنه نحو جاءني القوم عدا زيدا
او لا يكون القوم ما عدا زيدا او خلا وعدا
جاءني القوم لا يكون زيدا
او ضاربون فعلين
فتح الاسرار

الا يكون فيه وانما وجب ان يكون كالا في عدم الفصل
بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الافعال
نحو جاءني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم زيدا
او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون الجائي منهم زيدا
والتفصيل سياتي في بحث الاستثناء والثاني اي
جائز الاستتار يكون في الغائب المفرد والغائبة
المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب
مثال الغائب المفرد وهند ضربت او تضرب او لتضرب
او لا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد و
كذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب
زيد وضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب
هند فلا يستتر فيه ضمير ح لوجود الفاعل الظ فلو
استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل عطف على
قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما
بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر اذا وجد
شرط عمله في الفاعل الظ غير التثنية والجمع المذكورين
من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب
الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله
مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب او
اسد ناطق او هاشمي وحسن او في الدار ويقال
زيد ضارب غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد

مضروب غلامه او اسد ناطق غلامه او هاشمي غلامه
او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير
ح لما مر آنفا واما البارز المتصل ففي تثاني الافعال
وهو اي البارز المتصل الذي في تثانيها الالف
نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس
بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها
كما في المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف
مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة
الثاني في كون الفاعل في كل منها الفا ويضربان و
تضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا
وفي جمعها اي الافعال المذكر وهو اي البارز المتصل
الذي في جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ
اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير
نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته ولئلا يلتبس
بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذف
الواو لان الميم معها بمنزلة الكلم لشدة اتصال احدهما
بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة و
لا يوجد في آخر الاسم ولو تنزيلا غير هو واو ما قبلها
مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ما
عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا
لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل

الواو ولما حذفت بقي الميم على اصلها الذى هو
السكون ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا
ولا تضربوا في جمعها اى الافعال المؤنث وهو اى البارز
المتصل الذى فى جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربتن
انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية
وقلب الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم ويضربن وتضربن
وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيها ذكر
من التثنية والجمع ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل
على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغائب
المفرد والغائبة المفردة اذ ليس فى صيغته علامة التثنية
والجمع كما فى الصفة وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او
مؤنثا والمتكلم وحده كائنا فى الماضى وهو اى البارز المتصل
الذى فيها التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء
الثلث والمتكلم مع غيره كائنا فى الماضى وهو اى البارز
المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا ووجه الابراز فيه مر وفى
المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو اى البارز المتصل
الذى فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس
بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى
مناسب للمذكر الاصل القوى لان الياء وان كان
اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث
مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف

والسكون

٨٢

...الفاعل او نائبه فظاهر غير محتاج الى البيان بمثال او غير ولكن للعامل بالنسبة اليه احوال يجب بيانها ومعرفتها فنقول
واذا اسند اليه اى المظهر العامل اى عامل كان يجب افراده اى العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاءنى رجال قعود غلمانهم
ولم يتعرض لندوره ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان الصفة المشبهة ليست مما يوازنه وقد وجب الافراد فيها اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما
وجب افراده حينئذ لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر فى التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل
ومثل قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ليس مما اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير والاضمار قبل الذكر جائز فى العمدة
بشرط التفسير وقيل الواو حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر وغيبته اى العامل اذ وضع الظاهر للغيب والمتكلم والمخاطب يجب اسناد هما الى الضمير بارزا او
مستكنا ولو كان المظهر مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او الزيدون نحو ضرب زيد فتح الاسرار

وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع
فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم يبين لم يكن
الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل
من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف للقياس
اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق
بالاصل الذى هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب
الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها وجوبا فتح الاسرار
نحو تضربين واضربى ولا تضربى واما المظهر الذى
هو الفاعل او نائبه فظاهر غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال واذا اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده
اى العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ باب التكسير
خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه
الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها
فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا
فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم كما
هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث النعت
ووجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل يجب الظاهر
لو مثنى او جمعا او التأويل البعيد كما مر وفى الموازن
المشابهة وغيبته اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما
الى المظهر كما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا نحو

يعني ان احتمال تثنية العامل وجمعه اما باعتبار طرف النسبة الذي هو الفاعل ولا مجال له لان الفاعل مفرد في فرضنا واما باعتبار طرفها الاخر الذي هو الحدث ولا مجال له ايضا اذ ماهية الحدث التي يدل عليها العامل لا يتصور فيها التعدد وفيه بحث لم لا يجوز ان يثنى العامل الدال على الزمان باعتبار مدلوله الزماني اقول الزمان الذي هو مدلول الفعل انواع الزمان لا جنس الزمان ولا تعدد في النوع حتى يثنى او يجمع باعتباره احمد نائلي

الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره ح لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيء ان من الادميين او من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعامله فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عامله بل يجوز الوجهان كما سيجيء يجب تأنيثه اي عامله ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علامة لقسيمه كنعم المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت هندا والهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما كان عامله موازنه وكذا اي كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه ايضا اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الادميين ام لا او غير حقيقي لما مر من ايذان تأنيث الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب

تأنيثه

تأنيث كما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى الضمير الحقيقي من الادميين ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وفي الاسناد الى غيرها ولو قال واذا اسند الى غيرها لكان اظهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الادميين او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله او ما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تأنيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا للذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر كما لا يخفى على من لاحظ من الامثلة نحو طلعت او طلع الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال الحقيقي من غير الادميين انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف المظهر لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى وجود مجرد تأنيثها ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقي من الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التي هي من المؤنث

لما قبله من حيث انه جيء بعنوان الشرط احمد نائلي

لكن المراد به المؤنث الذي لم يكن عاملا لذكر فان في ضمير المؤنث الذي كان عاملا لمذكر يجب التذكير احمد نائلي

لا يقال طلحة جاءت بل يقال فقط طلحة جاء

في افادة المراد الذي هو جواز التأنيث والتذكير في عامل غيرهما المسند اليه لا في عامل الغير المطلق ويمكن ان يقال ان المراد بالغير غيرها المسند اليه الذي هو الفاعل ونائبه بقرينة المقام وتقرير العنوان ليدل على مغايرة الحكم بين هذا وبين ما قبله احمد نائلي

اعلم ان ظاهر غير الحقيقي اذا كان متصلا بعامله فتذكير العامل احسن وان كان منفصلا فالتأنيث احسن والكل فصيح وظاهر جمع المكسر الاحسن تذكير عامله مطلقا لكون تأنيثه بالتأويل وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقي في جمع مفرده مؤنث حقيقي لانه ازاله التأنيث الطارى بالجمعية والمؤنث الحقيقي المنفصل التأنيث فيه واسم الجمع المذكر يجوز ان يعتبر افراد لفظه وجمعيته وتأنيثه نحو جاء الركب وجاءت الركب والركب جاء اوجاءت اوجاؤا وفي هذا المقام تفصيل حسن في شرح الكافية للشيخ الرضي ولما توقف بعض احكام عامل الفاعل على معرفة المذكر والمؤنث اراد ان يبينهما واكتفى بذكر المؤنث لانه وجودي ولظهور المذكر به فقال والمؤنث في عرف النحاة ما اى اسم فيه اى في اخره علامة التأنيث لفظا اى ملفوظة او من حيث اللفظ او كونه لفظيا او سواء كانت لفظية نحو ضاربة ونفساء وحبلى من الحقيقي وغرفة وصحراء وبشرى من غير الحقيقي او تقديرا نحو هند وزينب ونار وعقرب ولا يقدر الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك وايضا لا يرجع الا التاء عند التصغير

في الثلاثي نحو هنيدة ونويرة
وغير الثلاثي محمول عليه وان
لم يرد التاء عند التصغير
قياسا كعقرب وقد يرد
شاذا نحو قديمة والصيغ
المؤنثة مثل هي وهذه و
ذي اعتبر فيها تقدير
التاء طرد اللباب [illegible]

الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات
لان التانيث الطارى بالتأويل اسقط اعتبارها كما
اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال ونحوها
اوجاء القاضي اليوم امراة مثال للمؤنث الحقيقي مع
انفصاله عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه حقيقيا
من الادميين لضعف استدعائه تانيث العامل بانفصاله
عنه هذا اذا لم يكن منقولا من المذكر واما اذا كان منقولا
عنه كزيد اذا سميت به المراة يجب تانيث عامله ولو منفصلا
عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له
لندوره والرجال جاءت اوجاؤا مثال الضمير جمع
المذكر المكسر العاقل فوجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة ووجه
تذكيره كونه من الضمير الحقيقي وسيجيء وجه تانيث
ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث
والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة
الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان
الاعدام تعرف بملكاتها قال والمؤنث في عرف النحاة
ما اسم فيه اى في اخره علامة التانيث بقرينة تفصيلها
اذ المفسر به لا تكون الا في الاخر والمراد به ما بعد
الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت
ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا
او تقديرا اى ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال

اى في جاءت او جاؤا الرجال [illegible]

ابن الحاجب

ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في
الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد
على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا
على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا
شاذا نحو قديدية ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب
في اللفظي مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من
التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة
المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهي وانت بالكسر
وبا مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاونه وهذه
وهذي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت
التانيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة
عنده طرد الباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط
ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة
وتمييزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة
فلا يرد ان في هذا التعريف دور التوقف معرفته على معرفة
التانيث او بالعكس كذا في الامتحان ولو قال فيه التاء
الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة
او الممدودة لكان اسلم وهي اى علامة التانيث
التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو في الاصل
فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في
الاصل اى في حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات

كما اورد الفاضل الجامي من باب جعل
اللفظي اعم من الحقيقي والحاشي والعصام
من التاء وح الاول حيث نقل عن هذا
وتبع ذلك الفاضل في هذا او جعله
شرحا لكلام المصنف

فهو تمييز مختص بالمفرد بل يتحقق في
المركب احمد نازلي

وفيه اشارة الى ان التقدير مختصة بالتاء
احمد نازلي

اى بملابسة بالعكس الذي هو توقف
معرفة التانيث على معرفته احمد نازلي
من السؤال الدوري الاحتياج
الى الجواب عنه احمد نازلي

لا في الحال ولا في الاصل لكن الصافنات ظاهر لانه جمع صافن ولا تاء فيه
حتى يوقف عليها وفي نفسه تا، لكن لا يوقف عليها هاء، واما الاخت والبنت
فيحتمل بحث لان اصلهما اخوة وبنوة ويوقف على تائها هاء تامل احمد افندي

واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة
التانيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة
وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها
في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا
فلما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها
التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى
ودعوى الاول للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو
حمراء محتمل لهما وهذا اى كون المؤنث بعلامة التانيث
لفظا او تقديرا جار في غير ثلثة بالفتح والزائد عليها
منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة
ومؤنثها بحذفها اى التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه
للفرق بينهما ولم يعكس لان المذكر تقدم بالشرف والزمان
فاعطي التاء اولا فلو اعطيت ثانيا يلزم الالتباس
نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد
منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط
في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من
الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من
جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من
جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما للزمت

الوسط لعدم

٨٦

الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها
في الاخيرين منهما كانت لجنس آخر وهمزة الوصل في اثنتا
للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا و
انما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع
فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض نحو ثلثة عشر
رجلا وفي الثاني اى اثبت التاء في الجزء الثاني فقط
في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا لتمام المخالفة
بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي
قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو
اللبس والتانيث اى المؤنث الحقيقي او تانيث ما بازائه
اى بازاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فان
وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان
فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازائها رجل وناقة بازائها
جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اى الحقيقي يعني ما
ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط
لوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو
غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال
لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى و
المفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى
العامل على معرفتها وبمعرفتها يعرف المفرد اجمالا وبالمثنى
تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث

ذكر قسميه المذكر والمؤنث وقدم المذكر لشرفه فقال وجمع المذكر السالم بالرفع صفة الجمع ما اى جمع لحق آخر مفرده

قدمه ومايقابله على التثنية فقال وجمع المكسر مطلقا ما اى جمع
تغير للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية
للثقل صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان
ضمته مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضي البيضاوي
لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف
مطلق الجمع كما ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة
تعريفه حتى يكتفى به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا
والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة
بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغير
الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو
اعم من الحقيقي نحو رجال والاعتباري كاساور واناعيم
وكعباديد يقدر له عبدود ولما ظهر من تعريف المكسر
ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه و
اراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما مر
ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا ما اى جمع لحق في اصل الوضع
آخر مفرده انما لم يقل آخره كما في الكافية لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق
الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما لحقا
آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى
تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع
والا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته وبالعكس و
يخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الواحد حقيقيا

كمسلمون

كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو
جمع يمين فايامن من حيث دلالته على افراد من يمين جمع
ومن حيث دلالته على ثلاثة منه مثلا ماخوذة جملة
معدودة واحدة مفرد لايامنين فلذا قيل ان جمع الجمع
على اقل من تسعة كذا ذكر المص في تعريف مطلق
الجمع فلا يصدق جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل
من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة
لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء مكسور
ما قبلها للمجانسة ايضا كمسلمين او تقديرا كمصطفين
ونون مفتوحة للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد
المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد
عليه من جنسه ثابتة في غير الاضافة فان النون تحذف
فيها لشبهها بالتنوين لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه
وحذفها لا ينافي كونها جزء من الدال لانه كالترخيم والعجب
من الشارح حيث تبع الجامي في شرح كلام المص على
خلاف مراده وهو اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون
ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع لحق آخر مفرده
حقيقيا كمسلمة او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او مذكرا
نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة
والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل
لابد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة

والتثنية اى مثنى الاسم بقرينة المقام ما اى اسم لحق اخر مفرده ولو اعتبارا كايامنان ويحمل اضافته الى ضميرما على الاختصاص كما هو الاصل
فى الاضافة المعنوية لايرد النقض بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف الى كانه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ان مسلم كانه مفرد مسلمان
مفرد مسلمون الف فى الرفع او ياء مفتوح ما قبلها فى النصب فى الجر والاحاجة الى حرفة الى الف لان فتح ما قبلها من ضرورياته وانما
فتح مع ان المجانسة تقتضى كسره لئلا يلتبس بالجمع ولم يعكس لان التثنية لكثرتها لانها تأتى مما لا يأتى منه الجمع المذكر السالم اليق بالفتح الاخف
ونون مكسورة للتعادل ثابتة فى غير حال الاضافة وفيها تحذف لمثل ما ذكر نحو مسلمان ومسلمين ولما مضى كون كل جمع مؤنثا اراد
ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه او الى ضميره تتميما لمبحث المؤنث فقال وكل جمع سالم او مكسر واحده مذكر او مؤنث حقيقى او لفظى
من العقلاء او غيرها غير جمع المذكر السالم

فان التاء فى الاول اصلية والالف فى الثانى منقلبة عن
الاصلية اقول هذا مبنى على الغفلة عن معنى اللحوق و
هو الطريان على الشيء كما هو الشايع فى الستعمل على ما
ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اى
المثنى ما اسم لحق فى اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتبارا
كرجالان واغنام يقل اخره لمثل ما مر لكى ينتقض الحد
بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء اه لان مسلم
مثلا كانه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغى ان يقول
اخر مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يحمل
ما عبارة عن الجمع فى تعريف جمع السالم لا ينتقض تعريفه
بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير
للاختصاص على ما هو الاصل فى الاضافة فيؤول الى ما ذكر
الف او ياء مفتوح ما قبلها اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح
ما قبل الالف لظهور لزومه كذا فى الامتحان وانما فتح مع
ان المجانسة تقتضى الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح
الاخف ونون مكسورة للتعادل انما لحق هذه الحروف
ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده
مثله فى الوحدة والجنس فقط ثابتة فى غير الاضافة
وفيها تحذف لما مر نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع
سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير

جمع

اى الا جمع المذكر السالم مؤنث يجوز ان يعامل معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة وبتأويلها مثلا اذا قلت جاءت رجال كانك قلت جاءتنى جماعة رجل
منه عصام

مثل رجلان ولا يأتى منه رجلون منه

وانا جمع المذكر السالم فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء ولعدم تغير صيغة مفرده فالمراد به هنا ليس كل ما صدق عليه
حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته جمع السلامة من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين فى محله لانه هو المتبادر كما لا يخفى فليس المجموع
الشاذة منه فى الحكم المذكور هنا بل ان كان من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم
فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا البتة فيجب تذكير عامله
منه الاسرار

جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع
المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى
الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء
والسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها
بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التأنيث فى
مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى آمنت به
بنو اسرائيل فالاول فى حكم الابناء والاخيران
فى حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او
رجال قاعد ناصروه الاول مثال لما عامله الفعل والثانى
لما عامله موازنه واذا اسند اى العامل الى ضميره اى
جمع المذكر السالم يجب كونه اى العامل وارجاع الضمير
الى الضمير باباه السابق واللاحق جمعا مذكرا بان
يتصل به الواو الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء
اذا كان العامل فعلا اذ باتصاله به يعد جمعا مذكرا
لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا
الضمير المسند اليه فضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان
العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا
او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل
اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا
مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى

الجمع بتأويل الجماعة او جمعا مذكرا سالما او مكسرا الا اذا
كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو الضمير
به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد
المبهم من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين
منها ولذا عطف باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف
بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائية او جاؤه
ولو مثل بالمكسر ايضا كجائرة لكان اولى وغيرها اى غير جمع المذكر
السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث
سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره
مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضميرها نائب الفاعل
لا اسند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل يجب وجوبا (اى مرفوع الاسناد فتح الاسرار)
تخييرا كون عاملها اى ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا
لما سبق من الايذان بتأنيث الضمير او جمعا مؤنثا
سالما او مكسرا الا اذا كان العامل صفة للايذان بان
الضمير المستتر في ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل
اجراء مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما اذا
كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث
عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا
الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا
الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا

وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل جمع المذكر المكسر اهمله لندرته وذلك من الجموع جمع المؤنث السالم نحو المسلمات
جاءت او جئن او جائية او جائيات وجمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان نحو الاشجار قطعت الخ ومن الحيوان نحو
الافراس جاءت الخ واعلم ان التفرقة المذكورة في الضمير المسند اليه غير مختصة به بل جارية في الضماير كلها فتقول ضربهم وضربهم
واياهم ولهم وغلامهم لا غير في جمع المذكر السالم وهي او هم وضربها او ضربهم واياها او اياهم ولها او لهم في غيرها من الجموع وهكذا
في ضمير الخطاب نحو يا ايها المسلمون انتم الناجون لا غيرهم ويا ايها الرجال انتم القوامون او انت القائمة وهكذا المنصوب والمجرور
فتح الاسرار

اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه
جمعا مذكرا مكسرا الا الافراد في هاب ولو قال او جمعا غير واو
اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات
جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء
مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال
ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجواري
جاءت او جئن الخ ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث
السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت
او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جذت او جذذن
الخ والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان
ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس
الافراس جاءت الخ والمرفوع الثالث من التسعة ما يطلق
عليه لفظ المبتدا ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين
مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى
اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال
وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان في
المستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة او
المأول به واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب
زيد ثم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدا
اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية (القائل الفاضل العصام في شرحه م)

كالمقابل للفعل وكذا لا الصفة (فتح)

مبتداء مطلب

طه لان المبتداء مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان كذا قال الفاضل العصام رحمة الله عليه بالتمام

طه ولو ادعى ان المبتداء عبارة عن مفهوم مشترك بين قسميه اى عن الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه اولا الذي وهو حقه التقديم لكان له وجه كما قاله الفاضل الجامي في المستثنى مخالفا للجمهور فتح الاسرار

اذا لا صفة الا وهي جارية على موصوف محقق او مقدر

المردد بين كونه مسند اليه وكونه صفة واقعة المسند اليه خرج به الخبر والنوع الثاني من المبتداء واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون لعامل لفظي اصلا ولو قال عن العامل اللفظي كالبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماؤها نحو زيد قائم وحق انك عالم الاول للاول والثاني للثاني ولا بد اي الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة بدونه والنوع الثاني الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف واي او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان (فانه في تاويل ما قائم الزيدان) وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المص في شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم

رافعة لظاهر اي غير مستكن سواء كان ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف ان يكون اراغب انت عن آلهتي من هذا القبيل وليس اقائم ابواه زيد منه لان الهمزة وان كانت داخلة على قائم لفظا الا انها داخلة على زيد تقديرا لانه مبتداء وحقه التقدم والاسماء ظاهرا فتح الاسرار

رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتي ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مبتدا بل خبر لان فان الخبر ليس مجموع قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل في المعنى على المبتداء الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ في كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاء زيد اقائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لانتفاء الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلف بلا حاجة اما اولا فلانه جعله مبتداء لا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما ثانيا فلانه لم يجعل مبتداء بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغني عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة

ويجوز ان يكون انت مبتداء مؤخرا بجعل عن آلهتي متعلقا بمحذوف المقدر احترازا عن الفصل باجنبي

اي ولو سلم وجود الاتصال معنى في قائم ابوه في المثال المذكور فلا ضير احد ناكلي

فارتفع مجموع والرفع جاء في وسطه كما صرح في الامتحان

ولايجوز تعدد المبتداء بكلا نوعيه ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف واما معنى فقط او لفظا فقط او بعاطف فيجوز الزيدان قائمان ونحو زيد وعمرو وبكر قائمون او الزيدان نحوى وصرفى اى احدهما نحوى والاخر صرفى ونحو الحلو الحامض خير من الحلو ونحو الماء والعسل والخل السكنجبين ومما ينبغي ان يعلم هنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتداءات واخبار فالمبتداء الاخير خبر لسابقه وهكذا الى المبتداء الاول ولذكر الرابط طريقان احدهما ان يضاف كل متاخر الى ضمير سابقه تقول زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى الكلام واحد اضفت المتاخر الى المتقدم الى ان ينتهى وحكمت على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان يكون الرابط كلها بعد الخبر فيجعل الروابط الاول للاخر الى الاول تقول زيد عمرو هند قائمة في داره بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وبامره لزيد كذا في التسهيل فتح الاسرار

معنى واما اذا لم يجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثانيا فلان كون المسند مبتداء خلاف الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطرارى بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتداء ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتداء مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدهما يغني عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتداء اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفي بالفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتداء اى النوع الاول منه لان المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظا

لجواز ان يكون قائم فى قائم ابواه زيد خبرا مقدما وما بعده مبتداء مؤخر وهو زيد احد نا ذلى

وهو كون تقدم الخبر على المبتداء او خلاف الاصل احد نا ذلى

لانه اذا جعل الصفة مبتداء في المثال المذكور يكون مع فاعلها لا محالة خبرا للمبتداء الذى هو زيد فلا يغني احدهما عن الاخر احد نا ذلى

ولقائل ان تقول الزيدان مبتداء على صورة خبره اقائم تركت المطابقة في المسند الى الفاعل احد نا ذلى

والاصل الراجح في النوع الاول من المبتداء لان الثاني يجب تقديمه تقديمه على الخبر لكونه محكوما عليه به وفاقا قاله والكوفيون يوجبونه كما تقدم ومن ثم جاز في داره زيد والكوفيون لما اوجبوا عمل الظرف في زيد لوجوب تقديم المبتداء عندهم ومنعه لان مرتبة العامل التقدم وبعض من جوز في داره زيد جوز نحو في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند وبعضهم منعه لان ما يضاف اليه المبتداء ليس في مرتبته ويدل على الجواز ما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت وشرطه اى المبتداء المذكور

٩١

من حيث انه مبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط الفائدة المحكوم به ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة معرفة فالمبتدا انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص كالتخصيص بالصفة نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك او الاضافة نحو غلام رجل وغيرذلك نحو افضل منك افضل مني هذا مذهب الجمهور ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة مخصصة يصح نحو كوكب انقض الساعة ... فتح الاسرار

وان لم يعد نكرة مخصصة لايصح نحو رجل قائم في الدار

لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفا للخبر الاخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل في المبتداء والاولى تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكرا ليتوافقا وشرطه اى شرط صحة كونه مبتداء ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اى قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهي قد توجد بدونه كوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا اشترط المحققون من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوى حيث قال لو يفيد فالموافق ان يقول او نكرة مفيدة اللهم

وكون صدقه اى المبتداء اى لا يمتنع عند قيام قرينة دالة على خصوص المبتداء مقالية نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة السؤال او حالية نحو الهلال اى هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شئ ويحكم عليه بالهلالية ويجب في مقام المدح والذم والترحم والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتداء وهو اى الخبر الكلم بقرينة ذكر الجملة بعده او المراد العموم وذكرها لاختصاصها ببعض الاحكام تع الكرار

الآن يقال انه اشارة الى امكان التوفيق بين كلام المحققين
وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس
الاشتراط بل الضبط فانهم لما راوا ان المبتدى لا يفي قوته
بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا
امثلة يتحقق فيها الفائدة نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير
من مشرك والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه
نحو صوت بلبل يشغلني وغيرها نحو افضل منك افضل
منى فان تقييد الجنس بحد مناط الفائدة والاهتمام به
بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع بفيقيح حيوان
ناطق كذا الانسان كذا مع تساويهما بل ترك كذا مع
كونه اخص منه ويجوز حذفه اى المبتداء عند قيام القرينة
نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة السؤال
والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتداء وهو المجرد من ه
العوامل اللفظية نحو كما ذكر في المبتداء ورافع المسند به اى
الذى الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان
تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام
في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدا اصالة كون ذلك
المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم
زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم
ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه
ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس
بخبر

مطلب

وهو ان المراد بالمجرد من العوامل اللفظية ان لا يكون لعامل لفظى اصلا وهو المفهوم بحسب العرف كقولهم جرد زيد من ثيابه فانه يفهم منه بحسب العرف انه لا ثوب له اصلا فلا ينتقض التعريف بالمرفوع الذى دخل عليه عامل واحد لفظى مثل قائم في ان زيدا قائم احمد تاذلى

قيل للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظ ما يلحقه معناه المبتدا والضمير للمبتدا وقيل الباء بمعنى اللام في المسند غير الفعل واللام الموصول ومعناه حال من ضمير به او المسند تع الكرار

٩٢

ويجوز تعدده اى الخبر لا يمتنع بلا عاطف لانه لفظا ومعنى نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة ولفظا فقط نحو هذا حلو حامض اى مر وذلك لاجتماع الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد ممكن ويجب التعدد في القسم الاخير وكذا فيما اذا تقدم المبتداء معنى نحو هما فاضل وعالم لا بد من العطف ولا يطابق المبتداء لان ضميره لا يرجع الى المبتداء بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقديرهما شخص فاضل وشخص عالم ويعتبر الحكم بعد التعاطف والخبر هو المجموع والمجموع هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى لكل جزء اعرابا في التحكم والاصل ان يكون الخبر مفردا يطابق ويوافق المبتداء ويكون اخصر واسرع قبولا للربط تع الكرار

بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما
جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجرى مجراها
فان الخبر ليس بجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح في الامتحان
وبما قررنا ظهر انه المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف
الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم قيد الصفة
الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة الموقعة باللام
لانه مع كونه خلاف الظ وغير ملايم لما صرح به المص ينتقض
التعريف ح منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق
عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة
التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بمثل قائم في
نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل
زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه
لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم
في زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه
لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المص في
الامتحان في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون
من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا
فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم في زيد قائم
ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد
المبتداء لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل
واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس

حيث قال والصفة الواقعة بعد الالف او الاستفهام والنفي والصفة الموقعة بالالف واللام التي بمعنى الذى انتهى احمد تاذلى

فيه انه ينتقض طرد التعريف لانه ما كان يلحق في تعريف الفاعل فيصدق التعريف بمعنى الفعل المعلوم في زيد مضروب على نحو مضروب في زيد مضروب ابوه لانه المجرد عن العوامل اللفظية ومعناه المسند به غير الفعل ومعناه المعنى المذكور لانه بمعنى الفعل المجهول تامل فلو قال المراد بالفعل ما سبق في تعريف الفاعل وتعريف نائبه لصح الطرد والعكس

والمذكور في رافعه ان التجريد جرد من مقتضاه الذى هو سبق الوجود بل هو سلب مطلق فلا ينتقض عكس التعريف بالخبر الذى لم يسبق عليه عامل لفظى اى لم يوجد فيه عامل لفظى في اعداد الاختراع احمد تاذلى

وقد يكون جملة اسمية كانت او فعلية ولم يقيدها بالخبرية اما لانها هي المتبادرة او لانه قصد العموم الى الانشائية ولو قسمية نحو قوله تع والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة بالفعل اى مقول في حقه كذا لانه بعيد

كذا في شرح الكافية لعصام الدين — مع الاسرار

وفي الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ماهو المراد منهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتداء لانها من حيث هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها و هو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتداء نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظ في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اى ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه والاول للاول و الثاني للثاني ويجوز حذفه اى العائد لو ضميرا لفظا لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اى منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان

ذلك منه

فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال الام نائب عن الضمير

وقيل ما قيل الاحتاج الى الربط في ما دون في الربط وجعلها

قال الفاضل العصام في شرح ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه لمن عزم الامور

ويشترط ان لا تعرض تعريفه المبتداء اى عند غير سيبويه واحد الامور الثلثة عنده تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من مبتداء و عند غيره خبر مقدم ولغتنا ساعد الغير تقول باباك كدر ولا تقول كم باباك كدر وكذا لغة العرب او افعل تفضيل هو مبتداء او جملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتداء وخبر عند غيره ويجوز انه لا يمتنع حذفه اى الخبر عند قيام قرينة مقالية نحو زيد اى زيد قائم لمن قال ازيد قائم ام عمرو او حالية نحو خرجت فاذا السبع اى واقف بالباب ويجب اذا التزم في محل غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو اى موجود التزم الجواب وغير ذلك بين في المطولات وان كان المبتداء بعد اما وجب دخول الفاء في خبره لرعاية معنى الشرط فيها نحو اما زيد فمنطلق لانه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شيء فاقيم اما مقامه فصار اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء في محل واحد فصار اما زيد فمنطلق في كل وقت او لاجل كل شيء الا لوقت ضرورة الشعر او لاجلها كقوله اى الشاعر — مع الاسرار

٩٢

ان ذلك منه واصله اى الاصل في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بالمجهول كما ان المبتداء عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف و قد يكون معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاول نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما ونحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اى الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتداء بعد اما وجب دخول الفاء في خبره في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر اى في وقتها كقوله اى الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والمعنى هنا العموم المشتمل على المبتداء فان لا لنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض المواكب او لضرورة اضمار القول الذي هو مدخوله استغناء عنه بالمقول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان المبتداء اسما موصولا بفعل او ظرف

اه

قال الفاضل العصام ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور

الكواكب الجماعة وقيل اسم موضع

وان كان اى المبتداء اسما موصولا بفعل اى بجملة فعلية اوظرف اى جملة ظرفية افرده بالذكر مع انه داخل فى الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق ولان دخول الفاء لمشابهة الشرط والشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكر لتوهم ان المراد بالفعل الفعل الصحيح او موصوفا به اى بالموصول المذكور فصارت اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدهما اى الفعل والظرف فصارت ستة اقسام او مضافا اليها اى الى الاقسام الستة اى الى احدها فبلغت الى اثنى عشر قسما او كان لفظ كل مضافا فاصبغة لفظ الى نكرة موصوفة بمفرد والمضاف الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيما سبق نحو قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم مال ومأثرة كانت فى الجاهلية فهى تحت قدمى هاتين او غير موصوفة اصلا فتمت اربعة عشر جاز دخول الفاء فى خبره لان المبتداء فى كل منها لابهامه كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزاء فجاز دخول الفاء وجاز عدم دخوله لانه فى الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا فى الرضى وذكر الزمخشرى وتبعه الجامى ان الدخول لازم مع القصد ليدل عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم القصد لا العدم لزوم الفاء مع القصد

اى بجملة فعلية اوظرفية هى قسم منها فهما مجازان فتسمية
للكل باسم الجزء او موصوفا به اى بالموصول المذكور او نكرة
موصوفة باحدهما اى بالفعل او الظرف او مضافا اليها
اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة
باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر او كان لفظ
كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او غير موصوفة
اصلا جاز دخول الفاء فى خبره لان كلا منها لابهامه كان
كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او
ظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى
يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد
المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى الحقيقة
فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتداء
المبتداء وكذا اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتداء المذكور
اذا لم يدخل عليه شىء من النواسخ جاز دخوله فى خبره
اذا دخل عليه اى على المبتداء المذكور ان ولكن
بخلاف سائر نواسخ المبتداء حرفا كان نحو ليت و
لعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت
عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه
ضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة
فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان
المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها فى معنى الجملة

يعنى مع قصد معنى الشرط ادخلت الفاء ان شئت وان شئت لمشابهة الخبر بالجزاء وذكر تركت لعدم كونه جزاء وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد عصام

فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها
تأثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى افادة
التحقيق والحق بها ايضا لكن لاشتراك فى جواز العطف
على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القران الكريم و
كلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتى فى
المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص
جواز الدخول بخبر هذه الثلثة ومنع كان لدخول
فى السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل
ولب الالباب ومن كلامه فى الامتحان جواز الدخول
على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه فى كتابيه
تدافع ظ فافهم نحو الذى يأتينى او فى الدار فله درهم
قال الفاضل العصام الاولى او الذى فى الدار لئلا
ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال للمبتداء
الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذى
تفرون منه فانه ملاقيكم مثال الموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفاء وان لم يكن سببا للا
لملاقات الموت لكنه سبب للحكم بها على ما فسره الرضى
لا حاجة الى هذا التأويل فافهم ونحو رجل يأتينى
او فى الدار فله درهم مثال النكرة الموصوفة باحدهما

الموصوف نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم

ومثال الموصوف بالموصول بالظرف نحو الرجل الذى فى كم كتاب فله جايزة

وغلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال للمضاف الى
ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ونحو
غلام الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل
عالم فله درهم مثال للكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد
وكل رجل فله درهم مثال للكل مضافا الى نكرة غير موصوفة
اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء
على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز والمرفوع الخامس
من التسعة اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة
لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لم يبق في بحث العامل
ان باب كان لا يدخل الا على المبتدا والخبر في الاصل
ويسمى مرفوعه اسمه وعلم من تعريف المبتدا كونه
مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه
باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او
مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز
حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي كونه
المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل و
المرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل
لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا ولم يذكر امره اي حكمه
كامر خبر المبتداء في كونه واحدا ومتعددا ومفردا او
جملة ومحذوفا ومذكورا وغير ذلك بعد ان ثبت
كونه خبر له بوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد

ان ابا يس

اسم كان

وفي اخبار غيرها اي غير الاخبار المذكور اوغير المبتدات المذكورة لا يجوز دخول الفاء عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا فتح الاسرار

خبر كان

ويزيد عليه كونه ضمير الشان فتح الاسرار

في كل وقت الا وقت ان يكون ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم في الظروف معرفة نحو ان الينا ايابهم او نكرة نحو ان في الدار رجلا لان ان مصحح لوقوع
النكرة مسندا اليه على ماذكره الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم ان كان الاسم معرفة ووجوبه ان كان نكرة ومما يجب التنبيه
على ان خبره لا يكون مما له صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو قوله ان اول بيت وضع للناس للذي
ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتداء وانه لا يصح كون خبره طلبا الا
النهي على قلة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في مثل ان مالا وان ولدا اي ان لكم مالا وانه يجوز حذف الخبر
فيما اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا وانه يجوز حذف الخبر فيما اذا كان الاسم مايدل على علم بعده استفهام نحو ليت شعري ازيد قائم
قيل ان تقديره ليت شعري حاصل ازيد قائم مهم فتح الاسرار

٩٠

ان ان ابا زيد ممتنع مع جواز ابا زيد لكن لا يجوز
تقديمه اي خبره على اسمه لان باب ان لكونه فرع الفعل
على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعي وهو تقديم المنصوب
على المرفوع حطا للمرتبة عن مرتبة الاصل ولو قدم لم
يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز
تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تع ان الينا ايابهم
ويجب لو نكرة نحو ان في الدار رجلا وقوله ع ان من
البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في
غيره لما مر والسابع خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم
عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق
وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدا كما ذكرنا في خبر باب ان لانها
من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه
اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما
ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك
ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل جالس عندنا
والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين بليس
وهو ما اسند اليه بليهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه
كحكم المبتداء لما مر والتاسع المضارع الخالي عن النواصب
والجوازم واما الداخل عليه احديهما فمنصوب او
مجزوم كما مر نحو يضرب ويضربان الاول مثال لما كان
رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف واما المنصوب فثلثة عشر

خبر لا لنفي الجنس

والكوفيون يجعلونه كما كان قبل لا مرفوعا بالعامل المعنوي وعند البصريين مرفوع بلا اذا كان الاسم مبنيا نحو لا رجل كذا اذا كان معربا نحو لا غلام رجل فانه مرفوع بالعامل المعنوي عنده الا عند سيبويه فانه فتح الاسرار

اسم ما ولا

مثل نصر ينصر ضرب يضرب يضربان

علامة المنصوب

من انواع المعمول بالاصالة فتح الاسرار

اثني عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها و
واحد منها المضارع المنصوب الاول منها المفعول المطلق
مسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من
غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية قدمه
لكون عاملا بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل
وهو كلم ما اي معنى انما ذكر الكلم فيه وفي امثال الان ما فعل
الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ و
لو جعل ما عبارة من اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير
مضاف اي فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف
اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية
للدال باسم المدلول فعله فاعل عامل اي قام به بحيث يصح
اسناده اليه مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ
فيه القيام لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام
مع انه عد في الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا
لئلا يوهم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي ولم
يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض
بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول
كاعجبني ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول
وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لا يوضع
الا لما هو صفة الفاعل وهو داخل في مفهوم المشتق
فيصدق عليه انه فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر
الفاعل

انما قيد بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضربي

الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ
وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا النسبة
القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق
على مثل موتا في المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل
مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل
المنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف من
الظاهر واقول نعم لكن المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد
من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج
الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد
القاضي ليكون وجها لعدوله عن حد ابن الحاجب
لانه لا يحتمل توجيها آخر يرد عليه ما اورده ههنا و
لذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح
ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه
الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج
ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف الظاهر اذ
الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه
على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة
مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا
نحو فضرب الرقاب اي اضربوا اخرج به ما لم يذكر عامله
اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورد

انتهى ما [illegible] الى [illegible]

فى الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى
ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمى مع عدم القرينة وهو
تكلف لانها قرينتان لقصد العموم بمعناه صفة ثانية
لاى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة
اشتراكهما فى معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربت
ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت
ضربا او ضربى ضربة ذكره فى الامتحان وهذا ظ وان خفى
على الفاضل الجامى حيث قال المراد باشتمال الكل على الجزء
وهو مع كونه خلاف الظ غير متمشى فى النوع والعدد
ومعمول المصدر والمص حمل مراد القاضى على هذا وجعله
من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب ولاحتماله
لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا ثم انه
خرج به مثل تاديبا فى مثل ضربته تاديبا لان التاديب
ما يحصل به الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة
له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهتى فى كرهت
كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك فى المدلول
ان يقصد باحدهما ما يقصد بالاخر ولم يقصد هنا
بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم
المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة
ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز
بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا للعامل ومنصوبا
به بيان

اى ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه يقصد به حدث يقصد بذلك الاسم حقيقة نحو ضربا او تنزيلا نحو ضربته سوطا لتنزيل الآلة منزلة الضرب قع [illegible]

97

نحو قعدت جلوسا او بحسب الباب نحو انبتك الله نباتا وفيه رد على سيبويه حيث يجعل قعدت جلوسا بتقدير جلست جلوسا وانبت الله نباتا بتقدير نبتم نباتا وقد يحذف فعله اى الاكثر ان يذكر والمراد بالفعل اما الاصطلاحى وتخصيصه بالذكر لاصالته وكثرة الحذف لا لان الحذف مختص او العامل مطلقا والتعبير بهذا العنوان لاصالته لقيام قرينة اى وقت قيامها اذ لا حذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا لمن قال كيف ضربت زيدا اى ضربت ضربا شديدا وخير مقدم لمن قدم اى قدمت خير مقدم لقيامه مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اى قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد الحكم السابق عودا تقول جاءنى زيد وعمرو ايضا اى آض ايضا ويجىء زيد وعمرو ايضا اى يشيض ويكون بعد كلام بعيد الحكم لغير ما يذكر له والمعنى عاد المجىء عودا او قياسا فى مواضع ذكرت فى المطولات وسبق نبذ منها قع [illegible]

به بيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان
الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه
ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه
على نحو ضربت وضربى شديد اذ لم يسبق فى كلامه هذا
البيان فلا يراد فيه ما اريد فى كلام المص ولذا عدل القاضى
عنه فى اللب هذا غاية ما تيسر لى فى هذا المقام و
العلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال
لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة
بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بحلاف
الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد
يكون العامل ملابسا بغير لفظه اى اسم ما فعله او المفعول
المطلق هذا هو الملايم للسابق ويجوز العكس اما مادة
نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت الله نباتا وقد
قد يحذف فعله الاصطلاحى والتخصيص بالاصالة
وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل
فى التعريف والفعل بدله هنا وكونه مكلفا عند عدمها
وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف
برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع
الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الا
نسيا اما جوازا نحو خير مقدم اى قدمت قدوما خير
مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد ثم

اى ارجاع الضمير المرفوع الى الاسم ما فعله او المفعول المطلق والضمير المجرور الى العامل

وهو في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره للموصول كذا فيه وله ومعه وقيل صيغة مفعول مسند الى الضمير مصدره
اي الذي فعل فعل به وفيه وله ومعه وفيه ان الواجب ح المفعول هو به لان مسنده صفة جرت على غير من هي له وفيها يجب انفصال الضمير
لدفع الالتباس وقد يستعمل باللام ويقال مفعوله به وفيه وله ومعه فالتحقيق انه راجع الى موصوف مقدر اي شيء مفعول به

اشارة الى ان اللام موصول والباء للالصاق وقال ابن الحاجب انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به
وقال الفاضل العصام يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق بما تضمنه من معنى
التعلق وما اشار اليه الشارح اولى لان الاصل والغالب فيها حتى قيل انه لا يفارق عنها ولسلامته
عما ارتكاب جعل المجاز بسبب الحال والتضمين ولك ان تقول اشار بالثاني ما اشار اليه الشارح
من الالصاق لانه على ما ذكر في التلويح تعليق الشيء بالشيء وايصاله اليه حاشية

غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق
او اسم ما فعله على عامله لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد فلا
لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان ولا يلزم اي المفعول
المطلق لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا
نائب في غير المصدر مع انهما يتشابهان في كونهما مقتضى النسبة
التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر ودوان فاعلية
الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما يدل
عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل
بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي اللزوم جواز تركه لا
مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى
ليفيد فائدة والا كان ذكره عبثا والمنصوب الثاني
المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل
المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي
الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى
اللام ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه
اي تعلق به حسا او عقلا وهو في هذا المعنى وان كان
مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية
فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم
فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع
على الشيء السقوط عليه ولا سقوط لشيء على زيد لوجود
التعلق به عقلا فعل الفاعل اي ما حدثه القائم به المراد

بالفاعل

بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا
فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا في مثال اعطي زيد
درهما اذ زيد ح لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى
اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على
مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة
عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما
ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد
النفي نفيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدي (اي نفي الوقوع عليه) (اي حرف النفي منه)
وهو المجرور بالحرف سوى في واللام وما بمعناهما
اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به والثاني مفعول له
لا به كما مر في بحث حرف الجر وخاص بالمتعدي وقد
مر بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي
ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل وعدم المانع
عنه والمراد به ما ليس فعلا ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما
لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما
ولا مضافا اليه لشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم
عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا
ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا اي بقرينة نحو
اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها
نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما
سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعله اي عامله

مضمون عامله والمتبادر عامله الذي في تركيبه ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير وان كان مسبوقا بالضمير الراجع الى الموصول
راجع الى الاسم بقرينة ان العامل في اللفظ فيخرج يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم وان فعل فيه الضرب الا انه
ليس مضمون عامله وخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما فعل فيه مضمون عامله في تركيبه لكن بقي اليوم في ضرب اليوم لانه يصدق
عليه انه اسم ما فعل فيه مضمون عامله الا انه اول الاسم بالمنصوب بقرينة المقسم وخرج شهدت او فضل الله يوم عرفة فان
الشهود والتفضيل وقع عليه لا فيه من زمان او مكان بيان للموصول وتنويع له وقال الرضي وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان
من غير اضمار مضاف لمناسبتهما بكونهما مدلولا الفعل ولما كان المفعول فيه عندهم اسم ما فيه حرف الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال وشرط
مع الاكرار

مر نظيره لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا او المنصوب الثالث من ثلثة عشر
المفعول فيه مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه
مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له ومعه في اللب لكون
المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو
اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون عامله اي
ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملا
ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف عامله اي
ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة
عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان
اظهر واسلم لولا الاسم لا مكن التوجيه فيه فافهم يعني وقع
فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في المصدر
او تضمنا كما في غيره مؤثرا في فاعل العامل او لا من حيث
انه وقع في ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم
الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة
فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه
وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة
يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل من زمان
او مكان بيان لما واشارة الى القسمين اللذين مر
بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما
هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب

بتقدير في

بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم
بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف كما
مر في بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط
تقدير في وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز
تقديمه اي المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل
على ما مر في بحث حرف الجر ولو كان العامل معنى فعل فاذا
جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى
وحذفه مطلقا بقرينة او لا وحذف عامله لقرينة نحو
يوم الجمعة لمن قال متى سرت اي سرت والمنصوب
الرابع من ثلثة عشر المفعول له مثل ما مر غير مرة قدمه
لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول
المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اي شيء فعل
لاجله اي وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب
جبنا او تحصيله كضربته تأديبا وخرج به سائر المفاعيل
مضمون عامله اي مدلوله الذي هو الحدث تذكر ما ذكر
آنفا فلا يرد مثل وجدت التأديب الذي ضربت لاجله
احتج حتى الى دفعه بقيد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب
وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لا
لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر تقديره ايضا
في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب
الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا او

ويجب اذا تضمن ما تقتضي الصدارة
نحو اين صليت ومتى تجلس
ولو كان العامل معنى فعل هو ظرف
مستقر ولا يجوز تقديمه على غيره اتفاقا
نحو زيد يوم الجمعة في داره
الفعل وشبهه بدون شريطة التفسير
وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة
او بدونها فيه اي صليت يوم الجمعة

نزكه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته
عن رتبة ما يجوز حذف عامله لقرينة كقولك تأديبا
لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته والمنصوب لكن
المفعول معه قيل عدم نائب الفاعل كبوله وفيه وامتناع
عن نصبه جوّزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم
النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر
اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت
مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الاية الكريمة اى الذى
فعل الفعل معه ذكره في الامتحان وفي هذا التفسير اشارة
الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب
عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو
ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى و
لم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان
الواجب ح المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية
على غير ما هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع
المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت
بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به
على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو
الابعد وههنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل
الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير

على

ورتبته
مغالبة نحو تأديبا
لمن قال لم ضربت
زيدا اى ضربته تأديبا
او حالية مثل تأديبا
عندمن لامه على
ضرب احد

فرفعه تقديرى لاشتغال
الآخر بالفتحة

اى في المفعول معه لعدم المحال
فيه لغيره بخلاف ما سبق لوجود
المحال فيما هو اوضح منه
ولذا لم يحمل فيه حاشية

على وفق الظ فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور اى
المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة
لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له
ثم المراد بما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول
معه لا كالمذكور سابقا بعد الواو خرج به سائر المنصوبات
كلها سوى الحال بالواو لمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه
او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل
والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب
الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة ولو كان
المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها
فلا عدول ح الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو
حسبك وزيدا درهم بجلاف نحو كفاك وزيدا فانه
كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالمعنى
بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا
معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان
معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه
في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا
مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل واما
على ما ذهب اليه غيره المقارنة مع حين التلبس بالفعل
والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء
والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في

ك اضافة المصدر الى المفعول له اى لمصاحبة معمول عامل
او الى فاعله اى لمصاحبة معمول عامل اياه

والسر انه اصل الواو انه يكون العطف فالنصب فيما لم يكن
قبله منصوب عدول عنه وتصريح بقصد المعية فاذا
كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل

للخشبة والكبير في النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى
التساوي اي تساوي الماء والخشبة في العلو وبالثاني
معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو
جئت وزيدا ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا وزيد
ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله فلا يقال
الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل
بل هو واسطة على ما هو الرأي الصحيح ولا المعنوي اذ
لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته في كل رجل
وضيعته ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء معنى الواو
سبق القريب ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول
غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل
منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز
مع لا مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد
بعامل واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في
الملحقات بها فقال والمنصوب السادس الحال وهي
ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز
مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع
بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من
حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه
وهي في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغير وسمي
بها الوقت لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال
بالمعنى

بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون
الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة
تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب
اسما او جملة يبين هيئة الفاعل او المفعول لمنع الخلو
فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التمييز
لانه يبين الذات وباضافتها الى المصدر في مثل ضربت
ضربا شديدا ورجعت القهقرى فانه يبين هيئة
العامل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة
عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الحد فلا حاجة
في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل الاولى ان الهيئة
وهي الحالة والكيفية اعم من ان يكون لها باعتبار نفسه
او متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومما ان تكون
محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني
مقدرة ومما ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف
بها غالبا او لا تدوم ويسمى الاول دائمة ومنها المؤكدة
والثانية منتقلة ومما ان تحل عليها هيئتها وحدها
او مع المادة فالاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة
فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل
وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل والمفعول به

هذا مبني على انه يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل المفعول به ومقتضى عبارة جار الله العلامة وصاحب اللباب عمومه للكل من المفاعيل قال الفاضل العصام وهو الاتم وبهذا يوجه كلام المص بجعل يبين مجهولا وهيئة نائب الفاعل له وبه متعلقا بيبين والضمير عائد الى الموصول

لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خبرا او مبتدأ كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد قائما حال من المشار اليه كما هو رأي الفاضل العصام او من زيد كما هو رأي الفاضل الجامي والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد مر ما هو المراد منها وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على غيره لا انفهامه من تخصيص الامتناع وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال

التنكير

ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدثين ولكل حدث متعلق ولكل متعلق فيلي كل حال حال متعلقة نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به فحال كل يليه ومثله هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا مطلقا مذهب سيبويه واجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرف اذا تقدم الحال ما صاحبه نائب عنه مبتدأ او غيره نحو زيد قائما في الدار ومررت بزيد قائما في الدار واجاز ابن برهان تقديم الحال الظرف على العامل الظرف مطلقا نحو في يده كتاب زيد في الدار وزيد في يده كتاب

التنكير كما في خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير ويؤيده قوله في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل فيه التنكير و لا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما في الدار و جوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثلا ولا على ذي الحال ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي بالتقديم ايضا لكن لا يسمى فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على

هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية
لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط
اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا
مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف
المضاف اليه قبل الاضافة فلم نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا و
يمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع
فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه
منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله
في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم و
قال الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان
المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم
الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا
يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن او
غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاءني مجردا
عن الثياب ضاربه زيد هذا مذهب سيبويه
واكثر البصرية وهو المختار عند المص ونقل عن
البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء
من العامل لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة و [redacted]
التضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت
مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا
واستدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

اي الا

وهو ابن كيسان وابو علي وابن برهان

اي جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر

اي الا للناس كافة والمص لم يعتد به ولذا خص التمثيل
اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان
جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته
من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى
من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة مؤولة
لا تصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة
للناس اي عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم
فقد كفتهم ان يخرج منهم احد او كونه حالا من الكاف
والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لا تقرر ان الحال المحصورة
لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج
والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن
دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن
رض ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه
بخرقة اي اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز واسع والكف
بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن
الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا
فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس
كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس
فحالية كافة ح ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على
الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه
على ما ذكره الرضي فلا يخ عن الايهام ولو كان المراد بها التأكيد

قال الدماميني وابطال بان ما زيد فيه
التاء للمبالغة ثلثة ابنية نسابة
وفروقة ومهدارة غير متجه لان غاية
شهادة على نفي في مقابلة شهادة
على اثبات من امام معتبر على
ان الحصر في الثلثة باطل لثبوت راوية

الظاهر اجمعها

خبرية تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيكون خبرية
ولا يكون انشائية التي لا تدل على ثبوت مضمونها والرضى قد قام الجملة الحالية مقام المفرد وتظهر اعراب
الجملة الجزء الاول ويلتزم تكرير لقيامه مقام الحال نحو بعته يدا بيد

تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا كافة الناس
بالاضافة وان الحال المحصورة لا يتقدم على ذى الحال فلا
يتجه ما قيل ان كلامى الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع
الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اى غير مخصصة
بالسوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء
وقيل لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت
فى سائر المواضع طرد الباب ورد بان هذا يقتضى انه
يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود
الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرح جوابه ويفيده قوله
محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تقديم تخصص المبتداء بتقديم
الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة الظرف الزمان
ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى
مسلم واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم
نحو جاءنى راكبا رجل وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر خبرية لا
لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال ولجراؤها عليه
فى قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيئى
ووقعت جملة فلا بد فيها اى فى الحال الكائنة جملة من رابط
يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت
مع فاعله اذ الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه
لمشابهته لاسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا على اصل الحال

من الدلالة

من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال من
التجرد عن حرف النفى ونحو قمت واصك وجهه و
قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله
ماؤول بتقدير المبتداء او جعل الواو فى الاول للعطف
قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان
اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا من قد كما
فى التسهيل لم يحتج فى الثانى الى التاويل نحو جاءنى زيد
يركب او الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده
فى غيره اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى
المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظ لانه الرابط
فى كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج
الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة
وظاهرة فى الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز
الاكتفاء باحدهما لوجود الربط فى الجملة والورود على اصل
الحال او على نهجها لكن الغالب فى الاسمية وفى حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان
فهو كنفى داخل على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها فى
الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها الدالة على
الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب
ان يكون الرابط فيها فى غاية القوة واما بدونه لدلالتها
على الربط من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضى اجتماع

الضمير مع الواو وفي الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة
لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير
لربط الحال بذي الحال ولابد من ربطها بالعامل لانها لتقييده
والرابط به في المفرد هو النصب وقد اكتفى في الجملة
فذكر الواو بدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يربط
الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا
ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما
ليس مشابهة بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها ع
فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو
جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو
او ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاءني زيد
ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو او وركب عمرو
بالواو وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد هو
راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو او وعمرو
راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لاندراجها
في الفعلية عند بعض ... والشرطية ايضا لانها لا تقع حالا
بحالها لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال
غير لازمة بصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال
فيربط بالمبتدا لكونه لازما فتكون من قبيل الاسمية
نحو جاءني زيد وهو ان تسأله يعط او بانسلاخ
معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم تأتني و

يجوز

يجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا
وحذف عامله اي الحال بقرينة مقالية او حالية نحو
راشدا مهديا لمن قال اريد السفر او لمن تهيأ له
او شرع فيه اي سر او اذهب راشدا فيما يكون فيه
الرشد بنفسك مهديا فيما لابد فيه من دليل فلا يرد
ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم انه هذا
يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون مما
نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا
او تقديرا للماضي المثبت لان ما ذكر في وجهه لا يتم التقريب
كما ذكره في الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش
والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرض اشتراط
المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره
صاحب التسهيل والمنصوب التابع من تتمة تمييز
التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء
وهو الاصل للتوصيف وبفتحها ايضا باعتبار
انه المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام فقد
لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى فهو ما
اي نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكرها ابن الحاجب
والوضعي كما ذكره البيضاوي لان الغرض ... من ذكرهما
اخراج صفة المشترك مثل رأيت عينا جارية و
التوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد

عن ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة
صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء
لخمسة وقد سبق في بحث الكلم المبهم التام او عن
ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز في نسبة كائنة في
جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد بنا
بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب
عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه وهو
زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغني عن التمييز
على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب او فيما
ضاهاها اي شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماء اي ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب
عنه فاعل مجازي في المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة
عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة
المشبهة نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين اضافي محتمل
لهما اي طيب ابوه او ابوته لم يذكر في المشابه المثال الذي
يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة
كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه اكتفاء بما ذكرها فيه اذ
لا فرق في التمييز بينهما وابوة عرض اضافي ودارا عين غير
خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها جزء المنتصب عنه و
افعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما عرض غير اضافي
او في نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا
وعلما

فاعل في المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره ويستشكل بالحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس
بمالئ بل مالئ وبفجرنا الارض عيونا لان العيون ليست بمفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون
ممتلئ ماء بمالئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا واتمام الوصف بانه
فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب اصله اهون واعذب
مع الاسرار

وعلما ووجها وهذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن
مقدرة فاعل في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا لما
تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي
اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل العامل لازما اي تفجرت
عيونها كما في الجامي او في حكمه بجعل العامل مجهولا اي
فجرت عيونها كما في شرح التسهيل و في قول المص والارض
مفجرة عيونا اشارة ما الى الثاني فافهم فلذا اي لاجل
انه فاعل في المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والمازني
والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ الاول
لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم
البناء على الابهام و ذا ينافي الغرض من التمييز وهو
الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة
بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى
التعريف فتدبر والمنصوب الثامن ما يطلق عليه في
العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر باب كان لانه معمول
الناقصة خاصة بخلاف و لما لم يمكن تحديد مطلقه بحسب
المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسمه قسمين مختلفين الحقيقة
قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال

وهو نوعان متصل وهو ثم المخرج باعتبار الحكم والمراد
من متعدد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه
يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة
الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد
الا نصفه بالا واحدى اخواتها لم يفسرها اكتفاء بذكرها في
اثناء المباحث بيدانه فائدة بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل
العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح
فلا بأس بالنقض وعدم التصريح ومنقطع وهو المذكور
بعدها اي الا واحدى اخواتها حال كونه غير مخرج عما لو
من متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني
القوم الا حمارا او المراد كجاءني القوم الا زيدا مشيرا الى
جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا
القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب الا واما
في المتصل فكلاهما باب الا فلا يلزم تداخل القسمين
والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة
قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازا عن سوى
وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا
وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد
بكونه في موجب تام غير الصفة بيانا للواقع لئلا يذهل
اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه
في كلام موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه

اذلايجب

اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البدل
تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا و
هو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء قيل وجه وجوب
النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة لمجيئه بعد
تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية
فيكون في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا
بالكلية حتى يفسد وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل
ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى
ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ورد بان معنى
تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز جاء زيد لا
عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فالظاهر ان الوجه
فيه الاستقراء ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او
على المستثنى منه عطف على خبر كان وهو في كلام موجب
وبعد الا متعلق به قدمه ليشارك فيه المعطوفان عليه
لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه و
لذا لم يعد كان في هذين كما اعاد فيما بعدهما فتبصر وجه الوجوب
تعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو ما جاءني
الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر ان الا فيه
بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن

حادام يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود
الاصلي بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب
بالمفعولية او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين في مقام
آخر وانما ذكر هنا لتتميم بحث المستثنى والمنقطع
وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما
قبله في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس
من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب او اذا كان بعد
خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل
الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف ومطلق
نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجاني
منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل
ليكون اشبه بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن
فحذفت واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم
الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب في الاكثر اي المستثنى منصوب
بعدهما على انهما فعلان في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا
او بعد ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدها اصلا وهما
حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير
زمان مضاف نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا زيدا
اي خاليا

اي خاليا او مجاوزا الجاني منهم او مجيئهم او بعضهم
او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجاني او مجيئهم او بعضهم
او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام و
لا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيدا
كما في مذ سافرت فيستغني عن التزام حذف قد او
بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى
يعني كما يعم المفعول به نحو جاءني القوم ليس او لا يكون
زيدا اي ليس او لا يكون الجاني منهم او بعضهم او
بعضهم منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا يستعمل
الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام
الحرف وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها
دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف
فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير ولا حاجة
الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها و
لا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب
بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا في هذه الامور رعاية
لاصولها لما رأوا من اعراب غيرها يعني الا رعاية للاصل والحق
ان تكلف الاعراب فيما يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا
غيره ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه
المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع
كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى

والمفرّغ في الحقيقة هو العام ويجري في جميع معمولات الفعل الا المصدر المؤكد والمفعول معه ... نحو ما ضربت الا انا وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وما خرجت الا يوم الجمعة وما خرجت الا امام زيد وما جاء زيد الا راكبا وما كان قائما الا زيد وما كان زيد الا قائما وما طاب زيد الا نفسا ... في المبتدا والخبر ايضا نحو ما قائم الا زيد وما زيد الا قائم

وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ في الموجب
يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون
على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيد او الا زيد
ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي اقتضائها اذا كان المستثنى
منه غير مذكور فان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فهو
منصوب وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رايت
الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى
مفرغ العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب
قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه
لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد في الا نادرا بخلاف غير
الموجب والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه
ولو صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر
وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان
منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى
البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا وبعد حاشا لكونها حرف
جر في الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على
انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد
اي تنزه الله تعالى عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرفي جر
في الاقل والاصل في غير ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة
باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال

لان الافادة في غالب وعدم الافادة في نادر نحو ما مات الا زيد ... احد نازل
فعدم الافادة ... غالب احد نازل

بان يكون الكلام مما يصح ان يثبت على سبيل العموم

يحمل

ويحمل على خلاف الاصل مع قلته على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء
لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما
بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي
يظهر الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في
الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا لا ينتقل اعراب المستثنى اليه
لما انجر به على التفصيل المذكور من وجوب نصب لو في موجب
تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين
مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل
في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر في
الاستعمال وقد تحمل على غير في الصفة على خلاف الاصل لما مر
من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم
دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال
اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما
بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق
والمعنى هي ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل و
الصورة اجري اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعد
لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر
قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان
فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا دال على
عدد محصور الا الله اي غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم
بالدخول وعدمه لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام

كا مر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرائطه ويجوز تقديمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا في احد المعمولين لعدم الالتباس
بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما فلا بد فيه من قرينة نحو بنونا بنو ابنائنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار بنبوة بني الابناء
وفي نحو زيد المنطلق لا يجوز لعدمها
مع الاسرار

ويجوز في مثله وهو كون كان بعد ان معلوما فاعله بظهور مرجعه او بذكره كان يقول
ان عملهم خيرا وقد يقال يجيء ان بعد اسم يصلح فيه تقدير ظرف والا فيتعين فيه النصب
نحو سلسير كاشيرا ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول ان كنت راكبا فانا راكب بعده فارتفاعه
مع الاسرار

وقد يكون في المعرف كجاءني الرجال الا زيدا اذا لم يوجد
قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول والاعدم فيتعذر
الاستثنا على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون
في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور
نحو مائة رجل الا زيد و المنصوب التاسع من ثلثة عشر
خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه احسن و
اخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره مما سبق كما سبق
قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتي فانه معمول
للحرف وامره اي خبر باب كان كامر خبر المبتداء في كونه واحدا
ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك و يجوز حذف كان
لكثرة استعماله دون غيره لعدمها وهذه احسن واوضح
من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه
شر ويجوز في مثله اي مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد ان
ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن
وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته و
عكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف
لضعف الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير
حرف الجر ليس بقياسي بل سماعي نحو المرء مقتول بما قتل
به ان سيفا فسيف اي ان كان قتل بسيف فبسيف والعاشر اسم

حيث قال خبر كان واخواتها لعدم التكلفات التي ارتكب فيها

وهو يحذف عامله

ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله
به مشروطا فيه كامر ولا تقديم معموله على المضاف لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابع وقد عرفت فيما تقدم ان الحال من المضاف
اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس مما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة المتن
هذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف وظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرة لان الظاهر
ان العطف على الضمير المجرور فيجب اعادة الجار فاضطر الى التمحل اما بحمله على مذهب الكوفيين من انه لا يلزم اعادة الجار او بحذفه
وابقاء المضاف اليه على الجر على الندور مثل يريد الاخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير بل على المضاف والمعطوف المضاف المقدر
او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى

الارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع
معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديره
بحذف المضاف واقامة المضاف اليه

اسم باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما
هو مشبه بالفعل التام وهو كالمبتداء الا في صحة وقوعه نكرة
صرفة ولو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز
حذفه الا للضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه
ولا يظهر العمل في المحذوف قال في الامتحان ولا بد من
استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل صريح
والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه لان عاملها مشابه
لان فيهما شدة اتصال ولان عملها ولا مختص ببعض اللغة
بخلاف هذه فلها رجحان عليها نحو لا غلام رجل
جالس عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل و
قد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود
الاسم والاول لازم الاحجاف نحو لا عليك اي لا بأس والثاني
كثير خبر ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل في
المعمولية وهو مثل خبر المبتداء والمنصوب الثالث عشر
من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربع
نحو لن يضرب واما المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه
في بحث حرف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية او
لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم
معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف
اليه بآخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز

وما بعد لا يعمل فيما قبلها ومن ثم لم يجز انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز
التقديم على الغير في عامة كتب النحو لكن في مغني اللبيب ما يدل على خصوص
بصورة جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا
لم يجز التقديم لان لا لا تحل مكان غير والحق ما قال الجمهور لان اعتبار
شيء مع شيء لا يلزم ان يكون في الوجوه كلها
مع الاسرار

تقديم معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير
فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب
لكونه لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز
الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة
غيرما اي شيء سمع من العرب وحفظ اي يجوز الفصل
بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع
بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء
كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر زين للمشركين
قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة
بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد
وجر الرسل وكقوله تركُ يوما نفسك وهواها سعي
في رداها وكقوله وهل انتم تاركو لي صاحبي والقسم
نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء
في الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم من
لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام
في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائز في السعة
وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ
غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله تسقي
امتياحا ندى المسواك ريقتها اي تسقي ندى ريقتها
المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا عدمنا

فهو وجد

يعني قال المصنف في الاظهار لا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة
الشعرية الا بالظرف وفي الامتحان فالحق في هذا ما قال ابن
هشام في كتاب التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة
في السعة واربعة مختصة بالشعر ففي كتابيه تناف اللهم الا ان يقال
ان المصنف لم يطلع في تأليف الاظهار الاسرار على ما قال ابن هشام
واطلع في تأليف الامتحان لانه اخر تاليفه فلا تنافي بين كلاميه في كتابيه

فهو وجد صب اي فهو وجد صب بالاضافة ثم دفع الوجد
وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح
طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله
كان برذون ابا عصام زيد اي كان برذون زيد ابا عصام
ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف
المضاف بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه
وهو اي اعطاء اعرابه بعد الحذف القياس والغالب نحو
قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا
على الندور وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة
بجر الاخرة على قراءة اي ثواب وقد يحذف المضاف اليه
بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين اذا
عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور و
لذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قوله يا من رأى عارضا
اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي الاسد
وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة
انجم من منازله او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو
يا تيم بالنصب تيم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي
بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب
المبرد والسيرافي و[illegible] مذهب سيبويه انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه لكونه منادى مفردا
الضم

قوله لا ابا لكم باثبات الالف ذا الشبيه بالمضاف في افادة معنى التخصيص
وليس بمضاف حقيقة كما ذهب اليه سيبويه لانه يجب الرفع والتنكير
لكونه موفة ويكون المعنى على نفي الاب المعين والمراد نفي جنس الاب
ومثله مثل لا غلامي له

البسيط

موفة ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوءة عمر والتيم
قوم عمر وابن لجاء وعدى اخوانهم والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
يا تيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى انتم ضعفاء لا ناصر لكم
او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمر
ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اى مكروه من قبلي يعني من هجائي
اياهم والا وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بلا تنوين
المضاف اى يعطى التنوين اياه عوضا عنه اى المضاف اليه
لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية
وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا
آتيناه ونحو حينئذ ويومئذ اى كل احد وحين اذ
كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي
الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر وحسب
عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اى في تلك
المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض
اذ لو منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد
كان خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه وكنت قبلا العدم
علة البناء والعلة الاخيرة لم يتعرض لها بني المضاف
في كل منها لشبهه بالحرف في الاحتياج على الضم جبرا
لنقصانه باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام
الاربعة للمعمول بالاصالة ففعل مضارع دخل احدى

الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في المضارع فان
كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا او اسما وقدم معناه
تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر
فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كان الابتداء
وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها مسندا
ومسندا اليه وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف
فلا تستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط
وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقد
مر وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان
للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان
الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله
اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا اى الشرط
والجزاء مضارعين وذا اجود لوجود المطابقة بين
اللفظ والمعنى ولذا قدمه في اطلاق المضارع عليهما
باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق
هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر
الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اى الشرط فقط
مضارعا والثاني ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية
بغير فاء يعني ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء
لانها تمنع من الجزم صرح به في التسهيل وفي العبارة
مسامحة والمراد ظاهرا لا احتمال لوجوده في الشرط

حتى يحترز عنه بهذا القيد ولاحظ منه المعطوف اذ لا مدخل
لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط
المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد
بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا من الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء
فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء
واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع
بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل
العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن
لان فيه تاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه من معناه مع
عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل
قال البعض لا يجيء الا في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان
يقبح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال ان العاطف
بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني
مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا مضارعين
صرح به الرضي فافهم جاز الجزم بها لفظا او تقديرا
لوجود الجازم وصلاحية المحل والرفع في الثاني لضعف
التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او
تقديرا ولم يوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم
محلا

والمراد بالبعض صاحب المغني وقال شارح الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجيء قوله عم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقال بدر الدين في رسالة المسماة بشرح الذرر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المص اختاره فاطلق كلامه
فتح الاسرار

ط نحو ان اتيتني اتيك او اتيك وليس اجزك في قولك اجزك ان جزتني جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اجزك عند البصريين لان الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم يجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فاضرب صواب مغن اتفاقا فالتوقف مضمون على وقوع الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار في لك علي دراهم ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي نحو اضرب ان جزتني زيدا
فتح الاسرار

محلا لكونه ماضيا نحو ان اتيتني اتيه او آتيه وان كان الجزاء
ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا فانما سلك
هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف
الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع
بكونه منفيا بلم او لما متصرفا الا غير متصرف كانا بمعنى المضارع
لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما بلن او بما او بلا فان
حكم هذه المنفيا يجيء فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق
تاثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولا يمكن الجزم فيه
لفظا او تقديرا لبناء الاول وانجزام الثاني قبل دخول
الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي اضرب او
اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب او ضربت
وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفته
وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط
ماضيا او مضارعا كما يشير اليه في الامثلة او جملة ماضية
بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها
ماضيا وكذلك الياء في الامرية الدعائية او
الدعائية صدرها فيكون وصف الجملة بهما وصفا
بحال جزئها في غير متصرفة على الاول ام غير متصرف جزئها
اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وقد
انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه من

حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذ لا مدخل
لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط
المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد
بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا من الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء
فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء
واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع نحو
لو بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل
العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن
لان فيه تأثير اداة الشرط في الابعد باخراجه من معناه مع
عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل
قال البعض لا يجيء الا في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان
يقبح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال ان العاطف
بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني
مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين
صرح به الرضي فافهم جاز الجزم بها لفظا او تقديرا
لوجود الجازم وصلاحية المحل والرفع في الثاني لضعف
التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او
تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم
محلا

ط والمراد من البعض صاحب المغني وقال شارح الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجيء قوله عم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقال بدر الدين في رسالته المسماة بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المص اختاره فاطلق كلامه فتح الاسرار

ط نحو ان اتيتني اتك او اتيك وليس اضربك في قولك اضربك ان ضربتني جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجب الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتفاقا فالتوقف مضمون على وقوع الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار في له علي دراهم ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي نحو اضرب ان ضربتني زيدا فتح الاسرار

محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني اته او آتيه وان كان الجزاء
ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما سلك
هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف
الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع
بكونه منفيا بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى المضارع
لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او ما او لا فان
حكم هذه المنفيات يجيء فلا يجوز دخول الفاء فيه ليتحقق
تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولا يمكن الجزم فيه
لفظا او تقديرا لبناء الاول وانجزام الثاني قبل دخول
الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي اضرب او
لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب او ضربت
وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفته
وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط
... اليه في الامثلة ...

بسم الله الرحمن الرحيم

والاستفهامية اى المنسوبة الى الاستفهام بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضى واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كان الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على ادوات الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان اكرمتك اتكرمنى قال على كرم الله وجهه فان فعل الله ذلك بكم اتؤمنون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تع قل ارأيتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تع قل ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ويجوز الفاء فيها لعدم عراقتها قال تع ارأيتم ان كنت على بينة من ربى واتانى منه رحمة فمن ينصرنى من الله ان عصيته وساعده فى عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه على بيان اقسام الانشائية لا بيان اقسام الانشاء التى يجب فيها الفاء مع الاسرار

التسهيل وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعى العدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله او ماضيا بمعناه اى بمعنى نفى لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض النسخ ما بمعناه وما اما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية بمعناها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده [illegible] جملة معترضة مع الاسرار فلا بد اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان الماضى بمعناه او مضارعا اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا بالسين او سوف او لن او ما ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال و ما تدل على الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه من الفاضل العصام فى وجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والنهيية اى المنسوبة الى النهى والاستفهامية والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية والوضعية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تأثير

الاداة

او بمعناه والظاهر انه معطوف على غير متصرفة والضمير راجع الى الجملة ماضية بتاويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها اى جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدر مع الاسرار

او مع النص على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال

الاداة فيه لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من افعال المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضى بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاءه على المضى اذا كان مشترطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى وقال ابن مالك كلما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالى وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك وان متاسر ثم فستوضع له اخرى مثال المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه مثال النهية او قيل فهل تضربه مثال الاستفهامية وان اكرمتنى فيرحمك الله

اعلم انه لا يدخل شيء من النواسخ على كلمة الشرط واحرف النفي الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني ولا ما من ضربني ضربته
وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء الا ولم في المضارع فلا تقول ان لم يضرب او سيضرب او قد فعل
وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان ولو المستعمل في معنى ان مع تقديم الدال على الجزاء
اذا كان نقيض الشرط اولى بالجزاء منه نحو اكرمه ولو شتم فالشتم بعيد عن الاكرام ونقيضه وهو المدح
اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط اي اكرمه
ان لم يشتمني وان شتمني وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا

نفسه مثال الدعائية وان جئتني فليك مكرم او فلا تنزل او فهلا تكرمه

وان كان اي الجزاء مضارعا بغيرها اي بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الادا لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث انها خلصته للاستقبال الا في المثبت فظ واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي والمص لان ما ذكر في وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم في محل الجملة

واما المعمول بالتبعية وهو على ما في اللب ما تبع سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية

بتتبع

وهو الفاء لانه لاتباع الشيء للشيء فيدل على ان الجملة جواب لا كلام منقطع

المعمول بالتبعية

بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا ترك واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه في الامتحان فخذ بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة على متبوعها في السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صار المفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل باشر الثاني ووافقه فيه المبرد والسيد في معا

والزمخشري وابن الحاجب واما جعل العامل فيه
نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي
واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر والاستدلال عليه
قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عمل
في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام اذ ليس
كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار
والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان
المبدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيأيد
مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما
في العطف بالحروف فلان كون الحرف واسطة بين
العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها
كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس
وجعل حرف العطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم
لزومها لاحد القبيلين كما هو حق العامل واعرابها
اي الخمسة كاعرابه اي متبوعها ولو محلا او موهوما
نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فانه
سابق مع كونه مجرورا عطف على مدرك مع كونه
منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة
الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في
المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد

المشاكلة

والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار المجرور وفائدة اللام التأكيد ليس الا

لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع
والجر مجاز المعمول الاول اي من تلك الخمسة الصفة
قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا او وفائدة
وهي تابع خرج به غيره من المعمولات يدل بهيئة
تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما
صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص
المفتاح على معنى ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل
عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال
الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن ما
باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن
ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل
حسن غلامه لا باعتبار اسناده الى فاعله يدل على
حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع
بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل
في المتبوع وهو كونه بحيث حسن غلامه
وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق
عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجريان
الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وللتمييز
بينهما الاختلاف احكامهما ثبوتا مطلقا تميز
مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد

ويجب حمل التعريف على التبادر

البدل والعطف بالحرف في مثل اعجبني زيد علمه
او وعلمه والتاكيد في مثل جاءني القوم كلهم اجمعون
للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بمتضمنة
ولا التزامية ولو قيل ان هذا اخذ للتبادر كما صرح
في الامتحان فيخرج بمطلقا دلالة كل منها مقيد
ببيان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام
وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها
فرده المصنف بانه ليس لغير العطف من التوابع مع
متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع
ان يكون نعتا وبدلا او بيانا نظرا الى اختلاف
المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على
ان الظ على هذا التوجيه التانيث وانما ترك
ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني ويجوز تعدده
كما مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز
وصف النكرة حقيقة اوحكما كالمعرف باللام
الذهني لكن لا توصف الا بالجملة فعلية
فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني كما لا توصف من المفرد الا بنكرة
يمنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك

او خير منك

لكن قيل يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود منه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه عم الاسرار

وعند البعض يجوز لحوق الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق كما قيل في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء

للعهد

او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع دلالتها
على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل
اضربه اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يقول
بضربه قال الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها
في الخبر اشارة الى جواز كون الانشاء خبرا بلا
تاويل دون الصفة لانه التقييد الموصوف بامر يعلم
المخاطب انتسابه والانشائية غير معلومة النسبة
قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدا ليس الا افادة
نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة
الخبرية يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظننت في
بادى الراى اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون
الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها
فليس هي هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه
ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في
ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف
الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس اى فيه ويوصف اى يقع الوصف
بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا
كان الوصف او جملة ولذا قدم ببيان كونه جملة

علي هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل
وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه
او غيرهما وبحال متعلق كذلك فزيد الحسن
نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن
هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم
بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى
اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه و
لما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما و
تفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب
اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة
او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث والاعراب تركه حذرا من التكرار
ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو في
الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد
منها الذكر او الا في الاثنين نحو جاءني رجل عالم و
جاءتني امرأة صالحة والثاني اي الوصف بحال
المتعلق في الاولين من السبعة اي التعريف و
التنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكم غيرها قد
علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل وفي البواقي كالفعل

المستثني مولانا عبد الرحمن الجامي وغيره

لا الشخص من الجانبين من التابع والمتبوع اي يتبع نوعه نوعه و اجتماع المتضادين في واحد نوعي في حال واحدة جائزة كما يقال الانسان عالم او جاهل اذ مجموع السبعة يوجد في نوعيهما دون افرادهما بل يوجد في كل منهما ثلثة منها حاشية الامتحان

كما قال

كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على
ان هذا في كلام صاحب الغير المعلوم فيحتاج الى
انتظار شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم
او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة
هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيانها
غير الاولين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال
والمعرفة ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى الانتظار
الشديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان
بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف واضيد و
كون مفهومها وجوديا محضا ما اسم وضع وضعا جزئيا
او كليا لشيء ملتبس بتعينه اي بذاته المعينة من
حيث التعيين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه و
الرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن
لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير
الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام
وقال في الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء
والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها
حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي

من حيث انه معين

الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني
والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل
في شيئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيئ
لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك
بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون
الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا
قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند
السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ
واختاره ابن الكمال الكامل في الاصول وجعل
بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في
شيئ بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم
ما وضع لافادة شيئ بعينه واستبعده ذلك الفاضل
ايضا بان تعريف ما يقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن
ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة
المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة في وضعها
الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم
يبعد عده وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي
الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة
اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة
ما وضع لشيئ لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت
موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي
او لشيئ

او لشيئ لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا
كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار
الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد
السند في تصانيفه قال الفاضل العصام والمعرفة
ستة انواع بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها
موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار
امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعل
الة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على
ما هو رأي المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك
كما هو رأي المتقدمين قدمها لكونها اعرف مما عداها
واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب
لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيما لا يتطرق
في المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ مفسر
لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام
بالنظر الى ما قبلها والى اعرابها الاول مرفوع محلا متصل
قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال و
لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وقد سبق في
بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو
هي هما للتثنية ولا ذكره بعد المفردين ولم يذكر لذلك

والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياهما اياهم ... مذهب سيبويه ان الضمير ايا وما لحقه حروف ... الضمائر المنصوبة ... مشترك بين المعاني الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش ان ايا مضاف الى ما اتصل به وهذا غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال السيرافي والزجاج الضمير هو اللواحق وايا ... الكوفيين ان ... المذهبين الاخريين لا وجود للضمير المنفصل الا المرفوع وقال الفاضل العصام والاظهر ... الالفاظ بجملتها ضمائر وانه لم يوجد ... تختلف اواخرها كما في ... الاسم الواحد موضوعا ... كثير

لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان مشتركا

بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هي انت بالفتح

انت بالكسر انتما كهما انتم انتن انا نحن أنما بداء

بالغائب رعاية لاسلوب الترقي ومن بدأ

بالمتكلم رعى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك

بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما

الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا

فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه

ولذا اختلف في ضمير الضارب قيل مجرور مضاف

اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار

لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو ضربه ضربها

ضربهما مثلها ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما

ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحو له الى لها لهما لهم

لهن لك لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب

منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك

اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني من

الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع

واحد جزئي ترك لما في الامتحان ان نحو اسامة

غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز

ويخدشه عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين

الاسد فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضي من انه

توقيف

مع التانيث والوصف بالموفة نحو هذا اسامة المقبل ووقوع الحال بعدها بغير وصف وصحة الابتداء بها نحو اسامة اجرأ من ثعالة قال الدماميني ان مثل هذا بحسب اللفظ لا المعنى فانه شايع كالنكرة علم وقال بعضهم اطلاق الموفة عليه مجاز اذ لا يخالف معناه معنى اسد

توقيف مثلها تقديري كعدل عمر لا مور لفظية مثل

امتناع اللام ومنع الصرف وهو قسمان علم شخص

نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو اسامة

وسبحان علما للحقيقة التسبيح على رأي قدمه على اسماء الاشارة

لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه

ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها

وضعا بل استعمالا والنوع الثالث من الستة

اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة

حقيقة في الحسية للحاضرة فيخرج المضمرات وسائر

المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة

وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس

مشاهد قدمها على الموصول وذي اللام لانها اعرف

منهما لان معرفتها بالقلب فقط بخلافها فانها

بالعين ايضا وهي مبتداء خبره محذوف ذا مبتداء

خبره للمذكر المفرد اي الاشارة اليه ويمكن ان يجعل

ذا مبتداء ثانيا بتقدير منها خبرا او للمذكر حالا من

فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وللمثنا

اي المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع

ذان رفعا مبتداء مؤخر او ثان بتقدير منها كذا

وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب

الذال في المذكر تاء اذ العادة هي الفرق بينهما بها

ولا اجعل اصل السابق ذكره الفاضل العصام
وذى بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى
هى علامة التانيث فى تضربين قيل هى الاصل لكونها
بازاء ذا وتى بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق وته
وذه بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل
اجراء لمجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهى وذهى
بوصل الياء وذات لم يذكرها القلتها ولمثنا اى المؤنث
تان وتين قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل
تا ولجمعها اى المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا
فيكتب بالياء لان الف مجهول الاصل ويرسم الواو
لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق
اوائلها اى اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على
المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهارها باختصاص
اماوالا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال ما
هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق
للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان نحو هذا و
يتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال
المخاطب من التذكير والتانيث والافراد و
ضديه وهو حرف لعدم حظ من الاعراب
اذ لا يمكن جعلها تابعا لاسم الاشارة لتباينهما و
عدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف
وقيل

وقد يلحق ما للمتوسط ... الكاف للقريب ... يلحق

وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو
افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا
يخفى ان هذا الكلام على السند واللازم اثبات المقدمة
الممنوعة وانى هذا فيقال فى المذكر المفرد ذاك بالفتح
وفى المؤنث المفرد ذاك بالكسر وفى تثنيتهما ذاكما وفى
الجمع المذكر ذاكم وفى المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف
مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته
فى الحرفية وكذا اى مثل ما ذكر لفظا فى تصرف حرف الخطاب
المتصل باخره البواقى من ذان الى اولاء نحو ذانك الخ وتاك
او تلك اه واولئك اه فيصير خمسة وعشرين اذ حرف
الخطاب فيضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوى
وجاء افرادها مطلقا ويجمع بينها اى حرف التنبيه و
كاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن
الاخر نحو هاذاك ويقال اى تقول العرب تلك فى
تى واولالك فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء
لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية
وهو جائز على ما فى التسهيل ويحتمل على ان يكون
الاولى بفتح الياء وحذف الالف من تا لام لكنه
قليل ولم يحذف الالف فى ذلك لخفتها بل كسر اللام
على ما هو الاصل فى تحريك الساكن وذانك وتانك
مشددتين اذا المخففتان للمتوسط لكون كل من

اى اسم الاشارة مع كاف الخطاب

فى جميع الاحوال سواء كان التثنية والجمع ... او المخاطب مفردا ومثنى ... بنا وتيا ما ذكر او نحوه

اى لو كان بالقصر كتب بالياء

هذه الكلمات الاربع للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة من
المفرد وارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام
بانه ينبغي ان يكونا للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد
يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد
للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب
والبعيد والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف واحد فا
كالالف واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعيد
باللام ثم وقال المبرد الاصل ذان وتان لك جعل اللام نونا
وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاولى
مثل الثاني وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع
مثل اطرد وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع
تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه
لا ادغام مع سكون الثاني وعرفت ان اللام ساكنة
كسرت لالتقاء الساكنين ولما كان هنا قبلها
حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء
السكون فمسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام
بعد زوال التحريك فممنوع لجواز مثل لبيد على انه يمكن
ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاه
الدماميني ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح
هذان بالتشديد مع هاء كما لا يصح هاذلك
وقد جاء

وقد جاء اقول مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجمع
الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام
كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون
التثنية والالف باللام وان الاصل دخوله بعد تمام
الكلمة وقد جاء ذانك وتانك بابدال النون ياء
واما ثم بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهو لازم
الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن [illegible] او الى لا غير وهنا
بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك
فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره
الا مجازا والثاني للقريب وما سواه للبعيد والنوع
الرابع من الانواع الستة للمعرفة الموصول بغيره و
هو بمعنى الاسمي واما الموصول به غيره بمعنى الحرفي فذكره
الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا
الا بجملة خبرية وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدي استلزام
الدور بل يفيد لمن عرف صيرورته جزءا في الاستعمال
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل
بالتعداد قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة
لمناسبة لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات ولا بد له
اي للموصول في جزئية من الجملة من صلة ليكون
بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم
والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله

جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون
مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم
في المفرد فضلا عن المعلومية والانشاء لا يعرف
مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة
لا يصلح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان
الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا
بين ان يكون موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت
من ضربته اما اندفاع اللزوم فظ واما اندفاع اللازم
فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت
انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعي
والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني شرح التسهيل
هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد لازم
بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلة كقوله
تع كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة
قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب
وان يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه قريبا
اي الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط به خص الضمير
بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل
او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به

الظ

الظ كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في
رحمة الله اطمع اي في رحمته لكن قال ابو علي منهم من لا يجيزه
وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة اولى فظهر
من هذا ان ما في الامتحان ان العائد عام كعائد
المبتداء كذا في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل
كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد
يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم
او المخاطب نحو قول علي رض انا الذي سمتني امي حيدرة
ونحو انت الذي قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما
او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال
انا وانت اذ في الذي قلت اغناء عن الاخبار بانا او
انت ونحو انا حاتم الذي وهب المائين واما اذا وجد
ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت
وضرب زيدا ويجوز حذفه اي الضمير كثيرا لو مفعولا
وقليلا لو مبتداء او مجرورا عند قرينة اذ لا حذف
بدونها الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه
جزءا من الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد المذكر
واللام الاولى حرف التعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف
المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة
في وقوع الاوصاف وشيء منها لا يكون معرفة بدون
اداة التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة

عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الساكنة التي
هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا
مما لا يجد به مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس في الكتابة
بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن
عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها ولمثناه اى
الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه
بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان و
اللتان ولجمع المذكر وقيده التسهيل بالعاقل الذين
في الاحوال الثلثة من الرفع والنصب والجر والتي كالذى
هي للوحدة المؤنث ولمثناها اى الواحدة اللتان رفعا
واللتين نصبا وجرا ولجمعها المؤنث اللواتي وجاء
فيه اللوا بحذف التاء والياء معا واللائى بالهمزة و
الياء واللاى بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاتى
بالياء والتاء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائى
بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح
لب الالباب الظاهر هذا واللوائى جمع الجمع وذا عطف
على الذى الواقعة بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا
صنعت اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى في جوابه ليطابق
السؤال في كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او بمعنى اى شيء فالنصب اولى فيه ليطابق
السؤال ايضا في كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه

لان ما مبتداء وذا خبره وجوابه مثلا كتابة مرفوع على انه خبر محذوف اى مصنوعى او الذى صنعته

خبر لان ماذا ح بكماله منصوب مفعول صنعت وجوابه مثلا كتابة منصوب بتقدير صنعت

خبر محذوف ومن لذى العلم الا انه يجوز وما لغيره في
الغالب ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى
فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كذا
ذكرها الفاضل العصام واى اللذكر واية للمؤنث والالف
واللام اى مجموعهما على ما في شرح المفتاح للشريف و
التفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف
التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل ذكره
في الامتحان لكن هذا يخالف ما سبق ولعله مشى في
احد الموضعين على احد الرأيين وفي الاخر على الاخر ه
الكائنان في حكم الفاعل والمفعول بمعنى الذى في
المذكر والتي في المؤنث والنوع الخامس من الستة
المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي على ما هو المتبادر
عند الاطلاق كما اشير بها الى حصة معينة من ماهية
مدخولها فردا او افرادا نحو جاءني رجل فاكرمت
الرجل المعهود المذكور او للجنس كما اذا اشير بها الى من
حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اى جنسه
خير من المرأة اى جنسها او من حيث وجوده في ضمن كل
الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين الاية او في ضمن بعض الافراد بلا
تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل ه
السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف

وأما اللام الداخلة على الصفات اه ... عن اللام ... احمد الاصولى

النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة
نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل
في المعرف باللام اذ يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمص
لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا والنوع السادس
من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات او
بالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك
الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه
لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء والمراد اضافة
معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير وقد سبق
ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد
وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور
والتابع الثاني من الخمسة العطف بالحروف
~~لفظا وهو ظ ومعنى لكونه مقصودا~~ اى المعطوف
باحدها قدمه كونه بالواسطة كالاستقلال لفظا
وهو ظ ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة مع متبوعه
السابق كما يجيء ولانه بدخول الواو على الصفة يكون
احق بالاتصال بها كما سيجيء في التاكيد وترك
تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء
وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم
من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد

الصفات

الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على
رأى والتاكيد الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج
والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف
على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب
صفة نحوية ثم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع
من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلام
المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للآخر
مما لم يقل به احد وهي اي تلك العشرة ولقد
فرعتها هنا وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلم
الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء للجمع
مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم
للترتيب معها وحتى لمعها ايض لكنها فيه اقل وهي
فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به جزء قوي
او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح
لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء
الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان
المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير
الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم
قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان لم يكن في

نفس الامر كذلك فاو لاحد الامرين او الامور وقد
يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان ح للتعيين
عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا
يليها احد المستويين والآخر ويجاب بتعيين احدهما
او كليهما او نفيهما لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم
ثبوت احدها عنده بلا تعيين فيطلب والمنقطعة
للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في
الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو
ازيد عندك ام عمرو ولا لنفي ما اوجب للاول نحو
جاءني زيد لا عمرو وهي لازمة للايجاب وبل للاضراب
مع الاثبات كجاءني زيد بل عمرو واما مع النفي فلجعل
حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول
ولاثباتها بعده على آخر ولكن في عطف المفرد للاثبات
بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو
نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي و
للعكس فهي نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي
واذا عطف اي العطف بالحروف او وقع العطف
على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احترز عما
المنصوب والمنفصل فانه لا للعطف عليه بلا يجب
تاكيده بمنفصل ويقبح تركه يعني ان شرط العطف

عليه التاكيد به فالجزاء مشروط بالشرط بناء على ان في
الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء مشروطا
لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب
الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله
تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم و
لذا لم يقيد قوله يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل
العصام ولما اوهم قوله يجب جواز كون التاكيد
متأخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال
فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو
وغلامه والوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف
على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم
ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا
ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى و
ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح مع
جواز اتيانه لانه ح يطول الكلام فيحسن الاختصار
كذا قالوا وقال الص وفيه نظر اما اولا فلان الفصل
قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول
الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف
واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسانا

فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما
ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما
كفى كان ما ذكر في التأكيد مما لا يغني انتهى فالوجه انهم
التزموا الفصل بالتأكيد او غيره ليحصل به النقصان في
التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزية الاستقلاله
على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استقباحهم
العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيد فائدة اخرى
وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل
به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير
المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي
لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التأكيد
والبدل بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى و
ان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في
المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه مع
كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه
غير مستقل بل في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية
المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون
اعادة الجار اعيد الخافض حرفا او اسما لانه لما اشتد
الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا
ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد

لفظا وان كان مستقلا معنى منه

لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيسوغ انحطاط من التابع بعدم استقلاله اي المرفوع منه

لكونه غير مقصود بالنسبة فيسوغ انحطاطه من التابع بالجزئية منه

قال المص فيما نقل عنه في الامتحان اما احتياج الحرف لفظا فلتوقف صحة استعماله وضعا ولغة على ذكر المجرور مثلا لا يصح ان يقال مررت ب ومعنى فلتوقف تعقله ووجوده في الذهن لعدم استقلاله في المفهومية على تعقل المجرور
واما احتياج المضاف لفظا فلكون المضاف اليه بمنزلة جزئه لقيامه مقامه في نحو ضاربا زيد
واقام الصلوة ولجواز نحو امير المؤمنين ومعنى فلان الاصل المعنوية فاشتد
والمضاف فيها يأخذ من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا ولان الاضافة جزء
من المضاف من حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه واما احتياج المجرور
لفظا فلتوقف وجوده وضعا الى الجار ومعنى فلاحتياجه في الربط والتعلق

والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتاج الى نفس
الربط لا يحتاج فيه الى غيره فان قيل يحتاج في التعلق بالفعل اليه قلنا لا يقال يحتاج
في ذبح الشاة الى الشاة بل الى السكين واما احتياجه في الرفع فلفظي وما ذكره من شدة
الاتصال من عدم جواز التخلل بينهما فقد عرفت فساده في المضاف واما في الحرف فلوقوع
الفصل بالاستحاب نحو فبما رحمة والتوابع على القوة ومن تقريبا اضمحل

فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل
بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاول
والثاني كالعدم معنى بدليل قوله والمال بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في
الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية
في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار
وجوز الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين
بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى
الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص بسبب باحدهما
فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو
وعبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى
من اللام اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد
مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد اعني
كونه منادى مفردا موجود في عمرو لا في عبد الله
فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو والابرفع
ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب
او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى اسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على
معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد

نحو ارجعوا ادوار فتامل انتهى منه

نحو يا زيد وزيد عمرو فانه في حكم المعطوف عليه في البناء على الضم فانه من الاحوال العارضة له باعتبار نفسه وهو كونه منادى مفردا معرفة وباعتبار غيره وهو حرف النداء منه

واحترز بهذا عن الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه فقط كالاعراب والافراد والتعريف والتنكير من حيث البناء والتثنية والجمع فان المعطوف ليس في حكمه فيها منه

وعمرو فانه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم وهو القائم ان زيد فيحصل في كونه مبتدأ واجب الفصل من كونه محصورا فيه القائم بتعميد منه

في الامتحان فيما يجب فيما يجوز بدل احمد

ولذا بني كزيد منه

مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوى بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولى عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهره كالقاضى ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف فى كلام الغير لغويا اعنى الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا فى الامتحان الا عند تقدم الجار الذى هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف اولا على رأى وهو رأى الكسائى والفراء والزجاج والمروى عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام فى المغنى نحو فى الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفى الدار زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان والعدول عن عباراتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل

المعطوف

المعطوف بالعاطف كما فى المثالين او انفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامينى فى شرحه وعزى هذا القول الى الكسائى والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم الشنتمرى وهو ايضا مخالف لما نقله الرضى و ارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدمامينى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكره فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى نسب ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقديم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمرى وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر فى المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل والثالث التأكيد والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثلما انه قد يؤتى العاطف فى اللفظى لامر فيكون التأكيد

تكلف ظاهر وكونه باردا لان استعمال العطف بعلى كثير فيكون تعلقه بمحذوف باردا

اى التسهيل وهو ما نقله الرضى

بهذا الاعتبار نسب بالعطف فافهم قال الفاضل
العصام لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان
ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها في التركيب و
قد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو
ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي
بان يدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك
التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل
ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول
كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة
او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود
من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير
وان لزمه ومن التأكيدية مثل نفخة واحدة والهين
اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق
التأكيد عليها وهو قسمان لفظي مسمى به لانه يقرر
لفظه لمعناه بخلاف المعنوي كما يجيء وهو تكرير اللفظ
الاول اما بعينه او بمرادفه مع اتفاقهما في الحرف الاخير
او مرادفه في المضمر المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبا قال المص
وهذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب
وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير
مطلقا لا الى التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
و

او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من
هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوي
ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد او حسن
بس وضربت انت وضرب ضرب زيد لا لا او
نعم نعم في جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم و
معنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف
من الاسماء لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق
البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما
عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم
ودينار ويوم وليل لا نحو رجال ودراهم وهو
اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بالباء
زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او
بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول جاءني
زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان
انفسهما والزيدون انفسهم والهندات
انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني
الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد
والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله

والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري
كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة
كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ
كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاء
القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد
بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا او حكما
غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في
ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد بها
فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع فان افعال لا يجمع تابعه
جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لا اجمع
لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر
به فمضى معه فقوله ولا يتقدم هذه الثلثة عليه اي
اجمع اذا اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم
وفائها بالمقصود لما مر في الفصيح وغيره تذكر بدونه
عطف تفسير لهذه الجملة وبيان المعنى الاتباع
فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي نسخ
الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية
واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس
والعين اي باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا
للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه في البارز قال الفاضل

اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة لا ترتيب في اللغة العربية والاخلال لا يخل ولكن ذلك الترتيب انه يذكر اولا كلهم ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع وهذه الثلثة توابع لاجمع متعرك

العصام

العصام ويبطله انها بالمعنى المذكور لا يكونان الا
تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك
فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان
او غيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما
فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما
لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكلا وكلاه
المضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد الا ابتداء
فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه و
ضربت انت نفسك او عينك واما لم يذكر هذا
متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما وحق وجه
الاختصار في الكلام بالاضمار لان الكلام السابق
مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا
متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا
ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا
لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل
بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضي للفصل
بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل في اللغة الخلف
والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود
بالنسبة ولذا قدم على عطف البيان عدل عما في الكافية
وهو بانسب الى المتبوع لاحتياج الى التكلف كما

اي الضمير المرفوع المتصل

اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه
ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ فى مثل جاءنى
زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال
الفاضل العصام ونحن فيه نظر لان نسبته الى
الاخ مقصودة بنسبته الى زيد بل هى مقصودة مما
ضم اليه ونسبته الى الاخ مقصودة مع ضمه اليه فلابد
من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة اليه كما فى البدل الغلط او جال نسبته من
التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقى ولخروج البدل
من المنسوب عنه نحو ضيغم زيد اخوك اذ لا يصدق
عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع بل مما يقصد النسبة بنسبة متبوعه الى الشئ
وما اختاره المص من بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام
دونه اى المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب
قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء
ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما
مقصود ان هذا سهو لانهم قالوا فى معنى الاضراب
هو الاخبار الذى وقع من المتكلم ولم يكن بطريق
القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة
اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط و
بشرط

شرط ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بداء
نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان
تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان للمتق
وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا
يقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم
فحق الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين
الاضراب ويسمى بدل الغلط الا فى وجه التدارك فالفصحاء
يوردون ببل فيسمى اضرابا والاوساط لا يوردونه ببل
فيسمى بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام
الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون
فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا فى الامتحان وينقض
التعريف بصفة اى وهذا او اى هذا فى ايها الرجل
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة
بالنسبة دونها كما لا يخفى قاله الفاضل العصام واقسامه
اربعة بالاستقراء بدل الكل اى بدل هو الكل من الكل و
هو المبدل منه ان صدقا اى البدل والمبدل منه الكلام
على شئ واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين
نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض اى بدل هو البعض
من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه فى
الخارج نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال اى بدل
مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان بينهما

فالاضافة فى هذين القسمين بيانية

تعلق وملابسة بغيرها اى الكلية والجزئية وفى اشارة
الى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفى
التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اى نفس
السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه ويتشوق الى
الثانى وهو المبدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا
قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما سلب
منه اذ ليس هو ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرها
وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على
الملابسة بينهما بغيرها فيقتضى كون غلامه فى جاءنى
زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط
وبدل الغلط اى بدل مسبب عن ان كان ذكر المبدل منه
غلطا تحقيقا او تقديرا فيشمل اقسامه الثلثة الا انه
صريحا او غيره
خلاف الظ اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح و
ح لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره الى
الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به
نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال
بقى قسم الاخير مهملا مع انه لا يقع فى كلامهم ايضا
فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شاملة لها
بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان فتامل نحو رأيت رجلا
حمارا ولا يقع فى كلام الفصحاء بل يوردونه ببل و
يجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة فى اشارة

الى انه

الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما فى
الوصف كجاءنى رجل غلام زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع
المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من
غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا
يبدل الظ من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته
زيد الا ان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظ فلو ابدل عنهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقى
لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك و
اعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى
الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو
تابع جيئ به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح
من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة
الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه اى فى
متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية عمر ابن
الخطاب رض عمر عطف بيان له مجموع ما ذكرنا من
المعمولات على ما ذكرنا ثلثون واما ما ذكره ابن الحاجب
منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد فى المرفوع اسم
باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم و
فى المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور

لان النكرة الموصوفة تقارب المعرفة

مطلب الاعراب

المجزوم الباب الثالث في الاعراب تذكر بما سبق و
هو في الاصطلاح شيئ حركة او حرفا او حذفا جاء
من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء في تعريف العامل بذكرها
فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة
يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة
او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها
ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ
موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع
السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون
او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية
وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون و
مسلمين مثلا مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع
شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والناصب
والجار لكنها اما غير دالة على شيئ او دالة على مجرد معنى
الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني المتوجهة
للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث فيها بسبب
العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة
صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه
يختلف به اي بسببه صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا
او محلا والمراد بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا

عند

عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد
والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على ما هو المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها
قال المص للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه
عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا فان لم
يمنع من ظهوره شيئ فلفظي وان منع حال في آخر
فتقديري او في نفسه فمحلي فهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص
والانواع للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب
في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد
به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه
لكن هذا خلاف المتبادر الاصطلاحي والا
ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال
آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب و
اظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب والتسلم
منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب
الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود
مع ذكره في الاقسام وجعله استطرادا لاينا سب
المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال
انه اخرج عن التعريف وادخل في التقسيم تنبيها على
انحطاط رتبته لكون المانع من الظهور نفس

محله ثم انه لا يخفى على كل من التقرير بيان ان الجر بالحرف
الزائد و مثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية
والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي
الواقع موقع المضارع خارجة عن الحدود المحدود
لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي
لا الملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشملها و زيد
في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة
وبالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا
عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر
من الباء السببية القريب وهي من البعيدة لكن يأباه
ما نقلنا عنه و تعريف للعامل و الاي للاعراب مطلقا
لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم تقسيمات
اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام بعضها
في اقسام آخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات
مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع
اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم
وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى
الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبني
التقسيم الاول منها تقسيم بحسب الذات والحقيقة ولذا
قدمه فنقول هذا اي الاعراب اما حركة وهي الاصل
فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها

اوحرف

اوحرف وهي ليست باصل الا انتفاء علة الاصالة فيها لكن
يكون اعرابا لامر يقتضي ذلك كاغنائها الحرف الصالح
للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدهما
للجزم ولذا اخر عنهما والحركة ثلثة ضمة سميت بها
لضم الشفتين عندها و فتحة لفتح الفم عندها و
كسرة لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه يكسر نحو
جاءني زيد ورأيت زيدا و مررت بزيد والحرف
اربعة واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورأيت
اباه و مررت بابيه و نون نحو يضربان ويضربون
وتضربين والحذف ثلث حذف الحركة نحو لم يضرب
وحذف الآخر لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا
فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
التقسيم عشرة وهو ظ والتقسيم الثاني منها تقسيم
بحسب المحل فهو اي المحل الذي بحسب هذا التقسيم
اما معرب او ملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف
او بالحروف المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف
او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب ملتبس او معرب بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث غير تابع بعضها لبعض
في بعض الاحوال بالضمة رفعا اي مرفوعا و حالة
الرفع و الفتحة نصبا و الكسرة جرا هذا هو الاصل

بيان ان الحركة هي الاصل

ايضا اذ بالشركة يختل الفرض فان الواحد اذا جعل
علامة الشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج
الى علامة اخرى فاوجد فيه هذان الاصلان وهو
ما ذكره بقوله فهو اى تام الاعراب تماما بالحركة المحضة
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده
والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده
الجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب
الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص المنصرف فان
لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما
فيحتاج اليهما كما سيجي احترز به عن غير المنصرف
لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى
غير ياء المتكلم فان المنصرف على ما فسره غير صادق على
المعرب بالحروف كما سيجي نحو جاءني رجل ورجال و
رايت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او
ناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين
الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله
اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اى ناقص
الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني
احمد ورايت احمد ومررت باحمد وسيجي تركه
الكسرة فيه انما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما في
كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة
والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار

اليه

اليه بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فهو
اى ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل
نصب على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر
السالم على ما سيجي نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات والثاني وهو ما بالحروف المحضة
ايضا اى كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف
الثلثة في الاحوال الثلثة على ما هو الاصل كما في الاعراب
بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اى
تام الاعراب تماما بالحروف المحضة الاسماء الستة المضافة
اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضافة اليها بالحركة
تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجي المفردة
اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف
لكنهما ليسا بتامي الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا
بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني
ابوه ورايت اباه ومررت بابيه انما جعل اعرابها بالحروف
لانها اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة نسيا
بخلاف دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف
نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها
علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من
المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار
الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج

وهو كون الساكن اخف من المتحرك

وهو كون الاصل في الاعراب الحركة

فان اخرها ليس بمحذوف نسيا اصلا

خبر بعد خبر لاواخرها والمراد بالخفة عدم التلفظ فيعم القلب في نحو

الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقصد العين آخر محلا
للاعراب بحذف اللام نسيا وبجعل الاخر العين لان
اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان
جزء من خصايص الكلمة والاعراب وصف فتنافيا و
لما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون يا عاد الى الاصل كما
ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين اما
بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع
للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في
الكافية واللب والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب
بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء
واحده للجمعية والتغيير في نحو سنين وارضين و
ثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو
جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها
من ثلثين الى تسعين نحو جاء مسلمون واولو مال و
عشرون رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين
المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان و
ثنتان وكلا وكلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة
قال الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا
الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءني
مسلمان

مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين
وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما ووجه
عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في
الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن
اللبس في الاحوال الثلث فلزم التوزيع فالرفع
لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي والتثنية
لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية
في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى
لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراكهما في الياء ففتحوا
ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة
على معنى التثنية والجمع تتمحض للاعراب تمحض الحركة
فلزم الجبر بضم ما لم يكن الحاق التنوين الدال على التمكن
حذرا من الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر
الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني سقطت
بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية و
فتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين و
اثنتين ظ لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد
اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل
الاحق بالاصالة الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع
جانب المعنى مع ان اللفظ اصل ايضا في الاعراب وكذا

هذا مخالف لما صرح به السيد السند في حاشية الرضي من وفي تثنية فلا التباس انه لا اعلال في الفرق ولعل المص حتى يحتاج الى الفرق الاعلال فيها نظرا الى وجود مقتضي الاعلال مع عدم اللبس لحركة النون و ... في حال الاضافة اما اللبس
... فجعله كالعدم لندرته وللاعتماد على القرينة

كلتا والحاق باب عشرين ايضا لكونها كالجمع لفظا ومعنى
وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان
والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف لا يكون الا تام الاعراب
وهو اي الثالث قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف
فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل
باخره ضمير مرفوع بقرينة الآتي اذ باتصال المنصوب
لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو والمحال وهو
في عرفهم ما ليس في اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع
بالضمة ونصب بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا
يخفى ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية وجزمه
بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكنان بعده نحو
يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم و
والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور
الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او
ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصب
بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا وجزمه بحذف
الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط
الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو
ولن يرمي ولن يخشى ولم يرم ولم يخش والرابع وهو — ولم يغزو
ما بالحرف مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو
اي الرابع الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع
غير النون

غير النون الذي هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو
به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتي فرفعه
بالنون ونصبه وجزمه بحذفها لان الضمير المرفوع لما
عد جزءا بدليل سكون اخر ضربنا دون ضربتا جعلوا
الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة
جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها
في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع
لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في مخرج اصلهما و
كونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في
الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو
يضربان ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون
وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي و
لن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا و
لم يضربوا الخ فالمجموع اي مجموع اقسام الاعراب
الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة
منها بانقسام كل من الاولى والثاني الى تام الاعراب
وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام
الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما
سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام اخر
لابد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال والمراد
في الاصطلاح بالمنصرف يسمى به لكونه صرفا في الاسمية

ولا اسمي امكن او لوجوه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة
او لتغيره بدخول الجر والتنوين او للازدياد به قدمه لاصالته
ولكون مفهومه وجوديا ما اى اسم دخل الجر بالكسر التبادر
لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل
وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف ثم
بلعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب
بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون
ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله
الجر بالكسر قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم
البعض والتنوين للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق
الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل
علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين
ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى
عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب
بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيره وهي لا تتيسر الا
بالتفصيل الآتي بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجا
الى تتبع المواد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل
بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى
بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة
وضبط للافراد بالموقوف على الاستعمال في الجملة واحال
تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم وهو اى غير المنصرف

على

على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف منعه بخصوصه
على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
غير محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث و
مثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا ولذا خصصنا بالذكر
وقد جاء في الشعر خماس وعشار والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس و
مخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع و
ثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع
مع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا قال الفاضل
العصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر
لانه لا ينفع في مفعل ولا افعال في التسعة ولم يجعل ايضا
ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة
لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك
خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن
العدد المكرر لفظ في معناه مكررا والاصل تكرار اللفظ ايضا
فاصل جاءني القوم احاد او موحد جاء واحد واحد
وكذا البواقي واخر جمع اخرى مؤنث اخر وهو اسم
تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير
وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة المعدول
عما معه اللام لموافقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا للمعدول عنه في التنكير وقيل صح

وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما فيه الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما
تولى في اخر شيء من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا
الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في
فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل
آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا
ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فروعي المناسبة
بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين
منعت تلك الالفاظ او مثلت بها حال كونها صفات
اذ لو كانت اعلاما للذكور صرفت على الاكثر لان العدل
في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله واما ذهب
جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
ولو كانت لاناث لم تنصرف بالاتفاق للتانيث مع العلمية لكنها
لا تكون حينئذ مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي
والوصف الاصلي اذ العارض صار اصليا في المعدول
لاعتباره في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع
حال كونها جموعا فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس
تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما
واجمعون شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل
فجمعه شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل

التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية
وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير جمعهم حيث لا يؤكد بها
الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف
لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي
وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية وكهذا
الاختلاف لم يقيدها بالصفة كما في الاول وانما قيد بجموعا لانها
لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق ونحو
عمر وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقزح اسم جبل في مزدلفة
حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري والعلم
ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب
واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه
على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلي في قوله وهو
كل علم على وزن اي هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول
فلا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل او العجم كضرب
مجهولا وشمر مشدد العين علم لفرس للحجاج معناه
في الاصل اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم وانقطع
واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي و
السداسي معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا
او في محل اوله اي الوزن او مجاذبا للحلول احدى زوائد
المضارع التي لها نوع اختصاص به وهي حروف انيت حال

بضم الهمزة وفتح الواو

كون ذلك الوزن غير قابل للتاء المتحركة للتأنيث لان
لحوقها به يخرج عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم
نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث وارملة
اذا سمي بها فيدخل في قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا الوزن
كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والعلمية ووزن
الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن
افعل موضوعا للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل و
ابيض للصفة والوصف والوزن لم يقيد هنا بعدم قبول
التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس
احتمال القبول لها بل عدم قطعي اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث
الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير عربي في الاصل استعمل في اول
نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس
نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها
ان تكون علمية في العجمية وما وجه به من التعميم للحقيقي و
الحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب
ان يقال ان الثاني ملحق بالاول دلالة كالاشتراك في العلة
لكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده هنا خفاء
لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها
وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف به العرب بادخال اللام
او الاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي
فيضعف العجمة فلا تؤثر فهو اي والحال ان ذلك الاعجمي

زايد

زائد حروفه على الاحرف الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون
كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة
نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم
مثالان للزائد على الثلاثة الاول للثاني والثاني للاول
وشتر وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب
الاول جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه
وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري
وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقي وعلامة تظهر
في بعض التصرفات والعجمة امر خفي لا علامة لها ظاهرة
فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار العجمة
في نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا للاستقلال
بالسببية ولانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف
هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة
اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره في التأنيث لقيامه
مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التاء
في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها
شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول
والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها
في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة
لا يوجب طولا مؤديا الى القلة في لغة العرب الا ترى كثرة
نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا لسيبويه واكثر النحاة و

او تضاه الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر
وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما
بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو لك اسم رجل وسميع
منعه ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة
وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة كانت او ممدودة
والمراد بها الهمزة المنقلبة لاما قبلها والتسمية بالالف
باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم نحو
حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة
وضعا مثلا لا يقال حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها ان لزمت
لزمت بعارض كالعلمية ورده المص بانه ان ارادوا عموم
السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها
وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وظرفى
وان ارادوا مجيء التاء للفرق مطردا في بعض الصفات
فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة
الا ان يدعوا بها عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس
بقوي الا ان ينضم اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كاد
معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم
للغالب والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التأنيث لفظا
زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا نحو فاطمة
وحمزة او تقديرا انما شرط فيها العلمية لتصير التاء لازمة
لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولانها وضع

ثان فيكون التاء حرف معنى بلا خلاف بعد ان كان حرف فيلزم
وهو اي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زائد حروفه
على الاحرف الثلثة علم المؤنث اولا نحو زينب او هو
متحرك الاوسط حال كونه علما لمؤنث نحو قدم اسم امرأة
وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه هذا
الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا
بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع
قائمة مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقرب مع وجوبه
في مثل قديمة وحركة الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب
الحذف في مثل جمزى مع جواز مثل حبلوى والعجمة وان لم تكن
مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من
تقوية التأنيث ولضعف هذين لا يؤثران الا في
مسماه تأنيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث
وقيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل
احد السببين ومزاحمتها التأثير ورده المص بانه لا
لما ولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا
فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور
فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخر واما ثالثا فلان
انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور يدل على ان مدار
الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة
سيان في الحالين ولو سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط

مذكر صرف لغاية ضعف التأنيث فلا يقويه الا القائم مقامه
بالذات ولو سمي بالزائد على الثلثة منع لو تأنيثه اصليا فتصرف والا م
في كل حال لكلمكن تغيير تا، فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم تغير لازم بانه لم يحتج الى تاويل
لجواز تاويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان
علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف
تأنيث ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا
نحو هند وكل علم في الحال ليتحقق الافراد لان منع
الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم لياس من
الزوال فيحصل لنوع قوة ذكره في الامتحان مركب من
اسمين في الاصل لان نحو النجم وبصري علمين منصرفان
لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئية فكانهما
لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا و
يزيد مع الضمير وتأبط شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيها
منع الصرف وليس احدهما عاملا في الآخر بالاضافة او
بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب
زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة
لما اثرت في المضاف الصرف فلا تؤثر في المضاف اليه
المنع لان غير المختار لا يؤثر في الضدين فان النار لا
لا يؤثر الا حرارة والماء الا برودة ولا الثاني صوتا في
الاصل مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا
لمعنى الحرف في الاصل عاطفا او جارا كخمسة عشر وجاري بيت

بيت

بيت علمين لانهما محكيان البناء على الاصح فلا يظهر اثر
المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما اصاب
في زيادة اسمين لكن لا بقي ان يزيد ولا معربا قبل العلمية
احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيدان علمين
لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله
ليس احدهما عاملا في الآخر ولو زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى
عن القيدين الآخرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدله
النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع و
التاء اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على
اللغة الفصيحة كما سيجيء وسبب المنع العلمية والتركيب و
كل ما فيه الف ونون زائدتان في الآخر لا اصليان ولذا سميا
مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفي التأنيث
قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين علما
ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما او وصفا
لا يدخله التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب
الالف والنون والعلمية وسكران مثال لوصف له
مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال الوصف
لا مؤنث له فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون و
الوصف وكل جمع حاليا او اصليا كحضاجر تحقيقا
او تقديرا بكسر اوله على وزن فعالل او فعاليل بان
كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان

انما سمي حضرموت لان هودا عليه السلام
حضر موت نزل بهذا المحل وفيه
بعد هلاك قومه فسمي
وبئر حضرموت موته هود عليه السلام
اي حضرموت شرح المشارق شرح قاضي
فيه كذا في شرح المشارق

علامة نظر في الامتحان و
حاشية له

حضرموت اسم بلدة باليمن والتركيب
فهو غير منصرف بالعلمية والتركيب وهو بفتح الحاء
المهملة وسكون الضاد وفتح الراء والميم وقبيلة ويقال بضم الميم
القاموس ويضاف فيقال حضر موت بلد
حضرموت لا تنون ...
وان شئت ...
لا هلاك ...
فقيل كان لا يكف ... حضرموت بحذف الضاد ...
اليمانية ...
من تاه ... ملا علي القاري شرح الشفاء

او ثلثة احرف اوسطها ساكن ولو في الاصل كجوار
فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى و
وتكرار الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فيقوى
الجمعية لم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فوازنة
ومدائني بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون
اتصال شيء وهو الظاهر من المثال على ان المختار عنده
كون التاء في مثل فرازنة جزءا فيخرج باتصاله عن الوزن
المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان نحو
مساجد ومصابيح وفي التمثيل بهما دون دراهم ودنانير
تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو
ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون
اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام و
عن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له وزن عروضي
ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه اي كما
لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر
والتنوين لا مر من تعريفه لضرورة الشعر بان يخل بالوزن
او سلامته لو منع فالاول كقوله صبت على مصائب
لو انها صبت على الايام صرن لياليا والثاني كقوله اعد
ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او
للتناسب اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من

المنصرف

[illegible] الاول
ومن فسخه جعله في حكم النصرف
فقد انصرف عن المذهب الصحيح و
ونسي تعريف المنصرف
تمييز المنصرف

من المنصرف نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائي صرف
ليناسب اغلالا بعده وقواريرا ليناسب قمطريرا بعده
وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخله لام التعريف
انصرف حقيقة وجد فيه السببان اولا لدخول الكسر
عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام لا لمنع
الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني قدمه
على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل
واخرنا مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم
والتقسيم الثالث منها تقسيم بحسب النوع فهو اي الاعراب
بحسب اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان بين
الاسم والفعل غير مختص كل واحد منهما بكل منهما لكن
معناهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما
يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية
وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص
بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة وجزم
مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص و
علامة الرفع اي علامة هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك
او علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده
عبارة عن الحركة والحرف واما على رأي من جعله نفس
الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف
وهو ظ اربعة ضم في الاسم والفعل وواو اي واو الجمع
المذكر السالم والاسماء الستة في الاسم والف اي الف

التثنية في الاسم ونون اي نون التثنية والجمع المذكر
والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة النصب خمسة
فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم الذي هو الجمع المؤنث
السالم والف في الاسماء الستة السابقة وياء اي
ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل
وعلامة الجر ثلاثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف
وياء في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة
وعلامة الجزم ثلاثة حذف الحركة من اخر المضارع الصحيح
الذي لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع المذكور
اذا كان معتل الاخر وحذف النون المذكور والتقسيم
الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب
الصفة فهو اي الاعراب بحسبها ثلاثة لفظي يظهر
في اللفظ اي لفظ ما له الاعراب وهو الاصل لان علامة
وحقها الظهور وتقديري ومحلي فلنذكر الاخيرين
حتى يعلم ان ما عداهما اللفظي لانحصار الاعراب في
هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع
التقديري ما لا يدخل فيما ذكره من السبعة وهو ما
سكن آخره لمجرد التخفيف او الادغام فيما بعده نحو
بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم
مالك يوم الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره
بحركة غيره اعرابية او لا للاتباع نحو للملائكة اسجدوا
بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة

الحسن

الحسن البصري ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب
خرب بالجر الجواري في خرب اذ ليس حركة الآخر بنائية و
لا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر وصرح به الداني
فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول
ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال الآخر
بالسكون والثاني بالمحكي للاشتراك في اشتغال الآخر
بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديري ما لا يظهر في
اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان
حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديري الا
في المعرب اصطلاحا كاللفظي وذلك التقديري في
سبعة مواضع وجعلها البيضاوي ثمانية والمص
نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في الثاني ما جعله رابعا
وجعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا
وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه فلا تكن من
الغافلين الموضع الاول معرب مفرد آخره الف وان حذف
لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوي لا مبني فيكون
كالملفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في الاحوال الثلث
تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو
العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري
لوجود ذلك الالف في تينك الحالين وجزمه بحذف
ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو يخشى و يخشى

ولكن جعل المص ثالثا ما جعله ثالثا
ورابعا ما جعله ثالثا

منسي بيا

الله ولن يخشى ولن يخشى الكلس ولم يخش والموضع

الثاني ما اى اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو

حذفت او قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا

نحو يا قوم ... نحو يا ابت ويا غلاما ...

اضيف اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو

مسلماى ومسلمى وبمسلمى بالتشديد فان كان

ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى للزوم

القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيا ه

بياء مدغم فالاولى تقديره كما فى الاول نحو جاءنى

مسلمى اصله مسلموى قلبت الواو ياء وادغمت

وان كان غيره اى غير الجمع المذكر السالم فالكل اى كل اعرابه

تقديرى سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا

سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل

كما فى مثل قاضى ...

وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين

كما فى مثل عصاى ...

او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد

وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل

اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف

العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور

اذ الاضافة الى الضمير لا يوجب نحو غلامك وغلامه

نحو غلامى وابى ورجالى ومسلمانى والموضع الثالث

ما اى اسم معرب مطلقا فى آخره اعراب محكى اى حركة

او حرف محكية والتسمية بالاعراب مجازا لكون

اذ ليت

بالحركة او بالحروف مفردا او لا ...

بالحركة او الحرف مفردا او مركبا ...

اذ ليست باعراب فى الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله

غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال

الآخر بالحكاية فصار كالثانى ولذا قدم على الرابع

عكس ما فى اللب حال كونه اما جملة فى الاصل منقولة فى

الحال الى العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح انه معرب

اعرابا تقديريا وقيل مبنى كما قبل العلمية او مفردا فى

قول القوم الحجازى واما بنو تميم فلا يحكون والحكاية

فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو

من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب

فتعذر رفعه لفظا لقول لمن قال ضربت زيدا او

نحو دعنى من تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ ه

حكاية لمن قال الك تمرتان وكذا اى كالمذكور فى كون اعرابه

تقديريا لاشتغال الآخر بالآخر كل علم مركب جزؤه الثانى

معمول فى الاصل لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه

فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا وهل

زيدو من زيد اعلاما فان كلا منها معمول فى الاصل لما لا

اعراب له وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث

بجملة نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه علميين من العلم

المركب الذى جزؤه الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل فان

اعراب الجزء الاول اى الاعراب الذى يظهر فيه اذ لا اعراب له فى

الحال لكونه جزءا كزاء زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده

كما حقق في الامتحان فمنها اى من نحو عبد الله ونحو غرو ب
غلامه لفظي لظهوره في اللفظ بال الاعراب وان كان في و
لكونه محل الاعراب في الاصل ولمانع في آخره وذلك اولى من
اهدار الاعراب ووجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول
مما لاعراب لا يحب العامل فان كان رافعا فمرفوع وان كان
ناصبا فمنصوب وان جاء فمجرور والثاني مشغول لاعراب
الحكاية اى باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور
عطف على قوله الصحيح لا اخره اعراب فمحكى محله
مع انه الآخر او ما في آخره بناء محكي في التسمية بالبناء كالتسمية
بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون
جزآه مبنيين كما سيجيء واذا جعل علما يكون معربا باعراب
تقديري على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذي سيأتي و
لتعذر ظهور الاعراب في لفظه لمانع هو الحكاية وقيل
يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الامتحان
والموضع الرابع ما اى اسم او فعل موجود في آخره الاولى تركه في
كما في الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين
فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا
كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري للزوم
تسكين الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها
واما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي وقاض
وقاضي البلد وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه
اذهما لفظيان تقديري لاستثقال الضمة عليها نحو لا

في بحث غير المنصرف حيث قال لانهما محكيان على البناء

لوجود الفتحة والجزم الذي هو حذف الآخر في اللفظ

الفتح

الفتح ان لم يلحق بآخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان
نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا في
الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا
ولم يرميا اه نحو يرمي هو وترمي انت او هي وارمي انا
ونرمي نحن والخامس منها فعل آخره واو مضموم ما قبلها
اذ لم يوجد كم كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ
هما لفظيان ايضا اى كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها اه
تقديري لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور
ان لم يلحق بآخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا
او محليا كما مر نحو يغزو هو وتغزو انت او هي واغزو
انا ونغزو نحن والسادس منها اسم موجب اعرابه بالحروف
ملاق لساكن بعده اى كلمة في اولها همزة وصل تفسير
للساكن فانها تسقط عند التلاقي فيجتمع الساكنان
فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة
المذكورة من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء فاعرابه في
الاحوال الثلث تقديري لعدم ظهورها في اللفظ لما
مر نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم
وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا
نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون في النصب والجر
فحرك الواو فيها للساكن بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة
لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره

للساكن به

في لفظ نحو جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورايت
مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما
وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان
اي الواو والياء للساكنين فيكون اعرابه تقديريا
في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربو القوم ورايت
ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وان كان ه
ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري بحذف الالف للساكنين
وفي نصبه وجره تحريك الياء للساكنين بالكسر
للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءني غلاما
ابنك بحذف الالف ورايت غلامي ابنك ومررت
بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع السابع من
المواضع السبعة المعرب الموقوف اي الذي وقف عليه
نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا
بالحروف اذ ح يكون لفظيا كالمسلمون ويضربان فان
كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا
بتنوين المقابلة اولا او كان في آخره تاء التانيث فاحواله
الثلث اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ
اي
نحو احمد في الاحوال الثلث مثال لغير المنون وضاربات
كذلك مثال لما في آخره التاء وضاربات مثال للمنون بغير
التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا همز
او بها اي حال كونه بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة منها

فرفعه

فرفعه وجره تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون
نصبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح
ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني زيد و
ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف و
اما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في
نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاسم
الاول او الآخر بدل الثاني الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب
غيره محكي لما عرفت انه لو اشتغل بمحكي لكان اعرابه تقديريا
نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية
في اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا للجار لان الجار
اداة ووسيلة في افضاء معنى العامل الى [redacted] فلا يكون
من جملة المعمول كذا في الامتحان وكلام المجيبي ضرب زيد
ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوبه على
المفعولية في الاول والنائبية في الثاني والثاني منهما المبني
العارض الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية قال فيما علقه على
الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق
الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه
فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا و
مقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد
المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة
لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او

فقول بعض المعربين الجار مع المجرور
منصوب المحل مسامحة او تجوز
تسمية للكل باسم الجزء
منه

المعمول فهي اذا من جملة العامل صح

الاول مثال للمطلق والاخير ان للمخصوص
منه

الاول شامل للمطلق والاخيران للمخصوص

مخصوصا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار د
فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا
وبقي مجرد المحلية والاستحقاق فيسمي محليا حتي لو زال
ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد
وادعو زيدا او زيد ضارب عمرو وعمرا او مررت بزيد و
قوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف بني الاصل فانه
ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم
دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما
تفردت به بتوفيق الله والجمهور قصروا المانع على البناء

ط ولما لم يسمع حذف الجار في مررت بزيد حمل لزوال المانع بهذه الآية الكريمة

وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب
لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون في المعرب
لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد و
ضرب زيد شديد وعمرو وضارب زيد منصوب المحل و
اما نحو تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديري
لكون المانع في الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية و
المفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد ومررت
برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا
اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر يمنع عن ظهور النصب
غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر
لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا
لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو

تأبط شرا

تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضيا
او اصليا بالاستخدام ما اي كلمة كان حركته وسكونه اي

ومن اراد تحقيق كلامه وفهم مرامه كما ينبغي على وجه الاتقان فليرجع الى الامتحان

حركة آخره وسكونه لا بعامل اي لا بسببه ولو دخل
عليه بل بان الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة
بسبب آخر كما سيجيء ومما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة
داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار
عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة
صرح به في الامتحان لان حركتها بعامل لو دخل عليها
ملتبس او ملتبسا بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو
من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار
المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل الوصف
فهو اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه
بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته و
سكونه اي حركة آخره وسكونه بعامل اي بسببه بواسطة
او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق
بشيء على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول
هذين التعريفين للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران

كما سبق الثاني وسيجيء الاول اي المبني بالحرف اي المعرب بالحرف

في الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبتهما بالحرف بعدم
جعل التعريف شاملا له والاكتفاء في الاقسام وانه لو اراد
الشمول بهما وزاد وحرفه بعد سكونه بذكره فيهما لصدق تعريف
المبني على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل و

بعده يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في المبنى حتى يراد به
هذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريف
ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف بها
وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل
الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب و
لا يخفى ان تعريفه يفيد انه مع اختلالهما في نفسهما لانه
اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا به
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة
التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل جميع
جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي و
الامر بغير اللام دون الجملة وكان ذلك لا قرينة عليه و
واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط
بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على
تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهو ما لا
يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف
بغير عامل حكم المبني واثره المرتب عليه من حيث هو
مبني وليس كذلك اذ حكمه واثره المرتب على بنائه ثبات
آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزي بما عرفه
المص به بعد تعريف المعرب بالاختلاف والمبني مطلقا
ولم يغير لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر على
نوعين مبني الاصل اى مبني هو الاصل ومبني العارض

اى متصف بالبناء بحسب الاصالة لا الوضع

ثبات في المعرب ومنفيا في المبنى

ولا يخرج غير المنصرف عن تعريف المعرب ويدخل في تعريف المبني

ولا يخرج غير المنصرف عن تعريف المعرب ويدخل في تعريف المبني تكرار

اى بتعريفيه

انفسهما

المذكورة في تعريف المعرب

المذكورة في تعريف المبني

اى مبني هو العارض والاول اربعة الحرف قدمه لكماله
في الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد
يقع موقع المعرب فيكون معمولا كالامر والماضي قدمه
لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام
مقدرة كالامر والجملة من حيث هي هي اخرها عن الجميع
لكون بنائها مختلفا فيه واعتبارا اذ قد يوجد
في جزئها الاعراب ووجه البناء عدم توارد المعاني
المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل
المطابقي واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهي
مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين
لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا
وهو اى المبني اللازم المضمرات ووجه البناء الاستغناء
بدلالة نفس اللفظ باختلاف مادة وصيغة على المعاني
الخفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه
هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث
المعرب وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير و
قيل كونها على لفظ حرف الخطاب والفصل واسماء الاشارات
قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى
حرفي لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضي وقيل لان
وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه وقيل

وهي الحضور وتقدم الذكر في الضمير والمتعلق في الحرف

لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير اي واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ لما سيجيء ان الاضافة فيهما كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارة تثنيتهما لان المختار عنده كونهما معربة وبين وجه في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا في العرب عاما ارادوا ان يجعلوا الكل على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه في غيره كما سيجيء واسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبني الاصل اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كذا في الامتحان وقد كتب قبلت المذكورات هذه

من

من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على وزن فعال حال كونه مصدرا موقنة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امرأة قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبني الاصل ورده المص بان جهتي المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة كما يجيء فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج باعتباره لعدم التخلف فيه قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا ولانه لم يرض به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر فوجودها مبنيا يحتاج الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل غاية معدولا كما عرفت وان المحول

ولولا المزعجان من الليالي لما تركت خطابة المعالي
ولا اسمع مقالات النساء واجلس مع اهل التوالي
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

١٥١

وهي الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن

لان فعال بمعنى الامر مشابه بمبني الاصل في المعنى وما على زنته مشابه له في الزنة والمبالغة فلا يصح ان يقال المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لانتفاء جهة المشابهة فيه

من التركيب الى الافراد وهو

لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذا الاختلاف

لاطراده

قدّد فيه ايضا فهو تكلف على تكلف عند اهل الحجاز وقيد للاخير
وهو موجب عند بني تميم الا ما في اخره راء فان اكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه لانهم احرص للامالة لا سيما في ذوات الراء
والمصحح لها الكسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال
المص وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما
يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مشابهة مبني الاصل
وان ضموا ما ذكره الحجازيون للغا ما ذكروا الكفاية الا ان
يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم
ما ذكرنا والحصر للاصالة دون الضميمة والاصوات وهو اي
الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت غير موضوع
للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان
للحيوانات او للجمادات كغاق والحكاية اما بنفس المحكي عنه
نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما بمشابهة نحو قال
الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص
الحكاية بآخر القسم الثاني وهم لشمولها الكل معنى وحكمه
الغرض الاصلي من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع
فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم ينحصر المبنيات
فيما ذكروا التعليل بانه كالاصوات بعد تسليم الاول

مردود

مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم الكلم وهو المحكي وبهذا
الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت
للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء
الاصوات والتعليل بانه يصير القسمان قسما واحدا سهو
اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكاية ثم قالوا في سبب
بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب
مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون غير المركب موقوفا
ويدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو
ابن وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من حسنين
والذي عندي ان المتواتر تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه
قصدوا غاية المشابهة فمنعوا من الاعراب لئلا ينتقض
وتحريك آخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين
فاعرابها تقديري ذكره في الامتحان فعدهم هذا القسم
من المبني ليس كما ينبغي او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون
وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها
مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم
داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي وادعى انه الحق
لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا
القسم قسما من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء لهم
لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو
لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع

كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم واه للتوجع واخ للسعال و
هذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما تقتضيه الطبع
فاذا حكى دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال
او صوت به للحيوان او صدر من طبع لكان اشمل وجعل
ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف
لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف و
بعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما
واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر
فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان وهو اي ذلك البعض كل
كلمتين في الاصل او في الحال فيشمل ستة اقسام ليس احديهما عاملا
في الاخرى في الاصل سواء كان الاولى عاملا فيها اعراب او لا
احتراز من مثل تابط شرا ومثل عبد الله ومثل ما زيد
وان زيدا اعلاما اذ كل منها يحكى اعرابه تقديري وينبغي
ان يقول اسميين كما سبق للاحتراز من مثل النجم و
الصعق وان يقول لا معربين قبل العلمية للاحتراز من
مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل
اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا اسما
واحدا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد فان كان
الثاني صوتا بنيا اي الجزآن اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب
لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء و
اما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك

مسلك

مسلك الغير والا فقد مر ان الصوت عنده اذا ليس
بمبني قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديري و
كسر الثاني عند الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر
اصلا في تحريك الساكن وفتح الاول للخفة نحو سيبويه
معناه قبل العلمية الراغب في السيب وهو التفاح او الرايحة
اياه اي الوالد ريحه سمي به امام النحاة عمرو ابن عثمان الشيرازي
لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني
الاول على الفتح لما مر ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك علم
بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك
صاحب هذا البلد من بك اي ذحم او من بك عنقه اي
دقها وحضرموت علم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل
جعلا واحدا او على السكون ان كان آخره حرف علة لثقل الحركة
عليها من حيث هي حركة وان كان فتحة نحو معدي كرب
واعرب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب و
لا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هو المجموع لا الثاني فقط
لكن لما كان الاعراب في المنع ظاهرين فيه آخره اخر المجموع عبر عنه
بهما تسامحا او تجوز على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء
والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها بالمضاف
حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجري الاعراب في لفظا
او تقديرا على حسب العامل وقيل يجوز في مثل معدي كرب
فتح الياء واسكانه في نصب ويعرب الثاني بتشبيهه بالمضاف اليه ايضا

اي عن الثاني

اي المعرب وغير المنصرف

أما اذا لم يكن التقدير بالمؤنث فيصرف كالموت في حضرموت صح

بالمضاف اليه في الصورة فيجري مع منع الصرف على رأي
ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كوب اسم للكوكبة وبك
اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت
ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال
الثلث ومع الصرف على رأي آخر ان قدر انه اسم للمذكر
كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب
البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلث ويبني الثاني ايضا
على رأي تشبيها بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه
اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس بانيا في تركيب اضافي
في مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقين كلمة باعتبار
دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر
في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف
والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس
المساواة غير منتج فيه كما مر وان لم يجعلا أي الكلمتان
اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او جارا
فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا اي اللفظان او
الجزان قيل اما الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال المحقق
وفيه انهما كلمتان بلا خلاف في دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه و
الذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى

وسكك

وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان كان
اخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان اخرهما حرف علة
كما مر نحو احد عشر واحدى عشر وثلثة عشر وثلث عشرة
وحادي عشر وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا
الى تسع عشرة وتاسعة عشرة نريد به ما دون العشرة وما
فوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه
وهو الثاني والتضمن في الاول ظاهر واما في الثاني اذ ليس المعنى
حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من
المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد
ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا
صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر
ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا
على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هو
منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي
وعشرون والمعنى واحد ونحو هو اي فلان جاري بيت
بيت اي ملاصقا بيتي وبيته او بيت منه منتهيا الى
بيت مني او ملصق بيت مني يعني به الجار القريب
وهو بين بين اي وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا
الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار بهذا
الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاول لفظ
اثنين بني اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول

وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف
فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل ثمانية عشر
كما لا يخفى وقيل اجرأ لباب التثنية مجرى واصداوهم الذين
يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز
المطلوب وايلاس المحذوف وقال الفاضل العصام لان
الجزء الثاني منزل بمنزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع
النون لا يبنى مع ما بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك
وجواز ثلثة عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت
اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات
لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا
الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى و
هو ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به
وهو اى ذلك البعض كم وكذا لوقوعهما محتاجين الى التمييز
فقد فرقوا بين تمييزيهما في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله
يكون كم للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا
على مميز العدد المتوسط فان خير الامور اوسطها والحمل
على مميز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون للخبرية
عن العدد سميت بها لانها كانت للانشاء التكثير باعتبار
ان متعلقها خبر تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده
نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه في
الجر

لان التثنية المذكورة عارض بسبب هو البناء فرجع الى الاصل الذي هو الاعراب ع هذا اقرب قال الفاضل العصام التحكم والبعد عن الضبط والى الفرق بين اللذان واثنا عشر في صح

كناية عن القبيح والقبيح الذي يستحيى ذكره صح

في الجر فتمييز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع
فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤهما لكونهما موضوعة
وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد و
قد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم الجمعة مثلا ينصب ما بعده على التمييز لما مر في كم
الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل اذ دخل عليها كاف
التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى
ذا على اصل بنائها نحو عندي كذا درهما قال في الامتحان
وينبغي ان يذكر كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها
كاف التشبيه دخلت على اي فصار المجموع اسما واحدا
مبنيا على السكون آخره نون ساكنة للتنوين ولذا
يكتب بالنون وكيت وذيت بحركات الثلث والاستعمال
الاكثر ديني بواو العطف يكونان للحديث اي الكناية عنه
نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت و بنيا
لكونهما عبارتين عن الجمل التي عدت من مبني الاصل
والكلمات المتضمنة لمعنى ادوات الاستفهام كمتى وما وغيرها
وجه البناء ظ غير اي واية فانهما معربان لما مر وبعض الظروف
لان جميعها ليس بمبني والمراد باسم الزمان والمكان لاما
اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ذكره الفاضل
العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرها لشبهها

ط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين صح

[illegible]

بالظرف في الدلالة على الزمان ثم ان المراد به اعم من كونه حقيقيا
او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة واما ذكر الكاف
وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه نحو امس
بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر
لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن
وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات
وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات
كلها للوقت الماضي المنفي فعله مثل ما رايت قط اي
ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة
للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا
الآن وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل ما في استغراق النفي
وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء
فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي فعله
نحو لا اراه عوض اي ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين والداهر ما يبقى على وجه الارض و
مذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما
مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بني الثاني على الضم
لاجتماع الساكنين وبني الاول على السكون لعدمه
اجتماعهما واذا لقي الساكن يضم آخره للاتباع او لانه
اصله

قال الفاضل العصام الدليل غير محكم لجواز
ان يكون الفتح فيه بنائيا كما في حال
الافراد لا اعرابا ولان تجيئه مفتوحا
ومكسورا يبعد كونه مقطوعا عن ان
نظائره لا يكون الا مضمومة اقول جانب
ان الاضافة الى المفرد ترجح جانب فلا
الاسمية وتضعف المشابهة مجيئه
تؤثر في البناء وان عدم مجيئه عند عدمها
بمميزه عندها وان مجيئه
يدل على كونه اعرابا وان لوجه يستدعي
الفتح والكسر فيه وعدم فيها
العدول عن الضم لكن يرد انه
لعدم لا يقيد بعد
حالا يكون من اللازم كالغايات
فعده منه وافراده منها الا وجه
اللهم الا ان يقال وجه شدة
مناسبته لقط فعده منه بطريق
التغليب ويمكن ان يقال وجه
بنائه تضمنه معنى من والى كما ذكره
في شرح التسهيل في وجه بناء
قط واما ما قيل ان وجه تضمنه
معنى لام الاستغراق ليس معناه
بل هو امر جاء بسبب القرينة

لان معناه في زمان من الازمنة المستقبلة
كما ان معنى قط في زمان من الازمنة الماضية

قال العصام ان الاستغراق

اصله منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على
امناذ بدبر فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو
مذ اليوم قدمه على منذ لما مر وقيل ان بناءه لكون
وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل
العصام لو ثبت هذا لثبت ان مذ ليس اصلا
له والا كيف يكون اصلا في البناء سابقا عليه ولانه
غالب في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج من النحاة
لان الحذف لا يلحق الحروف والاستبعاد في ذلك كما لا يخفى
على من له ادنى استعداد واذ بني للزوم اضافته الى الجملة
وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها
وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات
ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله واذا بني لما مر ولكون
وضعه وضع الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى العلة
الاولى الضم ولما قال فاضل العصام في شرح التلخيص وهو
لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول
معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم في ذلك اتحاد زمانهما
وذهب ابن السراج وابن جني وابو علي وجماعة الى ان الزمان مدلول له
وانه ظرف بمعنى حين ورده ابن خروف بصحة لما اسلم دخل
الجنة واجيب بانه مبني على المبالغة وقول سيبويه انما يكون
مثل لو محتمل الى انه متعلق المضي او في عدم العمل او في عدم
الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام

اي في كون المخفف غالبا في الاسم والاصل في الحرف

قال الفاضل العصام كل ما في آخره الف بالاستدلال
وبناؤه وبناء غيره مما يشاركه في
والقياس الى البناء والا فلا يتجزى بين مع
علة البناء وبين مبنية بالحس
المقصود

كل بيانا

اي عند الاضافة

بانه يختص بالماضى وبالاضافة الى الجملة قوى القول
بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك حيث قرنه مع وجه البناء
سامر ومتى استفهاما او شرطا للزمان واني استفهاما
او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وايان
استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال ووجه
البناء فيها تضمنها اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو
كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت
وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا وجه البناء
فيه مر نحو اذا ولدى بالف مقصورة قال الرضى لا وجه لبنائه
لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة
الف على والى يثبت مع الظ وتقلب ياء مع الضمير غالبا و
حكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى
الضمير مقصورا لا اصل الالف سوى هذه الثلثة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل
اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع
الالتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد
فيدفع الالتقاء بفتحه او بكسره او كسر النون او حذفه
اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون
الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال
فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة
المص تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى

ان الثلثة

الآن اذا لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد في حيزك ذكره الفاضل العصام منه

ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان اخرها النون
الساكنة المحذوفة والمعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط
والقول بان الآخر فيها مبنى والمعتبر هو الدال مردود بان
المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون
غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف لا نظير له
لكن جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى
قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه
ورده الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف
انه يكون في التركيب مبنيا للمشابهة بالحرف فالوضع وضع
الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام
بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتخفيف فيه
فان وجوده بعد بنائه كما هو الظ وقال الرضى الاستثناء
الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام و
الاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا
فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضى
والكاف الذي بمعنى المثل يضحكن عن كالبرد المنهم اى
عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى الفوق
نحو من عليه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يمينى الاسمية
صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر
عليها لامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم من النوعين
اربعة اقسام الاول ما اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة

بالتصريف بينا

بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع منها
فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال
وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف فيه منوي
في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول
منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان منسيا كما في الظرف
يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع
المنسي في غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام و
امام وخلف ووراء واسفل ودون ومن على ومن علو
ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال ولا غير
وليس غير وحسب وجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف
في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا للنقصان باقوى
الحركات والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر
وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام
وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف
التعريف والظاهر زائدة وعده في غير اللازم مبني
على راى من قال انه قد يعرب مستدلا بقوله كانهما ملآن
لم يتغيرا والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون
الآن لدخول من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال
كون الكسر بنائيا لان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني
وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت
الكسر

على راى الزجاج اذ معناه هذا الوقت
ورده الرضي بان جميع الاعلام كذلك
مع انها لم تبن صح

اذ شرط حرف التعريف ان يدخل على
النكرة والآن لم يسمع مجردا عنها
صح

الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودي
بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض
عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف
فبطل تعريف ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به
المعرفة قبل النداء او بعده فانه مبني على ما يرفع به لكن
المنادى في غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به
راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة
والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع انما بني لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا في مثل
ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى
ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض
الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية
والافراد لا يكفي في المشابهة والا لبني النكرة المفردة ثم
قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال
واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب
البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين
لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب
في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به للفرق
بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني وحروفها
كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه
داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة

واما قبل النداء فيكون المنادى فيه مرفوعا الى
المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده
فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان صح

او الندبة هذا الشرط يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الفا
منافٍ لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به
لحق بآخره الف او لا نحو يا زيدانَاه ويا زيدونَاه لانتفاء المنافاة
ح لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على
قوله وان لحق بآخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح
انما يتصور في الواحد دونهما ولذا اخص المثال هناك
به ولو غير لحوق الالف بناؤهما ايضا على ما يرفع به لبقي
حكمهما ايضا ولك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف
الاعراب فح لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو
ليس بآخرهما على هذا المعنى ولا باء ولا لام للاستغاثة او التعجب
لام
او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع
به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضمة
ولم يلحق بآخره الف ولا باء ولا لام ويا مسلمان مثال للمعرفة
بعده والمبني على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون
مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما ويا هذا
وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان المراد بالمفرد
ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه و
يرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها
به اراد به ما اتصل به شيء من تمامه معمول له او نعت الجملة
او ظرف او معطوف عليه على ان يكون اسما لشيء واحد
او نكرة على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه من النصب
ينصب د
لفظا

ولا يخفى ان الشرط الاول غير مفيد
في حقهما على هذا المعنى ايضا
فلا تغفل

[illegible] المبني على الضمة [illegible]

لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه
الى الضم وغيره لعدم العلة لان الاضافة لكونها من خواص
الاسم توجب جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا
فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى
منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا او تقديرا
يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني
ويا غير ما يضربني مبنيا على الفتح لان كلا منهما لم ينصب لفظا
او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه
وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله
حذف فعله انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا
ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب
لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال لشبه مضاف وما
من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت لجملة او ظرفا
نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق وبجملة زيد
الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكون
اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما وبخلاف
يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد من يا اي
رجل كان وان لحق بآخره اي آخر المنادى المفرد المعرفة
الف مذكور بني على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيداه

وان اتصلا باول لام مذكورة يجب جره لانها لام الجر للتخصيص

دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام

مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغيره يا للكهولة وللشباب

تكسر في المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر نحو يا واما اعرب

معها لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد

في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد و لذا لم يذكر المستغاث له

لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها

بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد

عين التابع الجاري فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو

محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبني على ما يرفع به مطلقا

والمعطوف عليه الخالي من اللام اذ الحكم الآتي لا يجري في غيره

حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف

النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول — سواء كان كل منهما مفردا او مضافا او مشابها به او نكرة

كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل

في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشره كل منهما

فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة والثاني يا زيد وعمرو

كذلك ونحو يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا

او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا

صالحا في النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من

التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع

سائر المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم

ترفع

ترفع حملا على اللفظ ليس كما ينبغي اذ يلزم ح ان لا يكون اعراب

التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه والتعميم للحقيقي

والحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل

مثلا في مثل يا زيد العاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجواري

صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث

المنادى المبني كما لا يخفى على الذكي وحروف النداء مبتداء خبره

مجموع يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل

في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد

حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول

الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص

من حبل الوريد لكن الداعي يستعمل استقصار النفس واستبعادها

لها من المدعو جل وعلى كذا قال الزمخشري وقال ابن الميزان

هذا دليل اقناعي لا برهان فان الداعي يقول يا قريبا غير

بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد الانتصاب

منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان

لا اختصاص ليا بالبعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما

ليا الموجودة فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى

الحلق والهاء مما بعده وآ واي بالمد هما للبعيد ايضا كما في

التسهيل واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه

لمناسبته ليا في كونه على حرفين والهمزة للقريب ووا عده

منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صح

نكرة او معرفة مفردا او مضافا او شبهه

في الامتحان هو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها بخلاف
يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم لا التي لنفي الجنس
اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون
معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة
بلا اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب
الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم
المكررة سيجي نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين
فيها ولا مسلمات انما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب
هل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول
هذا خالف لما ذكره في المنادى من انه على ما يرفع به للفرق الخ
فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلام ولعل ان عامل لا ضعيف
قد ينعزل عنه فجعل حركة معمول المبني موافقا لعمله المحلي وهو
النصب ليكون امارة وذكر اله ولا يظن انه معزول بخلاف عامل
المنادى فانه قوي لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج
الى التذكير هذا ما سنح بخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة
عند العليم الخبير والرابع المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
بني بالسكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضي
او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني به لكونها بمنزلة
الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة
ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبني على الضم

في جمع

انما بني

وانما بني الماضي على السكون لئلا يلزم اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة

في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة
الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرها ذكره
في الامتحان وقال بعض الكمل يبني مع الثاني على الفتح ان
لم يقع بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع في المضارع مرفوع
تقدير الوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر التحرير ادق
وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء
لانهم عدوا الضمير جزء من الفعل المسند اليه بسكون آخر
مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول
نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة وهل يضربن
بفتح الباء وضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها
والنون فيهما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ مما نحو
قبل الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند وجود
شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفاء شيء عند عدم
احدها واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة
والى اذ المضافة اليها فانها اي الظروف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة
او بها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اي حين اذ كان كذا ويوم
يوم لم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك في جواز البناء
على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع الاضافة
الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولهما والى ان المشددة

والمتصل بجزء الشيء متصل بذلك الشيء

يوم اذ كان كذا

لذلك مثل قيامي مثلما قام زيد وان يقوم وانك تقوم
ونحوا قول غيريا تقول وان تقول وانك تقول ولم
لا عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفرد
النكرة صفة الكلم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة المفصول و
عنها والمضاف وشبهه والموفقة نحو لا حول عن المعصية
ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز
بناؤها على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف
مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء
ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله حول وقوة وفتح
الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ
الاول او محل القريب منونا لاعرابه ورفعه عطفا على محل
البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب
ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل
بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل المذكور وهذه الوجوه
خمسة اوجه يجوز في اسماء امثاله اي امثال لا حول ولا قوة
الا بالله في كون المكرر متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل
لا رجل ولا امرأة فيها وصفة كلم لا عطف على الظروف او
اسم لا المبني صفة كلم لا احتراز عن المعرب فان صفته
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا رفعا ونصبا نحو
لا غلام رجل ظريف او ظريفا المفردة المتصلة به اي الكلم
صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز

بناؤها

١٦١

بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني عن
المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز
بناؤها اصلا بل تعرب رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها
اي الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف
للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليها حقيقة
فكان لا باشرتها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها
رفعا حملا على محل بعيده ونصبا على لفظ او محل القريب
نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوف
نكرة بلا تكرير لا يرفع حملا على محل البعيد وينصب حملا
على محله او محل القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل
بالعاطف ولذا لم يتعرض لفظه لان كلامه في جائز البناء و
انما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص منهم
فيها غير انه نقل عن الاندلسي ان ما عداها كتوابع المنادى
قد وقع الفراغ عن تسويد شرح اظهار الاسرار بعون
الملك العزيز الغفار على يد اضعف الورى مصطفى
في الضحوى الكبرى من يوم الاربعاء السابع والعشرين
من رمضان المبارك من سنة خمس وثمانين والف
تمت الكتاب بعون الله الملك
الوهاب

لعدم الاتحاد في الاول و
الاتصال في الثاني

نحو لا رجل ظريف في نفي ظرافة
كان معنى لا رجل صفة المنادى المبني
الا نحو يا زيد الظريف فانها غير مقصودة
بالنداء وبهذا لم يتبع
بالنداء بلا قبله البناء

وهو نصب

اي معطوف اسمها المبني

فان حكم التكرير مر

[illegible] الرفع

١٦٠